موسوعة

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد العاشر

قضايا معاصرة

الناشرون

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيروت

دار الكتاب - ماليزيا

دار الفكر - كوالالمبور

موسوعة

الدكتور

محاضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد العاشر

موســوعـــة

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

● الترجمة والمراجعة

نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.

د. عبدالرحمن الشيخ

د. ياســر شعبــان

أ. فــاروق لقمــان

أ.طلعــت الشايــب

د.توفيق علي منصور

أ.احمــد محمــود

أ.عبدالحميـد دابـوه

د.رمضان بسطاويسي

أ.احمد عبدالحميـد

أ. محمد رشـــدي

دار الكتاب المصري

٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤

القـاهـرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ – برقيا: كتا مصر – القاهرة

فاكسميلي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)

Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني

بيروت

شارع مدام كوري – تجاه فندق بريستول – بيروت

تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ – ١١

بيروت – لبنان . برقيا: داكلبان – فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)

Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur

دار الفكر كوالالمبور

العنوان:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur

Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

رقم الإيداع ٢٠٠٣/٩٧١٢

First Edition 2004 A.D - 1424 H

I.S.B.N 977-238-738-7

المحتويات

● **الفصل السابع : موضوعات متفرقة**

الفصل الأول: العمل الإسلامي

١ - ضد العنف والحرب (*)

اجتمعنا فى الأسبوع الماضى فى كوالالمبور فى القمة الثالثة عشرة لحركة عدم الانحياز ، وكذلك أثناء المشاورات غير الرسمية لقادة منظمة المؤتمر الإسلامى ، وفى هذه الاجتماعات تناقشنا وتبادلنا الرأى حول التحديات التى يواجهها المجتمع العالمى وغيرها من القضايا وذلك على ضوء الموقف المتدهور فى الشرق الأوسط . وقد أقرت حركة عدم الانحياز إعلانين بخصوص العراق وفلسطين على التوالى ، كما تناولت المشاورات غير الرسمية لقادة منظمة المؤتمر الإسلامى هاتين القضيتين أيضا ، ووجهت اجتماعات كوالالمبور رسالة شديدة الوضوح وهى أننا نعارض الحرب ضد العراق كما نطالب بحل سريع للمشكلة الفلسطينية .

وبينما نحن مجتمعون اليوم ، تتواصل المعارضة القوية للحرب ضد العراق فى أرجاء العالم ، ولسوء الحظ فإن الهجوم على العراق واقع لا محالة ، بموافقة أو دون موافقة الأمم المتحدة ، مالم تحدث معجزة . ونحن باعتبارنا قادة لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، علينا أن نساعد على حدوث هذه المعجزة ، وذلك بوقوفنا إلى جوار بقية دول العالم ضد الحرب بشكل عام ، وضد الحرب على العراق بشكل خاص .

إن ماليزيا تظل ملتزمة بالمبدأ الأساسى وهو عدم اللجوء إلى القوة لحل الصراعات بين الدول ، كما أنها تعارض استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الجميع بلا استثناء ، بالإضافة إلى أن ماليزيا ضد العمل المنفرد بكل تأكيد . واتساقا مع هذا المبدأ ، فإن ماليزيا تقف بكل قوة مع المبادرات التى قام بها كثيرون من أعضاء مجلس الأمن لتحديد فترة عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش -UNMOVIC- والوكالة الدولية للطاقة الذرية -IAAE- وذلك لاستكمال عمليات التفتيش فى العراق .

(*) كلمة فى الجلسة غير العادية للقمة الإسلامية فى الدوحة : قطر فى ٥ مارس ٢٠٠٣م .

ومما يشجع ماليزيا فى موقفها قرار العراق بالتعاون الكامل مع اللجنة والوكالة ، إلى جانب الاستجابة لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بذلك . وإذا لم تجد اللجنة أسلحة للدمار الشامل ، فلابد من أن يفترض أنه لا وجود لها ، وعليه لابد من أن يرفض مجلس الأمن الحرب ضد العراق . وليس من المقبول القول إن العراق يخفى هذه الأسلحة فى حال عدم تمكن اللجان من اكتشاف وجودها ، ثم يوافق مجلس الأمن على قرار الحرب بعد ذلك ، بل إن الواجب هو رفع العقوبات عن العراق إذا لم تجد اللجنة مثل هذه الأسلحة . كما أننا ننظر بقلق شديد إلى الموقف المتدهور فى فلسطين ، فإسرائيل تستخدم الحرب ضد الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ذريعة للقيام بهجمات إرهابية ضد الفلسطينيين . ومنذ بداية الانتفاضة فى سبتمبر ٢٠٠٠ قتل ٢٨٠٠ فلسطينى بمن فى ذلك الأطفال ، وجرح أكثر من ٤٣٠٠٠ آخرين . إن عمليات هدم منازل الفلسطينيين لقتل أسر من يشتبه بأنهم إرهابيون لهو عمل غير أخلاقى بالمرة ، فاليهود الذين عانوا الأمرين أثناء الهولوكوست لابد من أن يدركوا مدى ما يحدثونه من معاناة ، ولابد من أن يقوم يهود العالم بإقناع إسرائيل لكى تتوقف عن قتل الفلسطينيين ، عندئذ فقط يمكن أن نتوقع ألا يقوم الفلسطينيون بالانتقام .

ونحن نرحب بجهود لجنة الوساطة الرباعية لرسم خريطة طريق للانسحاب الإسرائيلى من الضفة الغربية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة بحلول عام ٢٠٠٥ ، على أنه من المفزع أن يسمح لإسرائيل بتجاهل الرأى العام العالمى دون الأخرين .

لقد قدمت الدول الإسلامية تنازلات كبيرة من أجل التوصل لحل سلمى ، وذلك بموافقتها على الاعتراف بدولة إسرائيل فى مقابل قبولها بقيام دولة فلسطينية مستقلة . وحيث إن الدول الغربية هى التى خلقت إسرائيل ، فلابد من أن تمارس ضغوطها عليها للقبول بخريطة الطريق والتوقف عن قتل الفلسطينيين الأبرياء ، ذلك القتل الذى لا معنى له . ولتحقيق ذلك ، ترى ماليزيا أن هناك ضرورة ملحة لإرسال قوة حماية تابعة للأمم المتحدة .

إن الموقفين فى كل من العراق وفلسطين ليسا منبتا الصلة ، فالشرق الأوسط لا يمكن أن ينعم بالاستقرار بالاهتمام بالمشكلة العراقية فقط . والحقيقة أن الحرب ضد العراق من المحتمل أن تزيد الموقف في الشرق الأوسط سوءا وكذلك مشكلات الإرهاب فى العالم . إن جعل العراق عاجزا عن الدفاع عن نفسه وتحقيق نصر سهل لن يجعل الحرب مقبولة بالنسبة للمسلمين ، وبالطبع فإن السماح لإسرائيل بشن هجماتها الإرهابية وبأن تظل مالكة لأسلحة نووية وتهدد باستخدامها ، سوف يزيد من غضب المسلمين وكذلك من عدد من يقومون بأعمال إرهابية . ولهذا السبب فإن ماليزيا مقتنعة بضرورة تحليل أسباب هذا الموقف فى الشرق الأوسط جيدا ، وذلك لوضع استراتيجية أفضل بهدف الوصول إلى نتيجة مقبولة .

فى هذا الوقت الحرج الذى نواجه فيه تحديات كبيرة ، لابد من أن تضم الدول الإسلامية صفوفها ، وأن تكون مستعدة للعمل معًا لمنع الحرب ضد العراق ولمساعدة الفلسطينيين . لقد جرى تهميشنا طويلا فى الوقت الذى تتخذ فيه قرارات مهمة تؤثر على الأمة الإسلامية ويتم فرضها علينا من الخارج ، كما أن صوت منظمة المؤتمر الإسلامى لم يحظ بما يستحقه من اهتمام ، وذلك لأننا فشلنا فى أن نتكلم بصوت واحد .

لقد حاولنا فى مشاوراتنا غير الرسمية فى كوالالمبور أن نحدد عوامل الضعف والقوة فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، ويبقى لنا أن نضع استراتيجية تأخذ فى اعتبارها هذه العوامل ، وإذا فشلنا فى الاتفاق على مجرد الحاجة للتفكير فى وضع استراتيجية ، فلابد من أن نقبل بأن يكون التهميش هو نصيبنا دائما .

٢ - الوحدة الإسلامية في وجه التحديات والأخطار (*)

لم يحدث في أي وقت مضى أن كان المسلمون محتقرين أو يعاملون دون احترام ومضطهدين كما هم اليوم ، ففي كل مكان تجدهم يستضعفون ويعتقلون ويقصفون ويذبحون ، والدول الإسلامية عاجزة عن القيام بأي شيء للدفاع عن نفسها أو عن شعوبها أو عن إخوانهم المسلمين في أي مكان ، بل إن بعض الدول الإسلامية تبدو بالفعل متعاونة مع أولئك الذين يضطهدون المسلمين . ويحاول كثير من المسلمين تفسير هذه الحالة المؤسفة بقولهم إن هذه الحياة الدنيا ليست لنا ، وإن مكاننا هناك في الجنة ، بينما سيلقى أعداء الإسلام عقابهم في النار جزاء ما يفعلونه بنا في هذه الدنيا . فهل هذا حقا ما يعلمنا الإسلام إياه؟ وهل قبل النبي ﷺ الاضطهاد لأن مكانه كان مضمونا في الجنة؟ هل قبل فكرة أن مضطهديه من قريش سيكون مصيرهم جهنم؟ وماذا كان يمكن أن يحدث لانتشار الإسلام لو لم يجاهد النبي ضد أعدائه ويرسل المؤمنين الأوائل به إلى أماكن آمنة ويهاجر إلى المدينة لبناء قوة المسلمين وزيادة عددهم ثم يقاتل؟ فلو أنه تراجع انتظارا للفوز بجائزته بعد الموت لما كنا مسلمين اليوم .

نعرف أن النبي هزم أعداءه في النهاية واستطاع أن ينشر الإسلام في العالم لكي يبني أعظم إمبراطورية وأعظم حضارة في التاريخ . لم يصدق أن تكون الحياة الدنيا عديمة الأهمية بالنسبة للمسلمين أو أن الحياة على الأرض هي فقط من أجل الكافرين . لقد آمن بأن للمسلمين نصيب من نعم الله على الأرض ، وبأن عليهم أن يكونوا مستعدين للقتال من أجل الحصول عليه . إن الله سبحانه وتعالى قادر على أن يقول للشيء كن فيكون ، ولكنه جعل رسوله يجاهد ويقاتل لنشر الإسلام ، ولكي يحصل المسلمون على نصيبهم من هذه الحياة الدنيا . وهكذا فإن فكرة أننا لابد من أن نعاني وننتظر جنتنا في الآخرة ، هي فكرة

(*) كلمة في جامعة الأزهر - القاهرة : جمهورية مصر العربية في ٢١ مارس ٢٠٠٣م .

ليست من الإسلام فى شيء ، بل إنها ضد سنة النبى . القرآن الكريم يطلب منا أن نستعد لردع عدونا وهزيمته بقوة السلاح أو بخيول القتال والأقواس والسهام فى تلك الأيام . ويعتقد كثيرون أنه إذا كانت لدينا خيول قتال ، سنكون قد أوفينا بالتزاماتنا ، ولكن المهم ليس هو خيول القتال والأقواس والسهام ، المهم هو ردع الأعداء وهزيمتهم . ولكى يتم ذلك اليوم ، فنحن فى حاجة إلى المدافع والصواريخ والطائرات الحربية والمركبات المدرعة . . إلى آخر ذلك من عتاد . لا يمكن أن نبقى معتمدين على الآخرين لكى يمدونا بهذه الأشياء إلى الأبد ، وخاصة أولئك الذين يقفون ضدنا . نحن فى حاجة إلى أن نخترع ونصمم وننتج ونجرب أسلحتنا الدفاعية الخاصة بنا ، ولكى نحقق ذلك لابد من أن تتوفر لنا المعرفة والتكنولوچيا والمهارات اللازمة . ومن هنا فإن من يدرسون العلوم والرياضيات ويحصلون على المهارات التكنولوچية ، فإنما يطيعون تعاليم الإسلام وينفذونها ، ومن يمنعونهم من دراسة هذه المواد قائلين إن دراسة الدين فقط هى المفيدة لنا ، فإنما يعملون ضد تعاليم الإسلام ، لأنهم بذلك يضعفون الأمة الإسلامية ويمنعون المسلمين من إلقاء الرعب فى قلوب أعداء الإسلام ليمكنوهم من هزيمتهم . إن من يمنعون المسلمين من أن تكون لهم القدرة على حماية أنفسهم ، إنما يساعدون على ظلم المسلمين واضطهادهم .

إن أعداءنا سيهاجموننا باستمرار بسبب ضعفنا ، ولن يتوقفوا عن ذلك إلا إذا توفرت لنا قدرة دفاعية كافية . تلك هى سنة النبى . ومثلما كان على أتباعه أن يطوروا مهاراتهم فى صنع الأقواس والسهام وغيرها من الأسلحة ، علينا نحن أيضا أن نطور من قدراتنا على صنع الأسلحة الحديثة . ولكن لماذا لا نفعل ذلك؟ السبب ، هو أن أولئك الذين يفسرون لنا الإسلام لم يؤكدوا على هذه التعاليم الأساسية للدين . وبقولهم لنا إن العلم والتكنولوچيا مواد علمانية لن تكسبنا حسنة فى الحياة الآخرة ، بقولهم ذلك فإنما يثبطون من عزيمة المسلمين ومجتمعاتهم ويثنونهم عن تنفيذ تعاليم الإسلام بالاستعداد بوسائل الدفاع عن أنفسنا وردع عدونا . لم نكن مضطهدين أو مظلومين فى السنوات المجيدة للحضارة

الإسلامية ، بل كان المسلمون دائما يحظون بالاحترام وكان الكل يخشونهم ، وذلك لأن الدول الإسلامية كانت قوية عسكريا واقتصاديا ومتقدمة علميا . كان الأوروبيون يأخذون العلم والمعرفة عن المسلمين مثلما كانوا يفيدون من معارف اليونانيين وغيرهم ، تلك المعارف التى ترجمها العرب وطوروها .

نعرف جميعا أن النبى ﷺ قد جاء بإسلام واحد ، فالإسلام الذى تلقاه من الله سبحانه وتعالى إسلام واحد ، أما اليوم فإننا نجد مذاهب كثيرة . هناك سنة وشيعة وكلاهما مقسم إلى جماعات وفرق عن طريق الأئمة والطرق المختلفة . ولو أن الله سبحانه وتعالى كان يريد لنا كل هذه المذاهب لكان النبى ﷺ قد أبلغ المسلمين الأوائل بذلك ، ولكننا نعرف أنه على مدى ثلاثة وعشرين عاما لم يتحدث عن سنة ولا شيعة ولا طرق ولا مذاهب ، وإنما جاءت كل هذه الانقسامات بعد موته ﷺ ، وهى كلها نتيجة لتفسيرات مختلفة للإسلام من قبل علماء الدين على مر القرون . وبعض هذه التفسيرات والتعاليم متباينة لدرجة أن المؤمنين بها يتهمون غيرهم بأنهم ليسوا مسلمين ، بل إنهم يتهمون البعض ممن يعترفون بإسلامهم بأنهم كفار . المسلمون السنة يعتبرون الشيعة غير مسلمين والعكس بالعكس .

وفى ماليزيا استطاع أحد الأحزاب السياسية أن يقنع أعضاءه بأن كل من لا ينضم إليه أو يؤيده ليس مسلما ، وهناك عشرات الألوف من الملايويين الذين يصدقون ذلك ، بل إنهم يعتقدون أن التصويت لصالح هذا الحزب فى الانتخابات يضمن لهم مكانا فى الجنة . قد يبدو الأمر غريبا ، إلا أن أولئك جادون فى اعتقادهم وفى عدائهم لمن لا ينضمون للحزب أو يصوتون لصالحه ، وهناك انقسام كبير بين المسلمين فى ماليزيا بسبب السياسيين المسلمين الذين يسيئون استخدام تعاليم الإسلام . وبسبب ألوف التفسيرات المختلفة للإسلام والمذاهب العديدة المتباينة التى يدعى أتباع كل منها أنهم المسلمون الحقيقيون ، أصبح المسلمون فى حيرة من أمرهم ، كما أصبحوا أكثر حيرة حيث يقال لهم إن باب الاجتهاد قد أغلق ، وبالتالى عليهم أن يقبلوا بكل ما سبق تفسيره أو الاجتهاد بشأنه . وبالرغم من ذلك فإن

الذين يطلبون منا ألا نعيد بحث أو تفسير بعض المسائل الإسلامية ، هم أنفسهم يقدمون كل يوم تفسيرات جديدة ، كلها تدعم وضعهم فى المجتمع لضمان تأييد سياساتهم .

نتيجة لهذا الارتباك ، أصبحت الأمة منقسمة وعرضة للصراعات والنزاعات والاقتتال فيما بينها ، وأصبح المسلمون أقل اهتماما بالدفاع عن أنفسهم ضد أعداء الإسلام وأكثر انشغالا بمعارضة غيرهم من المسلمين ، متجاهلين تماما كون هذه الصراعات لن تؤدى سوى إلى إضعاف المسلمين . وبسبب تفككهم واختلافهم فى فهم الإسلام ، واقتتالهم على السلطة ونقص معرفتهم ومهاراتهم ، وإساءة استخدام ما وهبهم الله من ثروة ، بسبب ذلك كله وصل المسلمون اليوم إلى أدنى مستوى ، وبالرغم من ذلك فهم مستمرون فى فعل ما حرمه الإسلام وما يدمرون أنفسهم به ، كما أنهم ليسوا مستعدين لرؤية حقيقة وضعهم أو للاعتراف بأنهم ضلوا عن تعاليم الإسلام ، كما يواصلون رفضهم للأخوة الإسلامية .

وبسبب الإحباط والغضب ، يلجأ بعض المسلمين إلى الإرهاب ويعتقد كثيرون أنهم قد نجحوا فى ذلك . ولكن ماذا جنى المسلمون –حقيقة– من هذه الأعمال الإرهابية؟ كل ما حدث هو أن أعداء الإسلام وجدوا مبرراً لمزيد من الضغط على المسلمين ، يهاجمونهم ويقتلونهم ، ويعاملونهم كما يعاملون عقيدتهم بازدراء . المسلمون يقاتلون ويموتون ليس فى سبيل هدف حقيقى كأن يحرروا أنفسهم من الظلم أو الاضطهاد مثلا ، إنهم يقاتلون ويموتون من أجل الثأر أو الانتقام ، وللتنفيس عما بهم من غضب . ولا يبدو أن لدى المسلمين خطة أو استراتيجية . حتى هجماتهم الإرهابية تبدو اعتباطية ومنعزلة ولا رابط بينها . كل طرف يتصرف لحسابه . وإذا كانت لديهم خطة لذلك فهى لا تبدو منسقة ولا هى تعرض قضيتهم . وباستثناء أنها تستثير غضب أعدائهم وتقدم لهم ذريعة للانتقام ، فإن هذه الأعمال الإرهابية لم تحقق شيئا يمكن أن يسهم فى نجاح أو انتصار المسلمين فى النهاية .

من الواضح أن المسلمين قد ضلوا طريقهم ، وهناك قول مأثور فى ماليزيا مفاده أن المرء الذى يضل طريقه عليه أن يعود إلى نقطة البداية لكى يحاول من جديد . وبسبب

التفسيرات العديدة والمتناقضة للأمور الإسلامية على مدى ١٤٠٠عام ،أصبح معظمنا فى حالة ارتباك ، فنحن لا نعرف ما إذا كنا على حق أو خطأ ، لا نعرف ما إذا كنا نسير فى الطريق الصحيح أم لا ، لا نعرف ما إذا كنا نتبع تعاليم الإسلام أم لا .إلا أن المؤكد هو أننا بعيدون تماما عن تحقيق العظمة التى كانت للإسلام ذات يوم ،إن لم نكن مستمرين فى الابتعاد عنه أكثر فأكثر .

وما دمنا على هذه الحال من الارتباك والانقسام بسبب التفسيرات المتباينة لتعاليم الإسلام ، فلابد من العودة إلى أسس الدين وأصوله ، إلى تعاليم النبى الأصلية ، إلى القرآن والسنة والأحاديث المحققة المؤكدة ، وخاصة تلك المتفق عليها وليست عرضة لتفسيرات وتأويلات مختلفة . فما هو المبدأ الأساسى من تعاليم الإسلام؟ المبدأ الأساسى هو أن الإسلام يعنى السلام ، كل منا يحى الآخر بالسلام ، فهل هى تحية فارغة من مضمونها ولا نعنيها ، أم أننا نتمنى السلام لأننا نريده حقا؟ وإذا كنا نريد السلام ، أفلا يكون من الواجب علينا أن نعمل من أجله ، وعلى الأقل فيما بيننا نحن المسلمين أولاً ، ثم مع غيرنا من أصحاب العقائد الأخرى بعد ذلك؟

إن القرآن الكريم ينص على أن المسلمين إخوة ، وإلى جانب أن الإسلام يدعو للسلام ، فالمؤكد أن الإخوة لا يجب أن يتقاتلوا . الإخوة لابد من أن يحيوا بعضهم بعضا لأنهم أسرة واحدة . الإخوة لابد من أن يكونوا متحدين . هذا هو المبدأ الأساسى فى تعاليم الإسلام ، ولا خلاف على ذلك ، وليس هناك تفسيرات أو تأويلات مختلفة لهذا المبدأ . وبالرغم من ذلك يحاول المسلمون إنكار هذا المبدأ الواضح ، فهم مولعون باتهام غيرهم من المسلمين بأنهم ليسوا حقيقيين وربما اتهموهم بالكفر لأنهم يتبعون أئمة آخرين أو لأنهم ينتمون لمذاهب مختلفة قد تكون سنة أو شيعة أو يتبعون طرقا مغايرة . وفوق أنهم لا يقبلون جميع المسلمين باعتبارهم إخوة لهم ، نجدهم يتخذون لأنفسهم لباسا خاصا يميزهم عن غيرهم من المسلمين الذين يدينونهم باعتبارهم أقل إسلاما منهم لأنهم لا يرتدون نفس

اللباس أو الزى . ولكن القرآن واضح قاطع بخصوص تحديد من هو المسلم ومن هو غير المسلم . فالمسلم طبقا للقرآن هو من يشهد بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، حتى وإن ارتكب خطيئة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، فإنه يظل مسلما ما دام يشهد بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله . وهكذا فإن جميع المسلمين ، كل من يؤمنون بأن الله هو الإله الواحد الذى يعبدون ، وأن محمدا هو رسوله ، لابد من أن يكونوا فى سلام مع بعضهم ولابد من أن يكونوا متحدين . يمكن أن نختلف فى شئوننا الحياتية ، يمكن أن يكون بيننا ما بين الإخوة من مشاجرات ، إلا أننا نظل إخوة ونسلك سلوك الإخوة معا . لماذا يدعونا الإسلام لوحدة المسلمين إذا كنا لا نتصرف كإخوة؟ ولو أن المتوقع كان هو أن يتصرف المسلمون كأعداء لبعضهم بعضا ، لما قال الله سبحانه وتعالى إن المسلمين إخوة .

السلام والأخوة من المبادئ الأساسية للإسلام . ولو أننا أرسينا هذا المبدأ الأساسى وحده من مبادئ الإسلام وتعاليمه لكانت هناك وحدة بين المسلمين ولأصبحوا أقوياء . لم يكن المقصود أن يكون المسلمون دولا ولا أن يكونوا متفرقين منقسمين حسب العرق أو الدولة . كلهم . . كل منهم . . كانوا أعضاء فى الجماعة الإسلامية الكبرى أى الأمة الإسلامية . لكن المسلمين قسموا أنفسهم اليوم إلى دول مختلفة وأصبح ولاؤهم لدول أكبر من ولائهم للإسلام . وحرصا على مصالح تلك الدول نجدهم مستعدين لقتال إخوتهم المسلمين من دول أخرى ، مستعدين للانقسام والالتحاق بمعسكرات أعدائهم من غير المسلمين .

المسلمون ضعاف بالفعل ، بانقسامهم يصبحون أكثر ضعفا . ولعجزهم عن حماية أنفسهم من مسلمين آخرين ومن أعداء آخرين يسمحون لأنفسهم بأن يستخدموا ضد شركائهم فى العقيدة . لقد أصبح المسلمون أشبه بقطع الشطرنج فى أيدى من يلعبون بهم . والحقيقة أنهم فقدوا احترامهم لأنفسهم ، كما أنهم لا يتبعون تعاليم الإسلام .

إن إلقاء اللوم على الآخرين واعتبارهم مسئولين عما وصلنا إليه من ترد ، قد يكون

صحيحا فى جزء منه . ولكننا ليس لدينا سوى القليل الذى يمكن أن نقوم به لكى نجعل الآخرين ، أعداءنا ، يتوقفون عن إلحاق الظلم بنا . ومن ناحية أخرى فإننا عندما نلوم أنفسنا فلربما كان ذلك شيئا نستطيع أن نقوم به للتغلب على أخطائنا وضعفنا ، وبالتالى سيكون من الأفضل كثيرا لو أننا فتشنا عن أخطائنا وتعرفنا عليها . لابد من أن يعرف المسلمون ما يرتكبونه من أخطاء . إن فرقتهم ورفضهم للأخوة الإسلامية خطأ ، كما أنهم لا يحسنون تحديد أولوياتهم عندما يؤكدون على تجنب الأخطاء الصغيرة بينما يرتكبون أخطاء كبرى . والأكثر من ذلك أنهم يتجاهلون عن عمد ، أو يسيئون فهم الكثير من التعاليم الأساسية والآيات الواضحة فى القرآن الكريم . وغالبا ما نجدهم يقرأون الآيات مجتزأة متجاهلين سياقها والأوامر المتضمنة فيها . وغالبا ما نغفل عن الرسالة ونركز على الشكل بدلا منها . وهكذا عندما يطلب منا أن نعد خيول القتال لردع عدونا وهزيمته ، يكون اهتمامنا منصبا على تربية الخيول . . وليس على ردع العدو وهزيمته . وبالمثل فإننا عندما نصدر أحكامنا لا يكون الهدف هو الرغبة فى تحقيق العدل وإنما يكون إصدار الأحكام هو الغاية فى حد ذاته . ولو اتبعنا هذا الأسلوب ونجم عنه ظلم نعتقد أننا قد فعلنا ما أمرنا به ديننا . نحن نتجاهل تماما أوامر الإسلام بأن نحكم بالعدل ، ولأننا نتجاهل هذا التأكيد على العدل الذى يأمرنا به الإسلام ، فإننا نصنع بذلك صورة للإسلام يبدو فيها غير مبال وغير عادل . لن أورد حالات كثيرة لسوء التفسير أو للتجاهل المتعمد لتعاليم الإسلام . ولهذه الأسباب كلها فإن مسلمى اليوم متخلفون ، مفتقدون للمعرفة ، عاجزون عن الدفاع عن أنفسهم وعن دينهم ، ومضطرون دائما للجوء إلى الإرهاب لكى يثأروا لأنفسهم .

إلى أى مدى يمكن أن نستمر فى هذا الطريق؟ هل يعيد ما نفعله اليوم العظمة لديننا ، ويعيد الفطرة التى يجب أن تكون عليها البشرية؟ هل يخلصنا من ظلم من يحطون من شأننا؟ إننى -وأصار حكم القول- لا أعتقد ذلك ، وليس لأننا عاجزون عن تطوير أنفسنا إلى المستوى الذى يجبر الآخرين على احترامنا واحترام ديننا . إنما السبب -وبكل بساطة- هو

أننا نرفض أن نتبع تعاليم الإسلام الصحيحة ، وأن نحاول أن نحسن من أوضاعنا فى هذه الحياة الدنيا بقدر ما نستعد للحياة الآخرة . نحن نرجو حسنة فى الدنيا وحسنة فى الآخرة ولا نفعل أكثر من أن نطلب من الله أن يساعدنا فى الدنيا والآخرة . إننا نتجاهل نصيحة القرآن الكريم وهى أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . وهكذا سوف يستمر إلحاق الظلم بنا ويتواصل الهجوم علينا ، وقصفنا وقتلنا مع استمرار اتهام عقيدتنا بالبطلان .

ولسوف يتساءل كثيرون منكم : «ومن هذا ليتحدث عن الإسلام؟ لا تستمعوا إليه حتى وإن كان ما يقوله صحيحا ومتفقا مع الدين» .

الخيار لكم . . والعلم عند الله .

٣- الإسلام معنيّ بالعدل في كل مكان (*)

إن لقاءنا اليوم مختلف عن أي اجتماعات أخرى فى أى منتدى ، وبالرغم من انتماء معظمنا -وربما كلنا- إلى تجمعات أخرى ، إلا أن اجتماعنا على هذا النحو كل ثلاث سنوات ممثلين لتجمع من الدول ، لهو أيضا اجتماع للأمة الإسلامية يتفق تماما مع تعاليم الإسلام ، ديننا الحنيف . وبينما نحن ملوك ورؤساء ورؤساء حكومات إلا أننا كلنا ضعفاء أمام الله سبحانه وتعالى ، وطبقا لتعاليم دين الله ، لابد لنا بالرغم من ضعفنا الإنسانى من أن نعمل فى سبيل الخير المشترك للأمة الإسلامية . إن رداء السلطة الذى يرتديه كل منا باعتبارنا قادة فى بلادنا ، لا قيمة له أمام الله سبحانه وتعالى إن لم يستخدم من أجل حياة أفضل للعالم الإسلامى والأمة الإسلامية .

قد يكون العالم الإسلامى ممزقا إلى كيانات سياسية وعرقية متعددة ، إلا أن الأخوة بين الأمة لابد من أن تتخطى كل هذه الانقسامات ، فالأمة الإسلامية البالغ عددها تسعمائة مليون نسمة لها تأثير كبير على العالم بأسره إن خيرا أو شرا .

قضايانا أصبحت تحظى باهتمام عالمى . حروبنا تهدد نسيج السلام العالمى ، وسواء أكان ذلك يروق لنا أم لا ، فإننا مسئولون أمام الإنسانية كما نحن مسئولون أمام الأمة . ذلك هو واجبنا أمام الله ، لأن المسلمين هم الأمناء على هذا العالم وبنفس القدر مثل الآخرين .

بإمكاننا أن نتكلم عن مجد الإسلام الغابر ، لكن ذلك سوف يعتبر -فى حقيقة الأمر- اعترافا بتدهورنا الحالى . فالماضى لا قيمة له إن هو لم يرشدنا إلى مخرج من فشلنا فى الحاضر . لابد من أن تكون هناك دروس مستفادة من التاريخ تساعدنا على التغلب على مشكلاتنا الحاضرة وتمكننا من تحقيق العظمة مرة أخرى . والواقع أن الأحاديث النبوية وسنة

(*) كلمة فى القمة الإسلامية الخامسة : الكويت- فى ٢٨ يناير ١٩٨٧م .

نبينا جزء من موروثنا التاريخى ، وهى موجودة لإرشادنا وهدايتنا ، إلا أننا كثيرا ما نتجاهلها لحساب طموحاتنا وأهوائنا .

وإذا كانت الأمة الإسلامية فى الماضى أشبه بكوكب درى كان يضم بداخله كنوز الإنسانية من المعرفة والحكمة والبصيرة والتى كانت سببا فى الإسهامات الخالدة للارتقاء بالجنس البشرى ، فإن هذه الأمة نفسها اليوم ضعيفة ممزقة . روح الإسلام مفتقدة . الوحدة والأخوة غائبة إلى حد كبير ، ولا يوجد لدينا سوى الشعائر فى أغلب الأحيان .

ومما لا شك فيه أن مؤامرات القوى الخارجية ومكائدها قد أدت إلى ظهور دولة إسرائيل بيننا لتكون شوكة دائمة فى قلوبنا . ومما لا شك فيه كذلك أن اضمحلالنا جاء نتيجة ضعفنا حيث أطلقنا العنان لطموحاتنا وأهوائنا وجعلناها تتحكم فى كل شىء . فنحن ، مدفوعين بأفكار غريبة عنا ، أقمنا حول أنفسنا أسوارا لم تعد عقيدتنا المشتركة -الإسلام- قادرة على اختراقها لكى تجمعنا معا . نخوض الحروب وندبر الثورات ونتدخل فى شئون جيراننا المسلمين لنشر أفكارنا أو احتياجات من يوجهوننا .

إن مؤتمر قادة ورؤساء حكومات الدول الإسلامية هو أعلى تجمع فى العالم الإسلامى ، ولابد من أن يكون هذا هو المكان الذى نفكر فيه ونتداول حول المشكلات والقضايا ، معتمدين على جوهر عقيدتنا ، من أجل المزيد من التقدم للعالم الإسلامى والأمة الإسلامية . وإذا كنا نلتقى فى جو مريح كهذا لمجرد أن نكرر النقاط نفسها التى رددناها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أو حركة عدم الانحياز ، فلن تكون النتيجة سوى ضياع الوقت والجهد ، ومن المؤلم أن يكون هناك كثيرون من غير المؤمنين بمعتقداتنا والذين يسخرون من تجمعاتنا ومن أنها لا تتمخض عن شىء ذى قيمة .

لقد تغير العالم من حولنا بشكل كبير ، وذلك راجع فى جزء منه إلى التنوير الذى جاء به الإسلام للعالم فى القرون الأولى بعد وفاة النبى ، وإنه لموضع للمساءلة إذا ما كنا نحن فى العالم الإسلامى قد أخذنا مكاننا الملائم فى إطار عالم متقدم علميا يتغير على نحو

متسارع ، فإن لم نكن قد حققنا ذلك ، فلابد من أن نركز اهتمامنا على العالم المتغير فى الخارج ، وإلا فإن الشعب الإسلامى سيظل دائما على الهامش ، ولن نكون قادرين حتى على الدفاع عن أنفسنا وعن عقيدتنا . لابد لنا فى الأساس من أن نجلى بصيرة مجتمع مسلم ديناميكى ، كما أن مغالطة اعتبار أسلوب الحياة الإسلامى مقصورا فقط على تحديد الأوامر والنواهى سوف يغلق أبواب الاجتهاد والسعى إلى المعرفة والتمييز والعقل ، بما يتفق مع القيم والأفكار الإسلامية ، لقد حان الوقت لنبذ التفسيرات القديمة التى ما زالت راسخة فى عقولنا ، وهى أن الحياة الدنيا بما فيها من ثروة وإمكانيات ، ليست لنا وأن مكافأتنا تنتظرنا فى الحياة الأخرة .

إن التقدم الاقتصادى والتكنولوجى فى العالم الإسلامى بطىء بدرجة مضنية ، والدول الإسلامية ترزح تحت تأثير ركود اقتصادى عالمى ، ونفوذ عالم متقدم غير متعاون . هذه هى الحقائق ، وسواء أكنا نقبلها أم لا ، فإن ما يفعله الأخرون سيكون له تأثير علينا . لا نستطيع أن نغلق على أنفسنا الأبواب مثلما كنا نفعل أيام الجمل والسفن الشراعية . وإذا كان الإسلام دينا لكل العصور فلابد إذن من أن يعرف تابعوه كيفية التعامل مع المتغيرات التى تؤثر علينا .

بعد التخلى عن الجهد المبذول بين الشمال والجنوب ، لابد من بذل جهد أكبر لإقامة شبكة من التعاون بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى وغيرها من الدول النامية ، وبالرغم من أن ذلك يتطلب وقتا طويلا لكى يتحقق ، إلا أننا لابد من أن نبدأ الآن .

إن جميع المسلمين سواسية أمام الله سبحانه وتعالى ، وإذا كانوا مختلفين فإن الاختلاف ليس إلا فى درجة خضوعهم لمشيئته عز وجل . وفى شئون العالم الإسلامى فإن لكل المسلمين الحق ، وبنفس الدرجة ، فى أن يكونوا معنيين بذلك وأن يتحركوا . وعندما يكون الأمر متعلقا بعقيدة أو رفاهية المسلمين ، فليس لجنس أو دولة أو جماعة عرقية بعينها حقوق أكثر من الأخرين . وعليه ، فإننا نستحق أن تحظى أمورنا ومشكلاتنا بمعاملة متساوية

ومنصفة ، إلا أننا نجد بعض الدول ، وباسم عالمية الإسلام ، تدعى لنفسها حقوقا خاصة فى دول أخرى ولا تكترث بحدود السيادة ، رغم أن هذه الدول نفسها تعترض على أقل انتهاك لأراضيها .

يحلو لنا دائما أن نفكر بأن الأمة الإسلامية تشكل مجتمعا واحدا متكاملا لا تفصل بينه حدود عرقية أو أفكار دنيوية . والواقع أن المسلمين ينتمون إلى مجتمع واحد عندما تتعرض عقيدتهم ودينهم لخطر أو إهانة . وهناك فى الوقت نفسه حاجة للاعتراف بأننا ننتمى إلى دول مستقلة وأجناس مختلفة وذلك فى الأمور التى لا تهدد الأمة ككل . من هنا ينبغى ألا يكون هناك تدخل فى الشئون الداخلية لكل منا . يجب ألا تكون هناك محاولات تخريب أو تحريض لمجرد أننا لا نحب حكام بلد إسلامى بعينه أو نظام الحكم به .

كما نجد أن مشكلات الشرق الأوسط قد أصبحت شبكة من الخصومات الشديدة والمكائد بين الدول الإسلامية لدرجة أن القضية الرئيسية والتى هى إعادة أراضى الفلسطينيين إليهم ، ووضع نهاية لتدنيس مقدساتنا فى القدس ، قد أصبحت قضية هامشية . فلماذا أضعفنا أنفسنا عن طريق صراعاتنا وخلافاتنا ، لدرجة أنه لم يعد هناك تقريبا أية مقاومة للصهاينة المعربدين؟ إن أى فرصة تلوح لحل حقيقى فى الشرق الأوسط الآن ، تعتمد فى الأساس على مبادرات الآخرين وليس علينا . لقد أعلنا وحدة هدفنا بهذا الشأن فى كثير من اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامى ، والواقع أننا ما زلنا مختلفين . وبينما يجب علينا أن نكون جميعا وراء منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن بعضنا يتآمر لإسقاط رئيسها المعترف به وهو ياسر عرفات .

والحرب العرقية الإيرانية دليل آخر على استغلال الدين لصالح القوميات الضيقة . لقد أصبحت هذه الحرب وحشا وآلة لتدمير المسلمين وعقيدتهم . إننا نرى ونعرف الكثير عن أيدى القوى الكبرى التى تقف وراء إطالة أمد هذه الحرب البشعة . كما نعرف أنهم يريدون إطالة أمدها لأغراض خاصة بهم ، لتكريس الضعف المستمر للدول الإسلامية ،

ومن المؤسف أن تكون هناك دولا إسلامية تعرف ذلك كله وتعمل بالتعاون مع الأعداء .

إن الإسلام معنى بالعدل فى كل مكان ، والعدل ليس من أجل المسلمين فقط ، بل إنه من أجل الجميع . وكما أننا لا نريد أن نرى مسلمين مظلومين ، فإننا لا يمكننا أن نظل بمعزل ونرى الآخرين يظلمون . من أجل ذلك الهدف لابد من بذل الجهد لوضع نهاية لنظام الأبارتايد -الاضطهاد العنصرى- فى جنوب أفريقيا . وإذا كان هناك مسلمون فى جنوب أفريقيا أيضا يتعرضون للظلم ،فلابد من أن نكون أكثر اهتماما بأمرهم . ينبغى علينا أن نقطع كافة العلاقات التجارية والاقتصادية مع ذلك النظام الجبان فى جنوب أفريقيا .

ومن دواعى سرور ماليزيا إدراج قضيتين أساسيتين على جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامى ، وأعنى بذلك وضع انتاركتيكا ومشكلة المخدرات . إن اهتمام هذا المؤتمر سيدعم الجهد لجعل انتاركتيكا أمام الجميع ، بينما الحرب ضد إدمان المخدرات سوف تقربنا من الوصول إلى نتيجة .

وهناك قائمة طويلة بمشكلات أخرى ومآس فى العالم الإسلامى ذكرها كثيرون هنا ، ولا أريد أن أكرر ما قالوه إلا لأننى على ما عبروا عنه ، ومن حسن الحظ أن الصورة المتجهمة التى رسمت قد ظهر فيها شعاع من الأمل .

منذ فترة طويلة ومنظمة المؤتمر الإسلامى تحاول أن تصل بنضال شعب المورو فى الفيلبين إلى نهاية ناجحة ، وقد أثمرت الجهود عن اتفاق سيحقق الحكم الذاتى للجزر التى يسكنها مسلمون ، ونحن نهنئ مكتب منظمة المؤتمر الإسلامى الذى ساعد فى الوصول إلى هذا الاتفاق ، كما نأمل بأن يحترم كلا الطرفين الاتفاق وأن تختفى هذه المشكلة فى العالم الإسلامى من جدول أعمالنا .

الفصل الثاني: حركة عدم الانحياز

٤ - إحياء حركة عدم الانحياز (*)

هذا الاجتماع الذى يعقد فى كوالالمبور ، وهو أول اجتماع يعقد فى القرن الجديد ، بل فى الألفية الجديدة ، إنما يجىء فى وقت بالغ الأهمية ، فالعالم اليوم يعيش فى خوف ، نحن خائفون من كل شىء ، من الطيران ، من دول بعينها ، من آسيويين ملتحين ، من الأحذية الذى يرتديها المسافرون على الطائرات ، من الرسائل والطرود ، من أى مسحوق أبيض . كما أن شعوب تلك الدول التى يزعم أنها تأوى الإرهابيين ، خائفون أيضا سواء كانوا أبرياء أم لا ، خائفون من الحرب ، من أن يقتلوا أو أن يشوهوا بسبب القنابل التى تلقى عليهم ، بسبب الصواريخ التى تطلقها عليهم قوات لا يرونها من على مئات الأميال . خائفون من أن يقتلوا أيضا لأنهم يحاولون أن يكونوا ضد تدمير بلادهم .

أما الإجراءات والاستعدادات التى تتخذ لتوفير الأمن فتسير بشكل محموم . العالم ينفق تريليونات الدولارات على الأسلحة الجديدة ، والتكنولوجيا الجديدة ، والاستراتيجية الجديدة ونشر القوات والمفتشين فى أرجاء العالم . أما الذين لا يقدرون على هذه الإجراءات الأمنية فليس أمامهم سوى الانتظار والاعتماد على الله . وبالرغم من ذلك كله ، إلا أن الهجمات الإرهابية تحدث فى أماكن لا يمكن توقعها لتقتل الأبرياء مرة أخرى . لا يوجد ضمان ألا يقدم جارك الأنيق ، حليق الذقن على خطف طائرة ويرتطم بها فى مبنى ليقتل أبرياء .

وفى الوقت نفسه فإن الاقتصاد العالمى بطىء ، ويعانى أحيانا من عجز يثقل كاهل كثير من الدول . الناس يفقدون عملهم والفقر يتزايد حتى فى الدول الغنية . لا توجد استثمارات جديدة فى الخارج أو فى الداخل . ومع خطر الحرب ، ارتفعت أسعار البترول

(*) حديث فى الجلسة الافتتاحية للقمة الثالثة عشرة لحركة عدم الانحياز . كوالالمبور ، فى ٢٤ فبراير ٢٠٠٣م .

لكى تزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للدول الفقيرة . وقد توقفت بالفعل المعونات للدول الفقيرة ولم تعد هناك قروض بعد أن فشلت الدول الفقيرة فى الإيفاء بها أكثر من مرة . العالم -حقيقة- فى حالة من الفوضى الرهيبة ، وأسوأ منها أثناء الحرب الباردة أيام المواجهة بين الشرق والغرب ، فقد اختفت كل الآمال الكبرى التى أعقبت انتهاء تلك الحرب الباردة ، وسوف يظل هذا الوضع غير العادى لفترة طويلة ما دام الإرهابيون ومن يقومون بالإرهاب المضاد مستمرون فى هذا القتال .

ولابد من أن نسأل أنفسنا عند مرحلة معينة عن أسباب حدوث ذلك للعالم . لماذا يوجد الإرهاب؟ هل صحيح أن المسلمين يولدون إرهابيين بسبب تعاليم نبى كان هو فى الأصل إرهابى؟ وكيف يمكن أن نفسر البرامج ومحاكم التفتيش والهولوكوست التى عرفت بها أوروبا المسيحية على مدى ألفى عام؟ لماذا كان اليهود يختارون اللجوء إلى حمى الدول الإسلامية كلما كان المسيحيون الأوروبيون يضطهدونهم؟ هل يبحث الناس عن الأمان فى بلاد الإرهابيين؟ لا أظن ذلك . كما أن المسيحيين قد تعرضوا للإرهاب أيضا ولكن ليس من قبل المسلمين ، بل من قبل مسيحيين مثلهم كانوا يتهمونهم بالهرطقة . كانوا يضطهدون ويعذبون ويحرقون شداً على الخوازيق بسبب معتقداتهم ويجبرون على الهجرة . ويبدو أن المسلمين لا يحتكرون الإرهاب لأنفسهم والمؤكد أنه ليس بمستوى الهولوكوست وبرامج ومحاكم التفتيش .

وهكذا فمن المستحيل أن يكون المسلمون هم السبب الوحيد لكل هذه المشكلات . وإن لم يكن الأمر كذلك ، فهل هو صدام حضارات؟ هل هو الصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة اليهودية-المسيحية المسئول عن ذلك؟ أصارحكم القول بأننى لا أعتقد ذلك ، بل أعتقد أن السبب هو إحياء النزعة الأوروبية القديمة للسيطرة على العالم ، كما أن التعبير عن هذه النزعة يتضمن الظلم والاضطهاد لشعوب من أصول عرقية وألوان أخرى . ولو حاولنا أن نتذكر ، فسنجد أنه لم تكن هناك حملة منظمة للإرهاب خارج أوروبا إلى أن

خلق الأوروبيون واليهود دولة يهودية على أرض فلسطين ، وتصادف ذلك مع أول لجوء للإرهاب من قبل منظمات الهاجاناه وإرجون زفاى ليومى للضغط على البريطانيين لإقامة دولة إسرائيل . وقد طرد الفلسطينيون من ديارهم وأجبروا على العيش لاجئين فى معسكرات بائسة لمدة تزيد الآن عن نصف القرن .

إن نضال الفلسطينيين لاستعادة أراضيهم هو الذى سبب الحروب التقليدية بداية ، وبعدها الاحتجاج المدنى ثم أعمال العنف فى النهاية ، وطلب الإسرائيليون الدعم الأوروبى لكى تكفر أوروبا عن جرائمها ضدهم فى الماضى ، ثم لجأ الفلسطينيون ، يأسا ، إلى ما يوصف بأنه أعمال إرهابية . إن العالم يدين ذلك عن حق ، إلا أنه لا يدين الأعمال الفظيعة التى تقوم بها إسرائيل ولا يعتبرها أعمالا إرهابية ، مثل مجازر صبرا وشاتيلا وقتل الأطفال واستخدام الرصاص المحرم دوليا وهدم بيوت الفلسطينيين على رؤوس من فيها وإطلاق النيران عليهم من طائرات الهيليكوبتر إلى آخر ذلك . والآن تهدد إسرائيل باستخدام الأسلحة النووية .

إن هذه المعايير المزدوجة الصارخة هى التى تزيد حنق المسلمين لدرجة تجعلهم يقومون بهجماتهم الإرهابية . وإذا كان يتم الربط بين العراق وتنظيم القاعدة ، ألا يكون من المنطقى الربط بين مصادرة أراضى الفلسطينيين وظلمهم وأحداث ١١سبتمبر؟ ليست الاختلافات الدينية هى التى أثارت غضب الذين هاجموا مركز التجارة العالمى . إنه التعاطف مع الفلسطينيين والغضب لمصادرة أراضيهم وظلمهم واضطهادهم ، وظلم واضطهاد المسلمين فى كل مكان . فإذا كان الأبرياء الذين ماتوا من جراء الهجوم على أفغانستان ، وأولئك الذين يموتون من الجوع ومن نقص الرعاية الطبية فى العراق يعتبرون ضحايا ، أفلا يعتبر الثلاثة آلاف الذين ماتوا فى نيويورك والمائتين الذين ماتوا فى بالى ضحايا أيضا ، لأن موتهم كان ضروريا لنجاح العمليات؟

إن حياة أى كائن هى حياة مقدسة سواء كان صديقا أم عدوا ، ولذلك فإن الحرب

ليست حلا . إن التنافس على قتل أكبر عدد لتحديد المنتصر والمهزوم ، أو لإثبات من على حق ومن على خطأ ، إن هذا التنافس عمل بدائى ولا يعبر جيدا عن المستوى الذى وصلنا إليه من التحضر . إن عظمة أى دولة يجب أن تعتمد على ثقافة تثمن القيم الأخلاقية والمعرفة والتقدم العلمى . ومن أسف أننا بعد آلاف السنين من العصر الحجرى ما زلنا نقيس عظمة الدول بقدرتها على ذبح أكبر عدد من الناس .

إلا أن أعمال الاضطهاد والظلم ليست مقصورة على شن الحروب وقتل الناس ، هناك أيضا ظلم واضطهاد فى الترويج الأيديولوچى ، فالمسموح به الآن هو نظام ديمقراطى واحد للحكم ، إننا مقرون بأنه أفضل نظام ، إلا أن فرض العقوبات وتجويع الشعوب ومنع الدواء ، لإجبار الناس على قبول الديمقراطية يبدو أمرا غير ديمقراطى ، وقد مات ملايين الناس بالفعل لأنهم لم يتحولوا إلى هذا الدين الجديد ، كما يعانى ملايين آخرون لأنهم فشلوا فى إعمال الديمقراطية بسبب ما نجم من فوضى .

وبعد تحررهم من الحاجة لمنافسة الشيوعيين ، توقف أرباب التجارة الحرة من الرأسماليين عن إظهار أى وجه ودى ، وأصبح جشعهم لا يعرف له حدود . يريدون أن تتخلى الدول التى استقلت عن استقلالها ، وأن تترك حدودها مفتوحة وأن تترك المجال للرأسماليين لكى يفعلوا ما يريدون باقتصاداتهم ، ويقولون إن تلك هى المنافسة الحرة . وعن طريق عمليات الدمج التى يقومون بها فيما بينهم أصبحوا كيانات ضخمة متوحشة لا يمكن أن تصمد أمامها الأعمال التجارية الصغيرة فى الدول النامية فى المنافسة ، فما معنى المنافسة إذا كان من المستحيل عليك أن تكسب . إن قلة من هذه الكيانات المتوحشة سوف تتحكم فى اقتصاد العالم فى النهاية . والأمر المؤسف أنهم ليسوا فوق مستوى الشبهات من الغش والفساد ، ونعرف أنهم سيفشلون ، وقد رأينا حجم هذا الفشل عندما خسروا مائة مليون دولار فى عام واحد ، وهذه مؤسسة واحدة فقط !

ثم إن هناك تجار العملة الذين خربوا اقتصادات نصف العالم تقريبا وجعلوا عشرات

الملايين من البشر يفقدون وظائفهم وأفلسوا البنوك والأعمال التجارية ويسقطون الحكومات وينشرون الفوضى ، وذلك لكى تجمع قلة البلايين لأنفسهم . والآن توقفت الدول الغنية عن تقديم المعونات ، ولا يقدمون قروضا ، كما تحاول المؤسسات الدولية التى يسيطرون عليها طوال الوقت أن تخنق الدول الفقيرة المثقلة بالديون ، نفس الدول التى هاجمها تجار العملة والأسواق الجشعون .

إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع كل يوم . متوسط دخل الفرد فى الدول الغنية يصل إلى ما يزيد عن ٣٠٠٠٠دولار سنويا ، بينما هو فى الدول الفقيرة لا يزيد عن ٣٠٠دولار ، وما زال الأغنياء يريدون امتصاص آخر قطرة من دم الفقراء بمعنى الكلمة .

هذه هى كارثة العالم اليوم ، ظلم الأغنياء للفقراء ، الإجحاف واللامساواة . ولزيادة آلام الفقراء ، لا تكف الدول الغنية عن القول بأنهم يفتقرون للشفافية والحكم الرشيد ولا يحترمون حقوق الإنسان وليس لديهم حرية تعبير أو صحافة إلى آخر ذلك ، بينما الحقيقة هى أن الدول الغنية هى التى تفتقر للشفافية وهى التى لا تحترم حقوق الإنسان وهم الذين يحرموننا من حقنا لكشف حقيقة ما يفعلون وهم الذين يستخدمون وسائل الإعلام لديهم لإخفاء أعمالهم النكراء ونشر الأكاذيب ، وإلا فكيف يمكن أن نفسر عمليات الحماية وتجارة العملة والعقوبات والقصف الذى تتعرض له دول بعينها وإفقار من هم فقراء بالفعل ومراقبة الأخبار بالإضافة إلى تشويه الحقائق وتزييف التقارير عن دول الجنوب .

والواقع أن الدول الفقيرة قد عوملت دائما وتعامل حاليا بأسلوب ظالم وإرهابى من قبل الدول الغنية ، ومن الطبيعى أن تشعر الدول الفقيرة بالغضب والاستياء وأن تفقد إيمانها بالعدالة والشرف . كما أن ما جعل الكيل يطفح وجعلهم يلجؤون إلى الهجمات الإرهابية اليائسة هو ذلك التأييد الفاضح لإرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل وغيرها . فإذا كان الإرهاب الإسرائيلى ردا على الإرهاب الفلسطينى ، فلابد من أن يكون هناك الإرهاب الفلسطينى والأعمال الإرهابية الأخرى التى يقوم بها المتعاطفون معهم بسبب طردهم من

ديارهم ، ومواصلة احتلال المزيد من الأراضى الفلسطينية والدعم الواضح للعناد والإرهاب الإسرائيلى من قبل الأوروبيين . إلا أنه على الدول النامية أن تعترف أيضا بأننا مسئولون كذلك عن تلك الفوضى التى تعم عالم اليوم . إننا لم نستخدم ما حصلنا عليه من استقلال وحرية من أجل تنمية دولنا لصالح شعوبنا . لقد شغلنا بقلب الحكومات وتشكيل حكومات جديدة لكى يتم إسقاطها هى الأخرى ، بل إننا قتلنا الملايين من أبناء شعوبنا . وبسبب الإحباط المتكرر نتيجة الفوضى الديمقراطية ، كثيرا ما نلجأ إلى حكم مستبد مما يعرضنا إلى كثير من الازدراء .

نتيجة هذه المواجهة بين من يملك ومن لا يملك ، بين الدول المتقدمة والدول النامية ، نتيجة هذه المواجهة هى عالم لا يمكن السيطرة عليه من الناحية العملية ، وبالرغم من كل التقدم العلمى والتكنولوجى ، إلا أن العالم فى حالة يرثى لها . وبالرغم من وجود غذاء يفيض عن حاجة سكان العالم الذين يزيد عددهم عن ستة بلايين نسمة ، إلا أننا نجد شخصا من كل ستة أشخاص يعانى من نقص التغذية أو يموت جوعا مع المئات كل يوم .

إن الحرب ليست حلا ، وهى عمل بدائى ، وحرب اليوم أكثر بدائية من حروب العصر الحجرى ، والهدف ليس المحاربين أو المقاتلين ، المستهدفون هم المواطنون العاديون ، المدنيون من النساء والأطفال وكبار السن ، وسواء كان السبب هو الأعمال الإرهابية أو العسكرية ، فإن أولئك هم الضحايا . فى الحروب البدائية يشاهد المقاتلون ما يحدث أمامهم من مجازر ، بينما يموت الانتحاريون مع كل هجوم ، المحاربون العظام الذين يضغطون على الأزرار لا يرون شيئا من الأجساد الممزقة ، لا يرون الرؤوس أو الأطراف المقطوعة ولا دماء وأشلاء الأبرياء الذين كانوا على قيد الحياة مثلهم قبل لحظات . ولأنهم لا يرون شيئا ، فإن أولئك الذين يضغطون على الأزرار ومن يصدرون الأوامر لهم يذهبون بعد ذلك لتناول وجباتهم الشهية ومشاهدة العروض التليفزيونية المسلية ثم ينامون نوما هنيئا ، وفى اليوم التالى يقومون بغارات جديدة فيقصفون المزيد من الأطفال والنساء والمسنين أو يضغطون

المزيد من الأزرار لكى تنطلق الصواريخ والقذائف لكى تحصد المزيد من الرؤوس والأطراف .

الحروب مذبحة للناس . أسلحة جديدة وأكثر وحشية يتم اختراعها لقتل المزيد من البشر بمزيد من الكفاءة ! وهناك الآن حديث عن أن استخدام الأسلحة النووية له ما يبرره ، فهل يكون ذلك لأن الناس الذين يتم ذبحهم من لون مختلف؟ أم لأنهم لا يستطيعون الرد؟

إن اجتماعنا اليوم هنا هو اجتماع لرؤساء دول ورؤساء حكومات ، ولابد من أن نعترف بأن منظمتنا ليست فعالة كما يجب أن تكون ، ربما كنا نريد أن نبقى غير مكترثين أو ألا نثير حفيظة الدول القوية ، إلا أن شعوبنا يصيبها القلق ، إنهم يريدوننا أن نفعل شيئا ، وإن لم نفعل فسوف يقومون هم بذلك ، سيتحركون ضدنا ، سيملكون زمام الأمور ، ولأنهم لا يستطيعون القيام بحروب تقليدية فسوف يلجئون إلى حرب العصابات ، وإلى الإرهاب ، ضدنا وضد كل من يعتقدون أنه يظلمهم . لا يمكن أن نتجاهل شعوبنا أكثر من ذلك ، ولا يمكننا أن نحتجزهم جميعا لأننا لا نعرفهم دائما ولا نعرف أين هم .

إن أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أظهرت للعالم أجمع أن أعمال العنف ، حتى تلك التى يقوم بها جماعة صغيرة ، يمكن أن تصيب العالم كله بعدم الاستقرار ، وأن تلقى الرعب فى قلوب الجميع وتجعل الكل يخاف من خياله . لكن أعمالهم قد أزالت أيضا كل التحفظ فى دول الشمال . لم يعودوا يحترمون الحدود أو القوانين الدولية أو حتى القيم الأخلاقية البسيطة . ويتحدثون الآن عن الحروب ، عن اللجوء إلى الغزو العسكرى لتغيير الحكومات ، إنهم حتى يتحدثون عن استخدام الأسلحة النووية .

لم تعد مجرد حرب ضد الإرهاب ، إنها فى حقيقة الأمر حرب من أجل السيطرة على العالم ، العالم المختلف عنهم لونا . إننا متهمون اليوم بأننا نأوى الإرهابيين ، وبأننا محور للشر . . . إلى آخر تلك الاتهامات ، وأمام حركة عدم الانحياز مشكلات وقضايا عدة لابد من أن تتناولها ، إلا أن التهديد أو الخطر الأهم الذى نواجهه فى هذه اللحظة هو نزعة

الدول القوية لشن الحرب عندما تواجه معارضة لنشر سيطرتها . إننا لا نستطيع أن نحاربهم . ومن حسن الحظ أن شعوبهم أيضا قد سئموا الحروب ، وخرجوا بالملايين احتجاجا على السياسات العسكرية لرؤسائهم . لابد من أن نكون معهم ، ولابد من أن ننضم إليهم فى نضالهم بكل ما نملك من قوة معنوية . لابد من حظر الحرب واعتبارها عملا ضد القانون ويجب أن يكون ذلك هو ما نناضل من أجله الآن ، لابد من أن نناضل من أجل العدل والتحرر من الظلم ومن الهيمنة الاقتصادية ، إلا أننا بداية ينبغى علينا أن نزيل خطر الحرب ، لأننا بهذا السيف المسلط على رقابنا لن ننجح فى تحقيق مصالح دولنا . لابد من تجريم الحرب قانونيا ، وفرض ذلك لابد من أن يكون عن طريق قوات متعددة الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة . لا يجب أن يسمح لدولة بمفردها أن تكون شرطى العالم أو على الأقل أن تحدد ما يجب عمله وموعده .

إن العولمة لا يجب أن تكون مقصورة على استغلال ثرروات الأرض فقط ، بل يجب أن تتضمن حماية متعددة الأطراف للدول المهددة بالحرب والهيمنة . لابد من وجود نظام عالمى جديد تكون السلطة فيه مشاركة بين الجميع . لابد من إصلاح الأمم المتحدة ، ولا يجب أن تظل مقيدة بنتائج حرب عالمية حدثت قبل أكثر من نصف القرن . لابد من نزع سلاح الجميع وألا يكون مسموحا لأحد بامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، كما يجب أن تتوقف أبحاث تطوير الأسلحة التقليدية لكى تكون أكثر فتكا .

إذا كان من حق منظمة عالمية ، فى عالم معولم ، أن تراقب حقوق الإنسان أو الممارسات التجارية وشكل الديمقراطية التى تطبقها الدول ، حينئذ لابد من أن تكون هناك منظمة دولية حقيقية تتبع الجمعية العامة للأمم المتحدة للإشراف على الموازنات العسكرية لكل الدول كبيرة وصغيرة . لابد من أن توضع تجارة السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة ، كما ينبغى أن تتوقف عمليات التطهير العرقى الوحشية عن طريق جيش دائم متعدد الجنسيات . بعد هزيمة اليابان لم يعد مسموحا لها سوى باستخدام ١٪ فقط من إجمالى

ناتجها القومى على قواتها المسلحة ، فإذا كان قد أمكن فرض هذا الشرط على اليابان ، فلماذا لا يفرض على جميع الدول؟

وفى نضالها لتجريم الحرب والسيطرة على الأسلحة نووية وتقليدية ، سوف تجد حركة عدم الانحياز دعما متزايدا من شعوب كثيرة فى الشمال . إنه عبء كبير ، ولكننا إن لم نستغل هذا الموقف الأخلاقى الآن فلسوف ننتظر بلا جدوى لكى يتخلى الشمال القوى طواعية عن ذبح الناس باسم المصلحة القومية . كما أود أن أكرر مرة أخرى أن حركة عدم الانحياز لابد من أن تناضل من أجل تجريم الحرب واعتبارها عملا غير قانونى ، ولابد من أن تناضل لإيقاف البحث والتطوير فى مجال الأسلحة التقليدية ، ولابد من أن تناضل من أجل السيطرة على تجارة السلاح .

لابد من أن نعمل من أجل نظام عالمى جديد حيث لا تكون الديمقراطية مقصورة على الحكم الرشيد فى داخل الدول فقط دائما تمتد إلى الحكم الرشيد فى العالم بأسره . لابد من نعمل على إحياء الأمم المتحدة والتعددية . لابد من أن نعمل على إزالة أو تعديل قوى الذين خرجوا منتصرين من حرب حدثت قبل نصف قرن من الزمان .

نعلم أننا ضعفاء ، ولكننا نعلم أيضا أن لنا حلفاء فى الشمال ، يريدون أيضا القضاء على الحروب وذبح الناس لأى سبب كان . قد لا يكونون متفقين معنا فى كل شىء ، ولكن كثيرين سيكونون معنا فى معارضتنا للحرب وهم مستعدون للوقوف ضد زعمائهم الذين يميلون إلى الحرب . لابد من أن نعمل معهم .

هذه هى معركتنا ، ونحن معنيون بالأمر ، لسنا خارج الزمن ، ولدينا رؤية ، الرؤية لبناء نظام عالمى جديد ، نظام عالمى أكثر مساواة وعدلا ، نظام عالمى متحرر قبل كل شىء من ذلك الاعتقاد القديم بأن قتل الناس حق وأنه يمكن أن يكون حلا للمشكلات فى العلاقات بين الدول .

لذلك كله ، لابد من إحياء حركة عدم الانحياز ، وهذا الإحياء لن يتحقق إلا من خلال ضم صفوفنا والعمل معا .

٥- مُسْتَقْبَلُ حَرَكَةِ عَدَمِ الانْحِيَازِ (*)

شهدت بلجراد ذلك الاجتماع التاريخى لرؤساء دول عدم الانحياز الذى عقد فى عام ١٩٦١م ليعلن عن قيام قوة ثالثة فى عالم مضطرب ، من أجل تخفيف آثار المواجهة بين الشرق والغرب . وعلى مدى ثمانية وعشرين عاما من وجودها ، لعبت هذه الحركة دورا محوريا لكى تمنع العالم من أن ينقسم تماما إلى كتلتين متحاربتين . لقد كان دورا مكلفا ، الكثيرون منا تم لوى أذرعتهم وإفسادهم كما ضيعتهم حروب الوكالة ، وكان عليهم أن يقاتلوا ويقاتلوا لكى يستعيدوا استقلالهم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والأيديولوچى . إلا أننا قد كسبنا كذلك ، فقد أصبح العالم مكانا أكثر أمنا وسلاما وإن كان ذلك قد تم ببطء وألم ، كما أن خصومات الشرق والغرب ساعدت على إلقاء الضوء على احتياجات الدول الفقيرة وضرورة مساعدتها .

واليوم نشهد تغيرا كبيرا فى المشهد السياسى العالمى . وبالرغم من أن من السابق لأوانه القول إن المواجهة بين الشرق والغرب قد انتهت ، إلا أنه تبقى حقيقة مهمة وهى أن حدة الصراع الأيديولوچى بين الكتلتين قد هدأت ، فنحن نرى القوتين العظميين تتحاوران ، كما نشهد تخلصا من بعض الأسلحة النووية وتخفيضا فى بعض الأسلحة التقليدية ، كما نرى التغيرات التى تحدث فى بولندا والمجر وانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان والميل إلى التسوية وتقليل الحروب بالوكالة فى دول العالم الثالث . كما نشهد كذلك توجها نحو السلام . فقد تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار فى الحرب الإيرانية العراقية ، كما تشرف الأمم المتحدة الآن على ميلاد ناميبيا ، كما باتت المشكلات فى أنجولا وموزمبيق على وشك الحل .

(*) حديث فى المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز . بلجراد- يوغوسلافيا ، فى ٤ سبتمبر ١٩٨٩م .

وبالرغم من ذلك كله ، نرى على الجبهة الاقتصادية توجهات مقلقة نحو تدعيم الدول المتقدمة لكى تصبح تكتلات تجارية قوية ، كما نرى الدول الاشتراكية التى كانت تعتمد التخطيط المركزى ، تتباعد عن الصلات السياسية سعيا إلى الفوائد الاقتصادية .

إن الخطوط التى تفصل بين الشرق والغرب تصبح ضبابية شيئا فشيئا ، لم يعد العالم الأول والعالم الثانى متمايزين ، وإذا كان سبب وجود حركة عدم الانحياز هو تقديم قوة ثالثة للحد من الآثار المدمرة ولنفوذ القوتين الأوليين ، وموازنتهما ، إن كان ذلك هو سبب وجودها ، فهو غير قائم الآن . هل ينبغى علينا أن نعتبر أننا لم نعد معنيين بذلك ، أم أن هناك مواجهة جديدة علينا أن نستعد لها؟ مواجهة بين الشرق والغرب المتحدين فى نصف الكرة الشمالى ودول الجنوب التى كان يطحنها الفقر فى الماضى .

وبينما نقوم بتجميل صورة مستقبل حركتنا فى عالم أصبح أقل انقساما ، علينا أيضا أن نفكر فى حقائق الحاضر . إن التقارب بين الشرق والغرب قد يقلل من حدة التوتر بينهما ، إلا أن معظم الضغوط التى سبق أن تعرضنا لها لم تقل ، بل إنها زادت فى بعض جوانبها واتخذت أشكالا جديدة .

إن هناك محاولة واضحة لتحجيم دور الأمم المتحدة واستبعاد إسهام الدول الفقيرة ، كما تعهدت مجموعة الدول السبع الغنية بتنظيم اقتصاد العالم وشئونه المالية ، ومن نتائج ذلك أن دولا مثل ماليزيا تضاعفت ديونها بسبب مراجعة ورفع سعر الين الذى اقترضناه . أما الهدف فهو تقليل صادرات اليابان ، لكن علينا أن ندفع الثمن . إلا أن قدرة اليابان التنافسية لم تقل بسبب إعادة تقييم الين ، وبدلا من ذلك أصبحت أغنى مرتين كما أصبحت تشترى الأعمال التجارية والممتلكات الخاصة بالدول الست الأخرى ، ربما كان ذلك نوعا من العدالة الخيالية أو الشعرية ، إلا أن الأمور المالية للدول الفقيرة عانت كثيراً لسوء الحظ . لم يطرأ أى تحسن على شروط التجارة بالنسبة للعالم الثالث ، إلا أن الإجراءات الحمائية والأساليب المجحفة تحدث فوضى كبيرة فى اقتصادات الدول الفقيرة ، بينما الدعم الذى

تقدمه دول العالم الثالث قد ينتج عنه فرض رسوم جمركية موازية من قبل الدول الغنية ، حيث يقومون بدعم صناعاتهم لدرجة تشجع على زيادة الإنتاج وتشبع الأسواق ، وبالتالى فإن منتجات الدول الفقيرة لا تجد من يشتريها ، كما يستخدم الغذاء الفائض عن الحاجة لحرمان الدول الفقيرة من أسواقها .

لقد أصبحت البيئة تستخدم باعتبارها سلاحا فى مجال التجارة ، حيث يعزى ضعف طبقة الأوزون إلى قطع أشجار الغابات الاستوائية ، بينما يتم بشكل واضح تجاهل قيام الدول الغنية بإحراق الوقود المستخرج من الأرض وإطلاق غاز CFC فى الجو على نطاق واسع . كما يتم تجاهل قطع أشجار مساحات واسعة من الغابات فى المناطق المعتدلة وهو أمر مستمر ، بالرغم من أن ملايين الأميال المربعة من الغابات قد تم إزالتها لتنمية الدول الغنية عبر القرون . وفى الصحارى الأمريكية يتم سحب المياه لرى ملاعب الجولف الواسعة وصنع بحيرات لبناء الفنادق الفخمة عليها ، بينما يمكن استخدام هذه المياه بسهولة لإعادة تشجير الصحارى لتقليل كمية الغازات التى تدمر طبقة الأوزون إلى جانب رفع درجة حرارة الأرض . والحقيقة أنه يتم إجبار الدول الفقيرة على ألا تقوم باستخراج الثروات من غاباتها لكى تحافظ على البيئة صالحة للأغنياء .

لقد عينت الدول الغنية نفسها حكما على حقوق الإنسان فى العالم ، وباسم هذه الحقوق يقومون بكل أشكال الضغط على الدول التى لا تستطيع الدفاع عن نفسها . كما يتم باستمرار اختلاق أشكال جديدة من حقوق الإنسان ، ثم تتعرض أى دولة تتهم بالإخلال بها لحملات دعائية رديئة إلى غير ذلك من الإجراءات القمعية . ولأنهم مسئولون عن قتل وتعذيب الملايين فى الماضى ، نجدهم الآن يتبنون توجه «أنا أكثر منك تقوى» ويريدون فرض أفكارهم الجديدة على بقية العالم . وبالرغم من أن عمليات التبشير قد اختفت إلى حد بعيد ، إلا أنه قد حل محلها الآن دعاة حماية البيئة الذين لا يقلون عن المبشرين تعصبا ، وكذلك من نصبوا من أنفسهم مناضلين من أجل حقوق الإنسان الذين قد يسمحون

بحروب أهلية مدمرة فى الدول الفقيرة ، ولا يتركونهم «يخرقون الجديد الذى ابتكروه من حقوق الإنسان» .

وفى ماليزيا ، يقوم الغرباء بحملة واسعة لإجبار قبيلة بدائية تعيش فى الأدغال ، لكى تظل بدائية على اعتبار أن ذلك من حقهم ، ولا يهتمون على الإطلاق بكون أولئك البشر يعيشون حياة بائسة ولا ينعمون بأى من سبل الراحة التى ينعم بها بقية الماليزيين ، كما يتجاهلون أن أولئك الناس يعانون من شتى أنواع الأمراض ، ولذلك فإن متوسط العمر لديهم قصير . هؤلاء الغرباء يريدون الإبقاء على ما يسمى بأسلوب الحياة الطبيعية الرائع لأولئك التعساء إلى الأبد ، لكى يظلوا معروضات متحفية .

إن الشعور بالتعاطف مع قبائل الپينان هو عملية نفاق زائفة . وكل ما يهم دعاة حماية البيئة هؤلاء هو منع الأخشاب الاستوائية من منافسة الأخشاب اللينة .

على أن عملية إعادة التشجير هى عملية طبيعية فى الدول غزيرة المطر فى المناطق الاستوائية . هذه الغابات تتجدد دون الحاجة لإعادة التشجير كما أن الأشجار تنمو على مدار العام ، إن تسديد الدين لعطاء الطبيعة لن يحل احتياجات التنمية طويلة المدى ، بالإضافة إلى أن أولئك الذين يمنعوننا من تسكينهم واستقرارهم سوف يواصلون زراعة وقطع الأشجار وتدمير الغابات . على الدول الغنية أن تنفق أموالها لإعادة تشجير أراضيها وصحارى العالم ، وتقليل استخدام المركبات التى تؤدى إلى الزحام وتشجيع أنظمة النقل الجماعى . كما يجب حظر استخدام غازات CFC والعودة إلى استخدام الصمامات المطاطية أو المضخات اليدوية للمبيدات ، وذلك كله يمكن عمله على الفور لكى يحدث تحسن سريع للبيئة . لابد من أن تكفوا عن تحميل الدول الفقيرة ثمن الحياة الجيدة التى تنعم بها الدول الغنية .

إن الكثير من الدول الفقيرة مثقلة الآن بالديون لدرجة أنها لا تستطيع أن تسددها دون أن تتنازل عن استقلالها . فالشخص عندما يستدين أكثر مما ينبغى لا يكون ذلك خطأه

وحده . المقرض مسئول كذلك لأنه سبب تلك القروض الحمقاء ولابد من أن يتحمل نتيجة حماقاته . إن خطط استعادة الديون من بعض الدول المثقلة بها لن تفلح . كما أن رفض الإقراض وإفلاس الدول لن يجدى ، ولا ينبغى أن يعاقب شعب دولة ما كما يعاقب المجتمع المدنيين ، والحل الحقيقى الوحيد لأزمة الديون المستحقة هو إسقاطها كلها أو معظمها . لابد من أن يعترف المقرضون بأنهم كانوا حمقى ولابد من أن يتحملوا ذلك ، البنوك التجارية والحكومات على السواء يجب أن تتحمل الخسائر ، كما أن حكومات الدول الغنية لن تفلس بسبب إسقاط هذه الديون وبنوكها يمكن أن تواصل نشاطها .

لقد شكلت دول الجنوب لجنة «جنوب- جنوب» لبحث سبل حل مشكلات الدول الفقيرة من خلال التعاون بينها . إن استعداد الفقراء لمساعدة بعضهم البعض محدود إلا أن إمكانياتهم ليست محدودة ، فلدينا ، إن لم يكن أى شىء آخر ، ذلك العدد الكبير من السكان والذى يمكن استخدامه لتنمية بلادنا بدلا من أن يكون مجرد عمال يهاجرون للعمل فى دول الشمال . وبدلا من ذلك فإن بعض الصناعات التى تحتاج إلى عمالة كبيرة لابد من أن تنقل إلى دول الجنوب بغرض توفير فرص العمل والإسهام فى نموها . لابد من أن تتوقف مغريات نزف الأدمغة وهجرتها إلى بلاد الشمال .

الديمقراطيات الليبرالية فى الغرب مستمرة فى الوعظ عن الديمقراطية ويصاحب ذلك حماسة دينية كبيرة ، الكل لابد من أن يقبل بالديمقراطية الليبرالية وإلا فإن بلادهم لن تعرف الاستقرار ، وأن هناك احتمالات لنشوب حروب أهلية أو على الأقل ستنزل بها العقوبات الاقتصادية والتشويه الإعلامى . نحن جميعا مع حقوق الإنسان ، والديمقراطية لابد من أن تبدأ بحق الإنسان فى أن يكون متحررا من الجوع والمرض وسوء التغذية والأمية . حقوق الإنسان كما يعرفها الغرب لا معنى لها إن لم يكن هناك سقف فوق رؤوسنا ولا طعام على موائدنا ولا مدارى لأطفالنا .

وعلى الليبراليين الغربيين أن يفهموا أننا لا يمكن أن نمارس نموذجهم للديمقراطية

وحقوق الإنسان بين عشية وضحاها . كما أننا لا نريد أن نكون صورة بالكربون مما لديهم . النظام الديمقراطى يتطلب درجة متقدمة من الحنكة والدربة بين الجماهير التى تمارسه . لابد من أن يعرف الناس حدود الحرية إذا كنا نريد أن نتجنب الفوضى . هناك خيط رفيع يفصل ما بين ممارسة الحرية وتجاوزات الفوضى ، فالدول التى لم تعرف على مدى آلاف السنين سوى الحكم الشمولى لا يمكن أن تصبح ديمقراطية فجأة ، الحرية المفاجئة سوف ينتج عنها تمزق وفوضى تعوق بدورها التقدم نحو مجتمع أكثر ليبرالية وانفتاحا ، كما يجب أن يتوقف الديمقراطيون الليبراليون فى الغرب عن محاولة تعجيل الخطى عنوة ، يجب أن يتركوا الشعوب المعنية تدبر أمرها بنفسها .

ومن سوء الحظ ، فقد نتج عن التحريض الذى يقوم به الديمقراطيون الليبراليون فى الغرب كثير من سفك الدماء ، وتعويق لتقدم بعض الدول ، كما أن المشكلة تتفاقم بمحاولة تطبيق عقوبات بعد هدوء القلاقل التى تثيرها الأيدى الخارجية .

لابد من أن تمارس شعوب الدول التى تمر بالتغيير درجة من ضبط النفس ، حيث إن التطلع إلى الكثير جدا فى وقت قصير جدا أمر غير مجد . لابد من تجاهل الليبراليين الغربيين ، وبالصبر والضغط المتسم بحسن التمييز سوف يحدث التغيير . لا تندفعوا إلى المظاهرات العنيفة التى يمكن فقط أن تستدعى القمع وتؤخر عملية التغيير الذى تطمحون إليه .

إن كثيرا من مشكلات العالم ما زال بلا حل ومنها نظام الأپارتايد سيء السمعة فى جنوب أفريقيا ، ولابد من مضاعفة الجهد المبذول لإزالة هذا النظام الشائن والوصول إلى حكم الأغلبية ، وهناك دولة اشتراكية كبرى ، كانت دائما تدين سياسة الأپارتايد ، تجدها الآن تقف موقفا هينا لينا للتقليل من الحاجة للقضاء على هذا النظام ، وهناك محاولات للتفاوض ، بينما يعلم الجميع أن الأپارتايد لابد من أن يزول وأن لا سبيل لإصلاحه . إن السود فى جنوب أفريقيا لا يمكن أن يتحملوا أى تباطؤ فى دعم العالم لقضيتهم . لابد من

استئصال النظام الأبيض فى جنوب أفريقيا . . وأن يدان ، ولابد من تطبيق العقوبات على نحو أكثر فعالية وتأثيرا ، ونحن نشهد الآن بعض نتائج تلك العقوبات . فقد بدأ النظام الأبيض يلجأ لعمل مقدمات بالرغم من أن بعض الضوضاء المنبثقة عن ذلك ليست سوى ضوضاء كذب ونفاق . فى ناميبيا ، اضطر نظام جنوب أفريقيا لأن يكون أكثر تكيفا ونحن لابد من أن نواصل الضغط إذا كنا نريد أن نصل إلى شىء مع هذه المخلفات من الماضى العنصرى . لابد من زيادة الضغط بالفعل ويجب الإسراع فى ذلك ، فقد عانى إخواننا السود فى جنوب أفريقيا بما يكفى .

والقضية الفلسطينية مثال آخر ، حيث يجب على حركة عدم الانحياز أن تصر على أن يرتفع المجتمع الدولى ، وبخاصة القوى الكبرى ، إلى مستوى المسئولية والالتزام . لابد من الاستمرار فى إدانة سياسة إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية والأراضى العربية الأخرى . لقد فضحت الانتفاضة الطبيعة الحقيقية للإسرائيليين ، وهم ليسوا أفضل ممن ظلموهم واضطهدوهم فى السابق ، على أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت من الشجاعة لأن تقبل الواقع وتتفهم الحاجة لتسوية سياسية شاملة ، وأصدقاء إسرائيل لابد من أن يجبروها الآن على الانصياع .

أما بالنسبة لكمبوديا فإن الصراع قد أصبح له الآن إطار دولى ، ولابد من أن تكون الفصائل الكمبودية مدركة لمسئولياتها . لابد من أن تكون هناك مشاركة بين القوى بقيادة الأمير سيهانوك ، ولابد من أن تتوقف ممارسات الماضى التى تم إدانتها بشكل جماعى عن تهديد كمبوديا ، ويجب ألا تكون هناك جيوش أجنبية تهدد سيادتها .

وبالنسبة لأفغانستان ، فقد حان الوقت لأن تسقط تلك الحكومة التى لا تمثل الشعب ، وأن يتوقف القتال بين الإخوة لكى يصلوا إلى حكم يحظى بالإجماع . إن شعب أفغانستان يستحق ذلك لشجاعتهم وجسارتهم غير المسبوقة .

لقد وقفت ماليزيا دائما وقفة قوية ومتسقة ضد مهربى المخدرات ، وحيث إن بارونات

المخدرات الآن ليسوا قادرين فقط على الإفساد والانهماك فى العنف ، وإنما قادرون أيضا على شن حرب ضد دولة ، فإننا نأمل أن يكون هناك تفهم وتقدير أفضل لخطورة تهديد المخدرات لاستقلال دولة ما ورفاهيتها . إن الحرب على المخدرات لم تنته ، وسوف نشهد مآس كثيرة قبل أن يستيقظ العالم على الحاجة لجهد جماعى حقيقى .

فى الوقت نفسه علينا أن نؤكد استكمال عملية إحياء الأمم المتحدة ، ومما لا شك فيه أنه لولا الأمم المتحدة لما كنا قد شهدنا عالما أكثر سلاما اليوم . فالحرب الإيرانية العراقية ، والاحتلال السوفيتى لأفغانستان وتصلب جنوب أفريقيا بالنسبة لمشكلة ناميبيا والاضطرابات فى كثير من دول أفريقيا وأمريكا الوسطى ، ومشكلات آسيا ، هذه المشكلات كلها ما كان بالإمكان حلها أو تخفيفها لولا الأمم المتحدة ، إن من واجبنا تقوية هذه المنظمة باعتبارها الأداة الوحيدة لإقامة مجتمع عالمى أكثر مساواة وعدالة . لا ينبغى أن نترك المنظمات الحصرية تتولى زمام الأمور ، فنحن مسئولون أمام أنفسنا وأمام بقية العالم أن نحافظ على الأمم المتحدة وأن ندعم عملها .

فى النهاية ، لابد من التأكيد على أن حركة عدم الانحياز لابد من أن تظل معنية ، فالشرق والغرب قد يعملان معا على إصلاح ما بينهما من صراعات ، وقد يتوقفا عن جرنا إلى هذه الصراعات ، إلا أنه ليس هناك من ضمان بأننا سنلقى معاملة عادلة منهما سواء منفردين أو مجتمعين .

فلا توجد حتى الآن دلائل مبشرة على أننا سنخرج بصفقة عادلة مع دول الشمال ، فبعد أن يتخلصوا من مشاغلهم بتهديد كل منهما للآخر ، لدى كليهما الوقت الكافى للنظر إلينا بعيون الشؤم .

لابد من أن نبقى معا ممثلين لجبهة متحدة ، وأن نواصل السعى نحو عالم أكثر عدلا وإنصافا . لابد من أن نكون أحرارا فى اختيار طريقنا لإدارة شئوننا الدولية دون تدخل أجنبى . لا ينبغى أن نترك أنفسنا مفزعين أمام التحركات الخارجية والحملات الهجومية التى

ورثت حكومـاتهـا فى العـمـل ضـدنا . لا ينبـغى لأحـد أن يحـتكر إعـادة تعـريف الخطأ والصواب ، فالشعوب الحرة لابد من أن تكون حرة فى تحدى وإعادة تعريف القيم الأساسية بنفسها ، ولا ينبغى التدخل فيما يسمى بالقيم الأساسية إلا فى حال الانحراف الكبير عنها . ويقدر ما ينبـغى أن تدعم الحرية الإنسانية ، لابد من دعم الحرية الوطنية ، والديمقراطية الداخلية بدون الديمقراطية العالمية تعنى أن الاستعمار سيظل مصدر بلاء وشقاء هذا العالم .

٦- حَرَكَةُ عَدَمِ الانْحِيَازِ... هَلْ هِيَ قُوَّةٌ دَافِعَةٌ؟ (*)

أن يكون هناك اليوم أكثر من مائة دولة اختارت طريق عدم الانحياز ، لهو دليل على الرغبة المتزايدة للدول وللشعوب فى أن تتحرر من تدخل وهيمنة التكتلات القوية فى الشرق والغرب . ومما يبعث على الرضا أن نقول إنه بالرغم من التهديدات والضغوط التى لا تتوقف ، إلا أن حركتنا قد استطاعت أن ترسخ نفسها . عملنا واضح أمامنا ، وكوننا قد بقينا عامل سلام ونظام عقلانى وتوازن اقتصادى لهو أمر لا خلاف عليه . لكن النقطة التى تحتاج إلى إعمال النظر ، هى ما إذا كنا نحن القوة الدافعة أو العامل الحاسم للتخلص من الظلم البين فى العلاقات الاقتصادية الدولية أو القضايا السياسية الملتهبة .

كما أن انقضاء خمسة وعشرين عاما على ميلاد حركتنا ، لهى فترة كافية للقيام بجردة حساب ، فهل ما زلنا عند مستوى إعلان مبادئ أم أن الحركة تحدد بالفعل مسارا واضحا بين قوى التكتلات السياسية؟ أعتقد أن الإجابة ستكون متسمة بالاعتدال ، فقبل عشرين عاما كان الكثير من دول اليوم فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا مستعمرات لقوى أوروبية مختلفة . كان المرور يتم فى اتجاه واحد ، ثروات المستعمرات تتدفق فى اتجاه الشمال لإثراء خزائن الإمبريالية .

لقد انتهت مرحلة الامتهان هذه بالطبع ، وكلنا يدعى اليوم أنه سيد مصيره ومستقبله . وإذا كانت البلاغة هى المعيار فإن أصواتنا تدوى عالية بأننا أحرار . لكن دعونا لا نخدع أنفسنا ، إذ بينما نحن أحرار من الناحية القانونية ، إلا أن عجزنا الاقتصادى والسياسى يجعل هذه الحرية غير حقيقية . نحن لا نستطيع أن نتصرف بحرية لأننا فى حالة عجز مستمر ، لدرجة أننا يمكن أن ننهار تماما لو أن سادتنا ، المستعمرون السابقون حرمونا من

(*) كلمة فى المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز . هرارى- زيمبابوى ، فى ١ سبتمبر ١٩٨٦م .

المعونات الاقتصادية والمساعدات العسكرية والسياسية . ليس لنا أى سيطرة على مصادر دخلنا وأحيانا على علاقاتنا بجيراننا أو بالبلاد البعيدة عنا . كما أننا نصبح أحيانا وكلاء فى حروب دول أخرى وقطع شطرنج فى ألعاب دولية وميادين قتال لتجارب حية فى التسليح .

لقد اجتمعنا لوضع تصور للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وبعد مرور ١٤ عاما على مفهوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد ما زلنا مثقلين بديون خارجية فوق الاحتمال ، ومقيدين بالإجراءات الحمائية ، وفقراء نتيجة معدلات الفائدة وأسعار الصرف المتقلبة . فإلى أى مدى نعتبر أحرارا؟ وإلى أى مدى نحن غير منحازين؟

إن الحرية يجب أن تكون واضحة كما يجب أن تنمى . لابد من أن تدار باعتبارها مؤسسة . ونحن باستثناء بعض العمالقة بيننا ، لا حول لنا ولا قوة ، فقوتنا وقدرتنا على العمل تكمن فى إرادتنا وصوتنا الجماعى . معا ، وعلى أرضية ممهدة جيدا ، سوف يدوى عاليا صوت هذه الحركة على امتداد أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وجزء من أوروبا ، وسوف يعتمد إذن على قوة معنوية مرتبطة بما التزمنا به من مبادئ قبل خمس وعشرين سنة .

ولكن . . . كم مرة كنا نتكلم بصوت واحد؟ لابد من أن ندرك أن الكثيرين منا كانوا متحزبين ومنحازين فى أفكارهم . إننا نقوم بإدانة خرق السلوك العالمى لبعض المبادئ ، لكن عندما يأتى هذا الخرق من قبل من نعتبرهم أصدقاءنا ، يصيبنا الخرس تماما . المبدأ الذى نرفعه يبدو مرنا ، وليس مبررا أن نقول إن الآخرين ، دول الشمال القوية مثلا ، يفعلون الشىء نفسه ، فقوتهم وحشية ونحن نعتمد على الإقناع الأخلاقى .

البعض يدين الاتفاقيات الدولية بخصوص بعض السلع ويرفضون التعاون من أجل موازنة الأسعار ، بينما يشكلون تكتلات تجارية مع بعض الدول المتقدمة عن طريق بعض السلع الأخرى التى ينتجونها ويصدرونها . ووسط هذه الفوضى فإن نفوذنا المعنوى يصبح لا قيمة له وتصبح أصواتنا خرساء .

إن ماليزيا تدين كل أشكال التدخل العسكرى الأجنبى ، كما ندين كافة المحاولات لتنصيب أنظمة عميلة أدوات للهيمنة . ندين ذلك فى آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الوسطى ، ونحن بالطبع أكثر قلقا عندما يحدث ذلك بالقرب من شواطئنا ، ويزيد قلقنا عندما يتم تصعيد ذلك ليصبح تهديداً مباشراً لنا . وبالرغم من ذلك نحن ندين كافة المحاولات لاستخدام الحل العسكرى للمشكلات الدولية أو مع الجيران .

نحن نؤمن بأن الشئون الداخلية لأى دولة ليست ملكا للدول الأجنبية لكى تديرها . قد لا يعجبنا نظام ما فى بلد مجاور ، وقد ندين ذلك النظام بسبب الوحشية أو الظلم أو انتهاك حقوق الإنسان ، ولكن ليس من حقنا أن نرسل قواتنا لكى تنصب حكومة على هوانا . وعليه ، فإن ماليزيا تدين مثل هذا العمل وتحتفظ بحقها فى دعم الحكومات الشرعية المخلوعة سياسيا ، فى محاولاتها لإعادة السيطرة على بلادها ، ونشعر بأن هذه الحركة – حركة عدم الانحياز– لابد من أن يكون لها موقف واحد فى هذا الصدد .

وسواء كان العدوان من تدبير القوى الكبرى ، أو أى منا ، فلابد من إدانته كمسألة مبدأ . حينئذ ، وحينئذ فقط يمكن أن يكون لنا مصداقية وقوة معنوية كمجموعة من الدول غير المنحازة ،

نريد أن نجعل جنوب شرق آسيا منطقة سلام وحرية وحياد ، إلا أن الوجود الدائم للقوات الڤيتنامية فى كمپوديا يجعل هذا الهدف مستحيل التحقق . وبالتالى فقد حاولنا أن نعدل من مطالب شعب كمپوديا لكى يستجيب الڤيتناميون لها بسهولة . وبناء على ذلك قام القادة الكمبوديون فى المنفى بوضع مقترحات النقاط الثمانية مؤخرا ، والتى نعتقد أنها تمثل علامة مهمة على طريق البحث عن إطار عمل لحل سياسى شامل ودائم للمشكلة . كما نحث ڤيتنام بشدة لكى تعيد النظر جيدا وباهتمام فى الاقتراح بإنهاء احتلالهم الطويل والمخطط لكمپوديا ، على نحو سلمى . إن مثل هذه الاستجابة من قبل ڤيتنام من شأنها ، بكل تأكيد ، أن تعزز الثقة فى جنوب شرق آسيا ، وبالتالى فهى تدعم آمال السلام والاستقرار فى

المنطقة ، وتمهد الطريق فى الوقت نفسه من أجل تعاون متبادل مفيد بين ڤيتنام وكل دول جنوب شرق آسيا ، ومع دول مجموعة الآسيان على نحو خاص ، حينذاك ، يمكننا أن نقيم منطقة سلام وحرية وحياد فى جنوب شرق آسيا ويمكن أن يكون ذلك لصالحنا جميعا .

وبينما يتواصل هذا الاحتلال لكمپوديا ، فإن وفد بلادى يؤسفه مرة أخرى ألا يستطيع وفد ذلك البلد المنكود أن يأخذ مكانه الطبيعى فى هذه القمة . إن وفد بلادى لا يمكن أن يقبل ذلك «الإجماع» المزعوم بإقرار مقعد خال لكمپوديا كما تقرر فى قمة هاڤانا فى عام ١٩٧٩ ، ولنتذكر أننا كنا قد وافقنا فى قمة نيودلهى عام ١٩٨٣ على أن نطلب من مكتب التنسيق أن يبحث ويقدم التوصيات الملائمة لهذه القمة بخصوص مقعد كمپوديا ، بما فى ذلك المعايير والأساليب المناسبة لتعليق عضوية أو طرد بعض الدول الأعضاء من هذه الحركة (حركة عدم الانحياز) ، ويؤسفنا أن نقول إن ذلك لم يحدث ، كما ندعو للالتزام بالقرار وعودة كمپوديا العاجلة إلى مقعدها فى حركة عدم الانحياز .

إن الوضع فى غرب آسيا مثال حى على عجزنا عن العمل ولو بشكل هامشى من أجل إيجاد حل ، والعقبة الكأداء أمام السلام فى هذه المنطقة هى رفض إسرائيل المستمر لكل محاولات الوصول إلى تسوية سلمية شاملة ، من المحتم أن تتضمن إعادة الأراضى العربية المحتلة وحق الفلسطينيين فى تقرير المصير والعودة إلى ديارهم . ولكن إسرائيل قادرة على التمادى فى عنادها وتصلبها وتحديها المطلق بسبب دعم الولايات المتحدة لها . إن ميل إسرائيل إلى العدوان والعنف ليس له حدود ، وقد كان العالم بأسره شاهدا على الدمار الكبير الذى أنزلته بلبنان ، كما ظهر استعراضها لقوتها أكثر من مرة ، فقد مر هجومها على تونس فى أكتوبر من العام الماضى دون عقاب وهو العمل الذى وصفته الولايات المتحدة بأنه «دفاع مشروع عن النفس» ، هذا العمل كان مقدمة لقصف ليبيا الذى قامت به الولايات المتحدة بعد ذلك وهو خرق واضح وصارخ لقواعد السلوك الدولى .

لقد قام نظام تل أبيب بضم أراض عربية عن طريق الانتهاك وغير ذلك من الأساليب

القمعية الأخرى ، كما أن ضغط سياسة إسرائيل متجه نحو صنع شتات فلسطينى حتى يتسنى لها ضم كل الأراضى الفلسطينية بشكل نهائى . إن طرد اليهود من الأرض المقدسة قبل ألفى عام وظلم النازى لليهود واضطهادهم لم يعلمهم شيئا ، كل ما حدث حو أنه حول اليهود إلى الوحوش نفسها التى يدينونها على نطاق واسع فى كل وسائلهم الدعائية ، لقد أصبحوا تلاميذ أوفياء للدكتور جوبلز .

أما الوضع فى لبنان فهو نتيجة أخرى للعدوان الإسرائيلى ، ونحن نعبر عن تعاطفنا كما نعلن تضامننا مع شعب لبنان البطل ونناشد كافة الجماعات والفصائل هناك أن تضع حدا لخلافاتها لكى تحرم نظام تل أبيب من أى ذريعة للتدخل .

كما أن الصراع بين إيران والعراق أمر مؤسف لنا جميعا ، فالبؤس والدمار والموت لكلا الشعبين مستمر على نحو متصاعد ، وبالرغم من ذلك لم تحقق مبادرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى والأمم المتحدة أى نتيجة . إنه صراع مأساوى ، فباسم العقل والإنسانية لابد من أن يترك كل من إيران والعراق ساحة القتال وأن يذهبا إلى طاولة المفاوضات .

ولابد أن تحظى التطورات الجارية فى أمريكا الوسطى بقدر كبير من اهتمامنا ، كما أن الصراع الأيديولوچى بين الشرق والغرب يطل برأسه القبيح فى المنطقة ، وقد أثبتت التجارب فى أجزاء أخرى من العالم بما لا يدع مجالا للشك أن الوصاية على حرية الشعوب لن تؤدى سوى إلى معاناة وعبودية لا نهائية .

إننا نؤمن بأنه -فقط- من خلال جهود إقليمية حقيقية . متحررة من الصراع الأيديولوچى بين الشرق والغرب ، وبروح حركة عدم الانحياز ، نؤمن بأنه يمكن أن يتحقق السلام والاستقرار الدائمين فى المنطقة . ومن هنا فإننا نؤيد بقوة جهود مجموعة الكونترادورا كممثل للمنطقة ، من أجل بناء تلاحم إقليمى وتعاون كوسيلة لتعزيز الاستقرار طويل المدى للمنطقة .

إن وفد بلادى ينظر بقلق شديد إلى تلك المنافسة القوية بين القوى العظمى لصنع أسلحة الدمار الشامل ، دون اعتبار لسلامة بقية دول العالم . سباق التسلح سوف يفقر الجميع ، ولابد من أن تواصل حركتنا ضغطها وتحذيرها دون هوادة من أجل نزع سلاح شامل وعام . وبهذا الخصوص أحى الجهود المشكورة لكل من الهند وباكستان والأرجنتين ويوغوسلافيا وتنزانيا ، الذين عملوا مع بعض الدول الأخرى من خارج حركة عدم الانحياز على أن تكون القضية مقصورة على القوى العظمى فقط ، إلى جانب بروزهم كصوت للعقل الإنسانى .

أما إذا كنا نريد أن نظل عاملا حاسما وضروريا فى تحديات عصرنا ، فلابد من أن تستجيب هذه الحركة على نحو فعال ، ليس فقط لقضايا الحرب والسلام أو الرفاهية الاقتصادية ، وإنما أيضا للقضايا التى كانت حتى وقت قريب ساحة مقصورة على الدول الغنية . وأنا سعيد لأننى منذ أن أثرت قضية انتاركتيكا فى قمة دلهى ، قد حدث تقدم كبير بفضل وعى الحركة والتزامها القوى . لقد تناولت الحركة هذه القضية باعتدال وتعقل ، إلا أنه بالرغم من هذا التوجه ، لم يمكن التوصل فى الجمعية العامة الأربعين لمنظمة الأمم المتحدة إلى إجماع مع أطراف الاتفاق . وبفضل الدعم الكامل لدول عدم الانحياز تبنت الأمم المتحدة القرارات الثلاثة التى بحثت فقط عن معلومات إضافية ودراسة حديثة موسعة وعن معلومات عن مفاوضات المعادن وعن استجابة من الأطراف الاستشارية لإبعاد جنوب أفريقيا عن المشاركة كطرف استشارى . إننا لا نريد مواجهة مع أحد ، ولا نهدد المصالح الأمنية للأطراف الاستشارية ، لا نريد أن ندمر النظام الحالى ، ولكننا مصرون على أن نظام الاتفاق الحالى غير كاف وقاصر ولا ينسجم مع التطورات فى العلاقات والاحتياجات الدولية .

إن أهمية انتاركتيكا للإنسانية كلها ليست موضع جدال . لابد من أن تكون نظاما مقبولا دوليا يدار لصالح البشرية كلها ، ونظل ملتزمين بالعمل لتحقيق هذا الهدف مع كل

الأطراف المعنية بما فى ذلك الأطراف الاستشارية ، وبروح من الود والتفاهم .

وهناك قضية أخرى تطورت على نحو مهم وبرزت كمشكلة كبرى لكل من حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة وهى مشكلة المخدرات . وترى ماليزيا أن هذه المشكلة تمثل خطرا رئيسيا على رفاهية وأمن بلادنا . لقد استخدمت المخدرات فى الماضى لإخضاع دولة ، ونحن لا نريد أن نحتل مرة أخرى أو أن يتعرض أمننا واقتصادنا للخطر ، وبناء على ذلك فقد قررنا عقوبة الإعدام على مهربى المخدرات ونحن لا نعتذر عن هذه العقوبة . المهربون يقتلون شعبنا ويحدثون بؤسا لا مثيل له ويستحقون عقوبة الإعدام بصرف النظر عن اللون . وهكذا فإن ماليزيا ترحب بموافقة حركة عدم الانحياز على عقد المؤتمر الدولى الخاص بإساءة استخدام وتهريب المخدرات فى ڤيينا فى يونيو ١٩٧٩ ، إن مؤتمرا كهذا من شأنه أن يزيد الوعى العالمى بالحاجة إلى عمل على نطاق الكرة الأرضية . ولكى يكون هذا العمل الكونى فعالا ، لابد من أن يكون هناك التزام على أعلى المستويات السياسية .

وتناشد ماليزيا جميع دول العالم وخاصة الدول المتقدمة والدول الصناعية أن تبذل المزيد من الجهد للقضاء على الخطر الذى تمثله المخدرات ، فلد ى تلك الدول وسائل ومصادر أفضل تعتمد عليها للقيام بحرب شاملة ضد هذا الوباء . وأخيرا ، فإنه بسبب ما لديهم من وفرة ، نجد أن تهريب المخدرات عملية مربحة ، كما نشعر بأن الطريقة الوحيدة للقضاء على ذلك هى تدويل عملية القضاء على منابعها .

إننا نسمع كثيرا أن العالم يمر بركود اقتصادى وهذا غير صحيح . الدول النامية فقط هى التى تعتمد على تصدير سلع راكدة ، أما الدول الغنية فهى فى وضع أفضل الآن عن ذى قبل ، وهى لا تبيع بضائعها المصنعة بأسعار مرتفعة فقط ، بل إنها قد وفرت فى عام ١٩٨٥ ما يقرب من مائة بليون دولار بسبب هبوط أسعار جميع السلع التى اشترتها من الدول الفقيرة ، كما أنهم أغنياء لأنهم أجبرونا على دعمهم .

لقد أصبحت شروط التجارة أكثر سوءا ، حيث بات منتجو السلع يحصلون على أقل

من نصف السلع المصنعة التي كانوا يحصلون عليها في ١٩٦٠ من الكمية المصدرة نفسها . والقادم أسوأ ، حيث إن التكنولوچيا الحديثة تلغى الحاجة إلى مواد خام كثيرة أو تقلل الكمية المطلوبة منها ، فقد جعلت الألياف الزجاجية النحاس مادة قديمة ، بينما حل الورق والزجاج والپلاستيك والألومنيوم محل القصدير كمواد للتغليف . كذلك فإن التكنولوچيا الحديثة أحدثت أيضا تخمة في كل السلع ، مما أدى إلى مزيد من الهبوط في الأسعار .

وفوق ذلك ، لدينا مشكلة التعامل مع معدلات صرف متأرجحة بشكل كبير ، وهكذا عندما قررت دول أوروبا وأمريكا الشمالية رفع قيمة الين لكى توازن تجارتها ، زادت ديون ماليزيا بما يقدر بخمسين في المائة نتيجة لذلك . كما أدت أسعار الصرف المتأرجحة إلى مضاربات بالعملة . وقامت البنوك ، متلهفة على جنى ملايين الدولارات على وجه السرعة ، قامت بتخفيض قيمة عملات الدول الفقيرة، مما اضطر تلك الدول إلى استخدام مدخراتها من النقد الأجنبي بالكامل لكى تدعم قيمة عملاتها .

لقد أجريت لنا عملية غسل مخ حتى بتنا مقتنعين بمزايا التجارة الحرة ، لكننا بعد أن تعلمنا كيف نجنى بعض الأموال القليلة منها ، فإن دعاة التجارة الحرة السابقين لجأوا إلى الحصص النسبية والقيود والضرائب الموازية على السلع المستوردة والقيود غير الخاضعة للتعرفة . . إلخ وذلك بهدف القضاء علينا . وهكذا ، ونحن منقسمون وغير قادرين على الاعتماد على سوقنا المحلية الصغيرة ، لا نستطيع أن نفعل شيئا سوى التحسر على مصيرنا .

لقد حاولنا أن نجرى حوارا مع الشمال بهدف إقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، إلا أننا فشلنا في إحراز أي تقدم ، ولهذا السبب استضافت ماليزيا مؤتمر الجنوب الثانى في شهر مايو من هذا العام . وبالرغم من أن المشاركين لا يمثلون إلا أنفسهم ، إلا أنهم مخلصون لقضية الجنوب ولأن يجدوا الحلول لما أصابنا من علل . لقد بحثنا الكثير من مشكلات الجنوب ، بحثنا أسبابها والوسائل الممكنة للتغلب عليها ، واقترحنا تشكيل لجنة مستقلة للجنوب تدرس وتقترح حلولا للمشكلات الاقتصادية والمالية الكثيرة التى أصابت دول

الجنوب . ولابد من أن تبدأ خطوات محددة من أجل التعاون بين هذه الدول ، ينبغى أن تكتمل فلربما أضافت إلى الجهود التعاونية المبذولة داخل وخارج إطار حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ التى ندعمها بشكل عام . أما تميز هذه اللجنة الوحيد فهى أنها ستكون مستقلة غير مرتبطة ولا مسئولة أمام أى من الحكومات الوطنية أو المنظمات الخاصة أو المؤسسات الدولية ، وسوف يعمل أعضاؤها بصفتهم الشخصية ..

لقد سمحت لنفسى بأن أترك أهم سبب لالتئام قمتنا هنا فى هرارى ليكون ذلك آخر ما أتحدث عنه ، وأنا أشير بالطبع إلى سياسة الأپارتايد ، ذلك النظام الثنائى الذى تمخضت عنه عقول معتوهة والذى جلبه المحتلون إلى أفريقيا ويكرسه نظام پريتوريا . وأنا أرى أن زمن المراوغة عن مزايا وعيوب العقوبات قد ولى . عندما نتناول بالبحث نظام پريتوريا لابد من أن نجرد أنفسنا من كل الأوهام ، فنحن نستطيع أن نقصم ظهر النظام عن طريق الضغط الاقتصادى والسياسى الصارم . والعقوبات الكاملة والموجهة نحو ما هو أشد وجعًا هى السلاح الأخير لإكمال الجهود الجسورة للأفارقة فى جنوب أفريقيا ودول المواجهة . ولسوء الحظ فإن العقوبات لن تكون موجعة إلا إذا استطعنا أن نجعل كل الدول التى ما زالت تتاجر مع جنوب أفريقيا ، من أجل مكاسب مشكوك فيها ، تنضم إلينا ، فالجهود الفاترة والانتقائية والتطوعية لن تجدى . لابد من توجيه مناشدتنا ودعوتنا بالأساس إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان بالرغم من أن هناك من استطاعوا أن يتجنبوا إمعان النظر . إننا ندعو هذه الدول الأربع وغيرها لأن يتصرفوا باسم الإنسانية وأن ينضموا إلينا فى القضاء على الأپارتايد وإقامة حكم الأغلبية . أما بالنسبة لدول عدم الانحياز فإن السبيل الوحيد هو الاحتشاد خلف دول المواجهة والمساعدة بشتى الوسائل للتخفيف من آثار انتقام پريتوريا .

ليس هناك شك فى أنه سيكون هناك انتقام ، فقد سعت پريتوريا طويلا مع أصدقاء أجانب لكى تثير القلاقل فى منطقة أفريقيا الجنوبية لكى تحافظ على تفوقها . لابد من أن

الحركة أن تضع برنامج عمل تتعهده وتقوم بتمويله جماعيا لإعداد الأفارقة السود لذلك الهدف النهائي وهو جنوب أفريقيا حرة تنعم بحكم الأغلبية . دعونا نساعد رجال الإدارة والصناعة والمهنيين من أجل هذا الهدف النهائي . دعونا نحرر أولئك النقاد ، الذين يستهينون بنا ، من الوهم ، وذلك بأن نلزم أنفسنا بإقامة جنوب أفريقيا متعددة الأعراق مع حرية سياسية مكفولة للجميع ، الأسود والبني والأبيض . دعونا نسكت من ينتقدوننا أو أعداءنا الذين يسخرون منا ويجزمون أن بديل الأپارتايد هو الفوضى .

وتلك حملات تشويه يقوم بها المدافعون عن پريتوريا ، الذين يحاربون معركة مؤخرة دفاعا عن النظام القائم ، حيث يعلمون أنه يمكن أن تكون هناك نهاية واحدة فقط وهى انتصار العدالة والحق . دعونا نعهد للحركة بكل ذلك ونقدم إشارات واضحة من هرارى على أن الأپارتايد فى النزع الأخير .

لقد استطاعت هذه الحركة على مدى ربع القرن الأخير أن تؤكد نفسها ، وقد انتقلنا من مثالية وحماسة نضالنا الناجح من أجل الاستقلال ، وأن تحدى المستقبل سيكون عظيما مثلما كانت محن الماضى . إن الصورة التى تواجهنا الآن مخيفة والقضايا معقدة ومتعددة الأوجه . حركة عدم الانحياز ستوضع موضع الاختبار ، ونحن مدينون لرواد الحركة قبل خمسة وعشرين عاما بأن نكون على مستوى ما هو منتظر منا . ونحن مدينون أمام أنفسنا بأن نحافظ على مصداقيتنا وأن نمضى إلى الأمام نحو آفاق جديدة فى هذا العصر الذى يشهد تقدما إنسانيا غير مسبوق .

الفَصْلُ الثَّالِثُ: الْبِيئَةُ الاِسْتِثْمَارِيَّةُ فِي مَالِيزْيَا

٧- مَعَ رِجَالِ الأَعْمَالِ الأَمْرِيكِيِّينَ (*)

ربما لا تكون ماليزيا اليوم غريبة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، وربما كانت الصورة مختلفة قبل عدة سنوات ، إلا أن ما هو مؤكد اليوم أن الموقف أصبح مختلفا بفضل المساهمة الأمريكية فى أكثر مما يزيد عن ١٢١ شركة فى الإنتاج فى مجال التصنيع وهو ما ينطوى على أصول ثابتة إجمالية تزيد عن ٦ , ٨٤٠ مليون رينجت ماليزى (ما يعادل ٣١٧ مليون دولار أمريكى) . وهذه الشركات الإنتاجية المائة وواحد وعشرين تمثل فقط قمة جبل الثلج ، حيث إننا قد وافقنا على ٣١١ شركة صناعية أخرى بدرجات مختلفة من المساهمة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٧١ إلى يوليو ١٩٨٨ ، وهذه الشركات برأس المال المقترح المدفوع ، والذى يتخطى ٣ , ٤٨٨ مليون رينجت (١٨٣ مليون دولار أمريكى) لديها الإمكانية لأن تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية قوة يعتد بها فى البيئة الصناعية الماليزية . إن وجود أسماء كبيرة مثل «إسو» و«جوديير» و«باكستر» و«چنرال إليكتريك» و«مونسانتو» و«ناشونال سيميكوندكتور» و«موتورولا» ، وكذلك عدد من الشركات الأمريكية الصغيرة والمتوسطة ، لهو مؤشر على أن ماليزيا تصبح معروفة على نحو متزايد فى الولايات المتحدة .

إلا أنه بالرغم من هذا المؤشر على ثقة المستثمرين الأمريكيين فى بيئة الاستثمار الماليزية ، ربما تكون هناك انطباعات لدى البعض منكم متأثرة بالتقارير التى ظهرت فى بعض وسائل الإعلام العالمية على امتداد العام الماضى تقريبا . ومع ذلك فإن ماليزيا ما كانت لتصبح قوية ماليا واقتصاديا اليوم لو أن تلك التقارير كانت دقيقة ، ونحن نرحب بكل من يريد أن يأتى إلينا ويتحقق من هذا الأمر .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لكى أطلعكم على بعض الجوانب الرئيسية فى البيئة الاستثمارية الماليزية والتى قد تكون مهمة بالنسبة لكم . فيما يتعلق بالموقف السياسى فى

(*) حديث إلى رجال الأعمال الأمريكيين فى نيويورك ، ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨م .

بلادنا ، فنحن لدينا واحدة من أكثر الحكومات الديمقراطية استقرارا فى الدول النامية ، بل وفى بعض الدول المتقدمة . الخلافات الحديثة داخل الحزب والتى ربما تكونوا قد سمعتم بها ليست شيئا جديدا فى إطار العملية الديمقراطية ، بل إنها فى الحقيقة مؤشر على ديمقراطية حيوية وصحية ، وأعتقد أن المجتمعات الأوروبية المعنية بوضع الديمقراطية فى الدول النامية ، لابد من أن تكون أكثر تخوفا لو أن هناك غيبة كامل للخلافات داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها .

وتحقيقا لأهمية الوحدة العرقية والاستقرار السياسى والتطور والنمو الاقتصادى ، فقد انضم ١٣ حزبا سياسيا فى ماليزيا ليشكلوا الجبهة الوطنية وهى التحالف الذى يشكل الحكومة . والنتيجة هى أن جميع الأجناس المختلفة ممثلة فى الحكومة ، كما تتم مناقشة القضايا والمشكلات فى قاعات الاجتماع بكل صراحة وعقلانية ، ليكون الإجماع الذى يتم التوصل إليه لصالح الجميع . لسنا فى حاجة إلى خلافات يتم حلها فى الشوارع ، والنتيجة هى وجود سلام واستقرار فى ماليزيا .

وكون الجبهة الوطنية وسلفها التحالف قد فازا فى الانتخابات وشكلا الحكومة منذ الاستقلال قبل ٣١ عاما ، فإن ذلك يعكس بوضوح تصديق الشعب على سياسة الحكومة وثقته بها ، وفى الوقت نفسه فإن المعارضة كانت قادرة دائما على الفوز بمقاعد ، وأن تجعل أصواتها مسموعة فى البرلمان وغيره ، وهكذا يبدو من الواضح أن الديمقراطية ناجحة ومثمرة فى ماليزيا .

كما أود أن أتناول الآن وباختصار بعض الجوانب المختلفة للأداء الاقتصادى الماليزى بشكل عام ، الاقتصاد الماليزى يواصل زيادة نموه من معدل ٢ر٥٪ فى عام ١٩٨٧ إلى ٧٪ فى ١٩٨٥ طبقا للخطة . ثلثا النمو تقريبا نتيجة التوسع فى الإنفاق الخاص ، مع استهلاك يزيد بمعدل ٣ر٧٪ بينما شهدت الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨٨ زيادة ملحوظة فى الاستثمارات تعادل ثمان مرات ما كانت عليه فى الفترة نفسها من عام ١٩٨٧ . إن

استراتيچية ماليزيا للنمو الذى يعتمد على التصدير ، والتى تقوم فيها الشركات الأمريكية بدور مهم ، هذه الاستراتيچية تواصل دفع حصصها ، كما تشير الصادرات القوية إلى أن نمو الناتج فى قطاع التصنيع سوف يتزايد ليصل إلى ١٤٪ .

إن الحجم الكلى لمكسب التصدير والذى جاء نتيجة للأداء القوى فى تصدير السلع والمنتجات المصنعة ، هو الذى مكن الاقتصاد من أن يكون لديه فائض مهم فى ميزان المدفوعات ، حوالى ٦ بليون رينجت (٣ر٢ بليون دولار أمريكى) ، وقد تحقق ذلك بالرغم من النمو الكبير فى الواردات .

لقد كبر الجهاز الحكومى بسرعة منذ الاستقلال ، ويرجع ذلك فى جزء كبير منه إلى تشكيل أجهزة قانونية ومؤسسات وإدارات حكومية ، هذه الآلة البيروقراطية الضخمة كانت عبئا على الدولة ، وعليه فقد قررنا أن نقلص جزءا منها عن طريق خصخصة العديد من الخدمات التى كانت تديرها الحكومة . وحتى اليوم ، فقد قامت الحكومة بخصخصة ١٤ مشروعا مملوكة للدولة أو كانت تديرها ومن بينها محطة حاويات وشركة خطوط جوية وطنية وشركة ملاحة وطنية وطرق وجسور ومشروع إمداد بالمياه ومشروع تحويل طاقة ، كما أن الحكومة الآن بصدد إعداد خطة كبرى للخصخصة . فى إطار هذه الخطة ستكون هناك برامج تتعلق بخصخصة الموانئ والمرافق العامة والسكك الحديدية ، وكذلك فإن الخدمات البريدية وتشغيل المطارات تحت الدراسة بغرض الخصخصة .

إن الحكومة عاقدة العزم على تشجيع مبادرة القطاع الخاص وأعمال المقاولات الخاصة ، كما أننا نرحب بالمساهمة الخارجية ونشجعها فى برنامج الخصخصة ، وبالذات فى المجالات التى يمكن أن تسهم فيها الخبرة الفنية والتجارية والإدارية لتحسين كفاءة وإنتاجية الأعمال التى يتم خصخصتها .

وفى الوقت الذى نرى فيه أن الخصخصة تعطى دفعة قوية للنمو ، إلا أننا نرى أيضا أن مستقبل ماليزيا يعتمد على اقتصاد قائم على إنتاج وتصدير سلع أكثر تطورا ، وذلك يحتاج

إلى دعم مستمر من المستثمرين الأجانب . وأحد المجالات هو المواد الخام وتحويلها إلى منتجات كاملة أو شبه كاملة التصنيع قبل تصديرها . وماليزيا كما تعرفون جميعا واحدة من أهم الدول فى العالم فى تصدير المواد الخام مثل المطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب والغاز والزيت الخام . كما نصدر الكاكاو والكثير من المنتجات المعدنية وغير المعدنية ، إن محاولاتنا لتحويل ماليزيا من مجرد مصدر للمواد الخام الأولية ، إلى مصدر منتجات كاملة أو شبه كاملة التصنيع ، هذه المحاولات قد صادفت قدرا من النجاح ، إلا أننا عندما نأخذ فى الاعتبار كم السلع الخام التى تنتجها ماليزيا ، نشعار بأننا ما زلنا فى بداية الطريق فى هذا المجال .

وإلى جانب المواد الخام لدينا وفرة فى العمال والمدراء الحاصلين على تعليم جيد ولديهم القابلية للتدريب بسهولة . وبينما الأجور ليست منخفضة كما هى فى بعض الدول المجاورة ، إلا أنها متوازنة عن طريق البنية الأساسية والخدمات الجيدة التى يمكن الحصول عليها فى ماليزيا . الطرق والاتصالات والموانىء والمطارات والطاقة . . . . . إلى آخر ذلك يمكن مقارنتها بمثيلاتها فى الدول المتقدمة . ولهذا السبب فإننا نقترب من أن نكون أكبر مصدر للرقائق الدقيقة وأجهزة التكييف المنزلية فى العالم ، كما أننا متفوقون فى تصنيع وتصدير الكثير من الأجهزة المنزلية على نطاق واسع .

إن ماليزيا بما لديها من مواد خام وقوى عاملة وطاقة وبنية أساسية وسياسات حكومية واقعية وحوافز جذابة ، وبذلك كله معا ، فهى توفر للمستثمرين الغربيين قاعدة شرقية تنطلق منها عجلة التصدير إلى أسواق الإطار الپاسيفيكى المربحة . والمؤكد أن ماليزيا تقدم لكم قاعدة انطلاق إلى سوق مجموعة الآسيان وإلى اليابان والصين . وكون الشركات اليابانية التى خرجت من اليابان بسبب ارتفاع الين وغير ذلك من التكاليف ، كونها تأتى الآن إلى ماليزيا لتصنيع منتجاتها وتعيد تصديرها إلى اليابان ، فإن ذلك شهادة على قوة البيئة الماليزية . ولست فى حاجة لأن أقول لكم إن السوق اليابانية تنفتح بسرعة وإن التصنيع فى

ماليزيا سوف يجعلكم أكثر قدرة على المنافسة فى تلك السوق المتطورة .

كما أود أن أتناول فى عجالة بعض جوانب سياساتنا الاستثمارية التى يمكن أن يكون لها تأثير على قراراتكم فى مجال الاستثمار . بالنسبة لحصة الأسهم يمكن يكون لكم نسبة مائة فى المائة إذا كان التصنيع بغرض التصدير . ونحن ليبراليون إلى درجة كبيرة فيما يتعلق بالعاملين الأجانب ، بالرغم من أننا ننصحكم باستخدام العاملين الماليزيين المؤهلين من أجل تقليل التكلفة . بعض الشركات الأمريكية يرأسها ماليزيون ومدراؤها ماليزيون بالكامل وهى شركات ناجحة . لكن الخيار لكم . وفيما يتعلق بحركة الأموال ليس لدينا قيود . يمكنكم أن تأخذوا أرباحكم ورأسمالكم إلى الخارج متى ما شئتم ، أما إذا كان هناك بيانات يجب إثباتها فإن ذلك لأغراض إحصائية ليس إلا .

إن سياسات الحكومة التى تضع فى اعتبارها احتياجات المستثمرين الأجانب ، هى تلك السياسات التى ساعدت على خلق البيئة الاستثمارية الموجودة لدينا الآن فى ماليزيا ، والشركات التى استثمرت فى ماليزيا وتعمل بها يمكن أن تكون شهادة على قوة الاقتصاد الماليزى وعلى المناخ الاستثمارى الصحى .

ماليزيا دولة متعددة الأعراق والأديان ، وانسجام دولتنا يعتمد على كل الجماعات التى تعمل معا فى جو من الصداقة والتفاهم من أجل الصالح العام . هذا ما يحدث فى ماليزيا ، وهى معروفة بتسامحها الدينى والعرقى ، والماليزيون يدركون تماما أهمية الوحدة والانسجام العرقى والتسامح الدينى . إن تقدم ماليزيا ورفاهيتها ، بل وبقاءها يعتمد على ذلك . نحن لا يمكننا تحمل وجود الدهماء الذين يبثون الحقد العرقى والتعصب الدينى ، ومن الأفضل التصدى لهم قبل وليس بعد أن ينجحوا فى تأجيج الشغب ونشر الفوضى لأسباب دينيه أو عرقية . إن الاعتقال الوقائى أمر بغيض ، ولكن إذا كان للديمقراطية أن تحيا ، فلابد من حمايتها من الانتهازيين المستهترين .

وبرنامج التصنيع فى ماليزيا لا يمكن أن يحققه الماليزيون وحدهم ، ما زالت تنقصنا

الخبرة والمهارة فى الأعمال والمقاولات الكبيرة ونحن نقبل ونرحب بالمشاركة الأجنبية ، كما أننا نستطيع أن نساعد لكى نجعلكم ومنتجاتكم أكثر قدرة على المنافسة ، ونتمنى أن يأتى مع وفودكم التجارية مستثمرون مستعدون للإسهام فى التصنيع لدينا .

ونحن فى ماليزيا على وعى بأن المستثمرين الذين يبحثون عن قواعد خارجية لعملياتهم سوف يدرسون الظروف فى ماليزيا وفى دول أخرى ، سواء متقدمة أو نامية ، قبل أن يتخذوا قرارا نهائيا للاستثمار . كما نعى أيضا أن المعيار الأساسى لأى قرار استثمارى غير الجدوى الفنية للمشروع ستكون عناصر مثل الاستقرار السياسى والقوة الاقتصادية وقدرات الحكومة على التنبؤ وسياساتها التى تؤثر على الاستثمار الأجنبى والبنية الأساسية والمصارف والجوانب المالية وبيئة العمل المحلية ونوعية الحياة التى توفرها الدولة ، وأعتقد أنكم ستجدون أن ماليزيا تقدم لكم كل هذه العناصر .

٨- التِّجَارَةُ، وَالإسْتِثْمَارُ المَالِيزِي العَرَبِيّ (*)

أرحب على الأخص بعقد هذا المؤتمر عن التجارة والاستثمار الماليزى العربى ، لأن الدول العربية ربما كانت هى الوحيدة من بين الدول القليلة المصدرة لرأس المال ، التى لم تتعرف على فرص الاستثمار التى تقدمها ماليزيا .لقد عقدنا على مدى العامين الماضيين مؤتمرات للاستثمار فى ماليزيا مع الألمان واليابانيين والاسكندنافيين والبريطانيين وغيرهم ، - وهكذا يكون من الملائم جدا أن يعقد فى ماليزيا مؤتمر كهذا لواحدة من المجموعات المتميزة من الدول المصدرة لرأس المال فى العالم .

لقد كانت ماليزيا تنظر فى وقت ما إلى الدول العربية بقدر كبير من التطلع لتدفق تمويلات استثمارية على مشروعات القطاع الخاص ، كما أن هيئة التنمية الصناعية الماليزية – – وهى الجهة الحكومية المسئولة عن تنمية الاستثمار فى ماليزيا قد أنشأت لها مكتبا فى الشرق الأوسط للترويج للاستثمارات العربية فى ماليزيا ، إلا أنه منذ ذلك الوقت كانت اهتمامات الاستثمارات العربية مركزة على الغرب ، ولم يكن هناك غير استجابة قليلة لجهود هيئة التنمية لجذب الاستثمارات العربية ونتيجة لذلك أغلق المكتب .

وإلى يومنا هذا فإن الاستثمارات فى قطاع التصنيع تبلغ فى جملتها حوالى ٤٣ مليون رينجت ، وسوف تجدون أن ذلك لا يعكس بأى حال شكل القوة الحقيقية للإمكانيات الاستثمارية العربية ، كما أن هناك بالطبع استثمارات عربية فى مزارع ماليزية كثيرة وشركات تجارية ولا شك أنها استثمارات مهمة .

لقد وجد مستثمرون كثيرون من دول عديدة فى ماليزيا بيئة مضيافة ومربحة لمشروعاتهم ، وأتمنى أن يكشف لكم هذا المؤتمر عن آفاق الربح الممكنة فى ماليزيا ، وسوف

(*) كلمة فى افتتاح مؤتمر التجارة والاستثمار الماليزى العربى . كوالالمبور : ١٠ نوفمبر ١٩٨٧م .

يوضح لكم متحدثون مختلفون فرص هذا الاستثمار وستجدون أنها ليست موجودة فى التصنيع فقط وإنما كذلك فى مختلف المشروعات الزراعية وفى خطط الحكومة للخصخصة ، وأن أطراف المشروعات المشتركة يمكن أن يكونوا من القطاع الخاص ومن المؤسسات شبه الحكومية المصرح لها بالاستثمار فى القطاع الخاص .

إننا نقدر أن المستثمرين العرب قد لا يكون لديهم الخبرة التكنولوچية أو علاقات للتسويق التصديرى لبعض المشروعات التى تود ماليزيا أن تتبناها ، وفى هذا الإطار نتصور أن المشروعات التى يمكن أن تكون شراكة ماليزية عربية ، ربما تكون فى حاجة إلى إسهامات طرف ثالث فى التكنولوچيا وعلاقات التسويق التصديرى وربما رأس المال أيضا . إلا أننا ندرك أن لكم صلات باتساع العالم باعتباركم مستثمرين ، ويمكنكم الوصول إلى التكنولوچيا الأجنبية اللازمة والمدخلات المعرفية ، أكثر بكثير من رجال الأعمال الماليزيين ، وبالتالى فنحن نرحب بأن تجيئوا بهذا العنصر من الطرف الثالث مع استثماراتكم .

لقد علمت أن المستثمرين العرب عادة ما ينظرون إلى فرص الاستثمار فى الشركات التجارية القائمة لكى يشتروها أو يدخلوا فى شراكة معها ، ويبدو أن ذلك كان هو التوجه الرئيسى للاستثمارات العربية فى الغرب . وعلى أية حال فإنه بالرغم من إمكانية التملك أو شراء حصص ، فإننا نود أن نرى المستثمرين العرب يساعدون هذه الدولة فى زيادة حجم الكعكة الاقتصادية وذلك بإقامة مشروعات جديدة . ومعظم الاستثمارات الأجنبية فى ماليزيا سواء كانت من أمريكا وأوروبا واليابان أم غيرها ، كانت كلها من المشروعات الجديدة . وقد حققت هذه المشروعات أرباحا جيدة للمستثمرين وأتمنى أن يواصل المستثمرون العرب هذا النمط من الاستثمارات حتى لا يفوتوا على أنفسهم الفرص التى يجنيها غيرهم بالفعل .

أثق أن تفكيركم عندما تفكرون فى الاستثمار فى أى بلد يكون مركزا دائما على الاستقرار السياسى والقوة الاقتصادية للدولة والسياسات التى تتبعها الحكومة لتشجيع

وحماية حقوق المستثمرين الأجانب . وفى هذا الخصوص فإن تاريخ هذا البلد وسجلنا فى ممارسة الديمقراطية البرلمانية هى ضماناتكم الأكيدة للاستقرار السياسى فى هذه البلاد . وبالإضافة إلى ذلك فإن القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على تفوقنا العالمى فى تصدير سلع مثل المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب والفلفل . كما أن صناعة البترول لدينا قد ساعدت أيضا رغم أنها قد تكون جزءا صغيرا من تلك الموجودة فى الدول العربية . إن النجاحات الحديثة التى حققناها فى قطاع التصنيع والتى تضع ماليزيا اليوم بين قادة العالم فى تصدير شبه الموصلات الإلكترونية وأجهزة التكييف والقفازات المطاطية وأغطية الرأس للسباحة وأنابيب القسطرة وزيت النخيل المنقى . . . تلك كلها ضمانات استقرار وقوة بيئة الاستثمار فى ماليزيا .

كما أن سياسات الحكومة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية محددة بوضوح ، إلا أننى أود أن أؤكد لكم أننا نرحب بالمستثمرين العرب ليكون لهم معظم أو ربما ١٠٠٪ ملكية أجنبية فى المشروعات الموجودة فى إطار سياستنا ، وبالنسبة للمشروعات المشتركة لن تجدوا نقصا فى الشركاء الماليزيين الذين يودون الحوار معكم . وحيث إن نسبة الحصص قد لقيت ترحيبا من قبل مستثمرين من دول أخرى ، فنحن نثق أنكم ستجدون هذه السياسات ملائمة كذلك . كما سمحت الحكومة بتملك الأجانب للأراضى فى هذا البلد وقد تشجعكم هذه السياسة على الإفادة من الفرص الواسعة للتنمية الزراعية هنا . وتوجد فى الحقيقة مشروعات عقارية كثيرة مكتملة . وهى تستحق التملك حيث من المتوقع أن يتحسن سوق العقارات سريعا .

عندما تنظرون إلى ماليزيا ربما تجدون أن حجم سكان هذا البلد والذى يبلغ ستة عشر مليون نسمة صغير نسبيا مقارنة بالدول الأخرى فى المنطقة . إلا أن عدد السكان هذا ليس مقياسا بأى شكل للقوة الشرائية للدولة . والحقيقة أن مقارنة أرقام التجارة وإجمالى الناتج القومى ومتوسط دخل الفرد ، كلها تشير إلى أننا كبار مثل جيراننا العمالقة فى مجال الأداء

الاقتصادى . كذلك عند النظر إلى ماليزيا فلابد من أن يكون ذلك من منظور مجموعة الآسيان وأن القاعدة السكانية لستة عشر مليون نسمة فى ماليزيا تقدم لكم إمكانية للوصول إلى أسواق مجموعة الآسيان ذات التعداد البالغ ٢٧٠ مليونا . لقد تم ويتم صياغة مشروعات كثيرة بواسطة الحكومة للإفادة من قوة السوق التى يقدمها الآسيان ، ويجب على المستثمرين العرب أن ينظروا بجدية إلى هذا الجانب فى الاستثمار فى هذه المنطقة عندما يفكرون فى أن تكون ماليزيا قاعدة لاستثماراتهم .

إن الموقف الاقتصادى العالمى والشكوك والصراعات التى نشأت فى أجزاء كثيرة من العالم تستدعى توجها براجماتيا نحو الاستثمار والحاجة إلى تنويع الاستثمارات . وإلى يومنا هذا من الواضح أن معظم الاستثمارات العربية موجودة فى أوروبا وأمريكا . إن ماليزيا تقدم لكم بديلا ، ونتمنى أن يقنعكم هذا المؤتمر بإمكانيات وآفاق الاستثمار فى ماليزيا وبأن مشروعاتكم هنا ستكون مربحة بالدرجة نفسها فى الدول الأخرى إن لم يكن أكثر .

سوف تساعدكم الحكومة الماليزية بكل الوسائل الممكنة لضمان نجاح مشروعاتكم فى هذا البلد ، كما أن اهتمامنا المستمر بالتجارة والاستثمار مع الدول العربية لا يؤكده هذا المؤتمر فقط ، وإنما أيضا التوجه النشط الذى نقوم به لكى نصل إلى المستثمرين العرب ونعرفهم بفرص الاستثمار فى ماليزيا .

٩ـ الاستثمار في ماليزيا (*)

الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أكبر خمسة مستثمرين فى ماليزيا ، إلا أن مشاركتكم الإجمالية ضئيلة نسبيا ، ومن المؤكد أنها لاتتناسب مع مكانتكم باعتباركم أكبر اقتصاد فى العالم . وحسب أحدث عملية مسح للشركات الصناعية فى مجال الإنتاج ، نجد أن استثمارات الولايات المتحدة فى قطاع الإنتاج الصناعى فى ماليزيا قد وصلت إلى ١٢٨ مليون دولار فى هيئة رأسمال مدفوع و٣٨٥ مليون دولار فى هيئة أصول ثابتة . إلا أن الصادرات السنوية من الولايات المتحدة إلى ماليزيا تصل إلى ٤٦٧٦ر٦ مليون رينجت . ومن الواضح أنكم تحصلون على الفائدة القصوى من استثماراتكم الصغيرة نسبيا ، وهذا فى حد ذاته لابد من أن يكون دافعا لكم للمزيد من الاستثمار .

وربما كانت هناك أسباب كثيرة لتفسير هذا القدر الضئيل نسبيا من الاستثمارات الأمريكية فى ماليزيا حيث إنه منخفض باستثناء صناعة الإليكترونيات . ويمكن أن يكون أحد الأسباب هو أن ماليزيا دولة حديثة العهد ، ظهرت إلى حيز الوجود دون تلك الضجة الكبرى المعتادة . فنحن حتى عام ١٩٦٣ كنا نعرف باسم الملايو وبعض الكتاب الأمريكيين فى الواقع يشيرون إلينا بهذا الاسم . أما بالنسبة لنا فقد كان من الطبيعى أن نعيد تسمية البلاد باسم ماليزيا بعد أن انضمت إلى الاتحاد الفيدرالى كل من ولايات ساراواك وصباح وسنغافورة ، وإن كان ذلك قد يبدو غير منطقى بالنسبة للأغراب البعيدين . على أية حال فإن الهيملايا فى الهند ، فهل كان يمكن أن تكون ماليزيا فى مكان ما متوسط بين الصين والهند أو فى أفريقيا التى يوجد بها «مالاوى» ومالى؟

لقد برزنا إلى العالم فى هدوء لدرجة أن أحدا لم يلحظ ذلك . لم تكن هناك حرب

(*) كلمة فى ندوة المجموعة الأمريكية الدولية للاستثمار . كوالالمبور : فى ٦ أكتوبر ١٩٨٦م .

طويلة من أجل التحرر الوطنى ولا حربا بين الشرق والغرب بالوكالة . وفى النهاية لم يكن حتى من الممكن أن تكون لنا شهرة فيتنام . والإعلاميون لا يحبون الدول الهادئة والمسالمة والتى تحقق النمو الاقتصادى بشكل طبيعى . ومن الناحية السياسية أيضا ليس هناك الكثير الذى يمكن نقله فى تقارير عن ماليزيا . منذ الاستقلال فى عام ١٩٥٧ وماليزيا يحكمها ائتلاف حكومى وبالرغم من دخول أعضاء جدد ، إلا أنها تواصل تطبيق سياسات متسقة وخاصة فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب . وكما هو معلوم لكم فإن هذا الائتلاف نفسه قد فاز بأغلبية ٤ :٥ ، الأمر الذى يعنى تفويضا بالاستمرار فى جميع السياسات التى تم تجربتها جيدا . ومثل «هوليداى إن» ليس هناك مفاجآت . . لا يوجد تغير بنسبة ١٨٠° ولا حتى بنسبة ٩٠° .

على أن هذه الصفات التى قد تكون مزعجة لرجال الإعلام الذين يبحثون عن أخبار وأحداث تستحق النقل وربما لابد من أن تكون جذابة بالنسبة للمستثمرين والأجانب منهم بخاصة . سوف تتعاملون مع الناس أنفسهم الذين يحملون السجل الشخصى نفسه .

قد تكون هناك بعض الصفات السيئة ولكنكم تعرفونها ، وباعتباركم رجال أعمال أذكياء ستعرفون كيف تتعاملون معها . يمكن دائما التنبؤ بردود أفعال ماليزيا والماليزيين . ربما كانوا بطيئين بعض الشىء ، لكن ذلك أفضل من التعامل مع المراوغين المتقلبين . حتى التأخير الناتج عن البيروقراطية والتأكيدات المستمرة للتخلص من الأشرطة الحمراء يمكن التنبؤ بهما . كل ما عليكم هو أن تلتمسوا العذر لهذا التأخير وسوف تحققون أهدافكم كاملة .

المشكلة التى تواجه ماليزيا هى كيفية التغلب على عدم معرفة اسمنا ، نحن نتنافس مع جيراننا فى مجموعة دول الآسيان وكلهم معروفون ، فمن الذى لم يسمع بسنغافورة أو إندونيسيا أو تايلاند أو الفليبين؟ ربما كانت بروناى فقط هى الأقل شهرة عن ماليزيا ، لكن

هذا الأمر يتم تداركه الآن . إلا أن ماليزيا ما تزال مجهولة . بعض الناس يتساءلون : أين بالله يوجد هذا البلد؟ ! ومن الواضح أنكم لا يمكن أن تستثمروا فى مكان لا تعرفون حتى موقعه أو ما إذا كان له وجود ! إننا منشغلون بعلاج كل تلك العيوب ، إلا أننا لا نريد أن نجذب الانتباه إلينا بأن نكون غير مستقرين أو أن يكون ممن الصعب التنبؤ بردود أفعالنا .

فإذا كنتم لم تعرفوا ماليزيا ربما عن طريق المجموعة الأمريكية الدولية للتأمين ، فإننى أتمنى أن تعرفوا الكثير عنها بهذه المناسبة ، ونحن نثق بأنكم ستحبونها لأن هيئة تنمية السياحة موقنة بأن ؛ عندما تعرف ماليزيا فسوف تحبها .

لقد اعتمدت ماليزيا دائما على قطاعاتها الأساسية لتحقيق النمو وخلق فرص عمل وإنتاج دخل ، وقد كان المحرك الرئيسى لنمو ماليزيا السريع فى العقد الماضى هو تصدير مواردها الطبيعية مثل المطاط والأخشاب وزيت النخيل والقصدير والبترول أيضا ، وهذه المواد مجتمعة تمثل أكثر من ٧٠٪ من صادراتنا ، كما تحظى السلع المصنعة مستوى العشرين بالمائة بعد عام ١٩٨٠ فقط . واليوم لم تعد القضية هى أن نصنع أو لا نصنع ، فسجل ماليزيا فى التقدم الاقتصادى والقائم على سلعها الأولية واستيراد استبدالى ناجح وبرنامج تصنيعى موجه للتصدير ، هذا السجل أصبح يحاكى من قبل الدول النامية الأخرى التى يتوفر لها قوة عاملة أكبر وأرخص . وقد استطعنا أن نحافظ على تفوق ماليزيا بفضل كفاءة وإنتاجية قوانا العاملة وبيئتنا الصناعية التى ساعدت على ذلك . وعلى أية حال فإن تلك الدول سوف تلحق بماليزيا فى غضون عقد من الزمن وربما أقل من ذلك ، أى أن ماليزيا يجب أن تحول اهتمامها إلى زيادة كفاءة بيئتها الصناعية وإلا فإنها ستكون فى ذيل القائمة .

إن أداء قطاعنا التصنيعى أثناء فترة الخطة الماليزية الرابعة ١٩٨١-١٩٨٥ كان مشجعا ، فقد بين نضجها النسبى مع قدر مستقر فى إجمالى الناتج القومى ما بين ١٩ و ٢٠٪ خلال تلك الفترة ، بينما تضاعفت قيمة الصادرات المصنعة من ٤ر٢٪ بليون دولار فى ١٩٨٠ إلى ٧ر٤ بليون دولار فى ١٩٨٥ . وفى ظل الخطة الماليزية الخامسة الحالية

(١٩٨٦- ١٩٩٠) فمن المتوقع أن يسهم قطاع التصنيع بمقدار ٢٠,٥٪ من الناتج القومى فى ١٩٩٠ ، بينما نتوقع أن ينكمش نصيب الزراعة من ٢,٣٪ (وهى النسبة الموجودة الآن) إلى ١٨,١٪ ، ومن ذلك يمكن أن تروا أن ماليزيا تتقدم بثقة واضطراد نحو هدفها وهو اللحاق بذرية الدول الصناعية الجديدة التى تسعى كلها للحصول على نصيبها المشروع من ثروة العالم الاقتصادية .

لقد أثبتت ماليزيا فى الحقيقة أنها قاعدة قابلة للنمو بالنسبة للصناعات التصديرية ، إلا أنكم ربما لا تكونون على علم بذلك . وهى الآن مصدر رئيسى لسلع صناعية مثل أجهزة شبه الموصلات وأجهزة التكييف ومنتجات المطاط الطبيعى وخاصة القفازات وأنابيب القسطرة . وعلى مدى العقد القادم نحن عازمون على تطوير الصناعات الأخرى مستخدمين مواردنا الطبيعية من المطاط والأخشاب وزيت النخيل والقصدير والطَّفْل والسيليكا .

كما نتمنى أن نصبح فى المستقبل القريب مصدرين رئيسيين لمواد مثل الإطارات ومنتجات المطاط الصناعى الدقيقة والقوالب الخشبية والأثاث . ربما تظنون أن ذلك من قبيل الأمنيات من جانب دولة صغيرة ، إلا أن الكثيرين قبل مائة عام أيضا كانوا يعتقدون أن ماليزيا أو بالأحرى ، الملايو ، كما كانت تسمى آنذاك كانت تحلم بأن تكون رائدا عالميا فى صادرات المطاط وزيت النخيل . قبل مائة عام تقريبا جاءت أولى شتلات المطاط من البرازيل وأولى شتلات نخيل الزيت لكى تزرع فى ماليزيا ، واليوم أصبحت هذه الأعمال البطولية تنتمى إلى سجلات التاريخ . إن ماليزيا اليوم أكبر منتج ومصدر فى العالم للمطاط الطبيعى وزيت النخيل .

فى العقد القادم سيكون التركيز فى تنمية ماليزيا على التصنيع الموجه للتصدير وزيادة النمو فى الصناعات ذات الأولوية التى تختار على أساس الميزة التنافسية العالمية وتطور القوى العاملة واكتساب قدرات تكنولوجية معينة . والحقيقة أننا نرفض أن نكون فى

المستوى المتوسط وأن نقوم فقط بعمليات التجميع . نريد لقوانا العاملة أن تحسن مهاراتها إذ أننا نؤمن بأن مستقبلنا فى عمليات المعالجة الثانية والثالثة التى تحقق قيمة مضافة لموادنا الخام وكذلك فى الصناعات التكنولوجية المتقدمة .

وبالرغم من أن طموحاتنا قد تبدو غير متواضعة ، إلا أننا متواضعون بما يكفى . ولنعترف بأننا لا يمكن أن نحقق كل ذلك بمفردنا . نحن ندرك مدى احتياجنا للاستثمارات الرأسمالية والمقدرة التكنولوچية والخبرة الإدارية والدخول إلى الأسواق العالمية ، ولذلك كله نحن فى حاجة إلى مستثمرين أجانب مثلكم . وحكومة وشعب ماليزيا مدركون دائما للدور الرئيسى الذى لابد من أن تقوم به الاستثمارات الأجنبية كمحرك للنمو فى تقدمنا الاقتصادى . وهذا الدور نحن ندركه منذ استقلالنا فى عام ١٩٥٧ ، ثم تحول إلى واقع فى عام ١٩٦٧ عندما أنشأنا الهيئة الماليزية للتصنيع -MIDA- وهى هيئة حكومية للاضطلاع بمسئولية تبنى وتنسيق عملية التقدم الصناعى فى البلاد . واليوم ، فإن هذه الهيئة على استعداد لمساعدتكم بكل السبل من أجل تحقيق مشروعاتكم الصناعية فى ماليزيا .

سوف تطلعون فى هذه الندوة على عدد من الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتوفير بيئة أكثر إيجابية ومساعدة على الاستثمار فى ماليزيا . ففى شهر مايو من هذا العام تمت الموافقة على قانون تنمية الاستثمار من قبل البرلمان ، وهو يقدم حوافز ضريبية جذابة لقطاعات التصنيع والزراعة والسياحة . وإلى جانب ذلك فإن الحكومة قد أنشأت صندوق الاستثمار الجديد وذلك بغرض تقديم الدعم بمعدلات فائدة تفضيلية لتمويل القدرات الإنتاجية الجديدة فى التصنيع والزراعة والسياحة .

والحكومة الماليزية تؤمن بأنها لابد من أن تعمل بالتعاون مع القطاع الخاص من أجل تسهيل النشاط الاقتصادى ، وقد قمنا بصياغة مصطلح «ماليزيا المتحدة» لوصف هذه العلاقة الوثيقة . والواقع أنه ليس مبتكرا ، إلا أنه ساعد الإدارة ومجتمع العمل الاقتصادى من أجل تغيير توجهات كل منهم نحو الآخر . وبإمكانكم أن تتوسلوا هذا المفهوم إذا

واجهتكم أى مشكلة فى التعامل مع الموظفين الحكوميين . بالإضافة إلى ذلك فإننا نبذل أقصى جهد من أجل المرونة فى القوانين والتعليمات ، ومن المستحيل بالطبع التخلص من كافة القواعد والنظم المعمول بها ، إذ أن ذلك من شأنه أن يسبب الفوضى والارتباك للجميع بمن فيم المستثمرون فأنتم فى حاجة للحماية التى تكفلها لكم قوانين ونظم جيدة لكننا سوف نبذل كل ما نستطيع للتخلص من كافة الإجراءات البيروقراطية غير الضرورية ، ولذلك نحن فى حاجة دائما إلى معلومات وآراء باستمرارمن جانبكم ، حتى قبل أن تقوموا بالاستثمار .

من التناقض أنه لكى نتخلص من النظم والإجراءات أن يكون علينا اقتراح نظم وإجراءات جديدة . ولكننى أثق بأن هذه النظم والإجراءات ستروق لكم لأنها تهدف إلى التقليل من حجم المفاوضات بين المستثمر والمسئولين إلى أقل حد ممكن . الشروط التى سيكون عليكم مواجهتها للحصول على نسبة الحصص التى تريدونها ستكون موضحة تماما فى هذه النظم واللوائح ، وحينذاك يمكن أن تقرروا ما إذا كنتم تريدون نسبة ١٠٠٪ من الملكية أو ٥١٪ أو أقل من ذلك ، ثم تختارون نوع الصناعة ورأس المال المطلوب والوظائف التى تريدون إنشاءها . وإذا كانت الحصة الخاصة بكم مناسبة للشروط فسوف تحصلون على الموافقة خلال فترة محددة . وإذا حدث هناك تأخير يمكنكم اللجوء إلى الجهة الأعلى ، أما إذا أصبح التأخير أمرا متواترا فلابد من أن يكون هناك خطأ ما فى شروطنا أو مع الجهة التى تعملون معها ، وفى الحالتين سيكون هناك إجراء سار أو غير سار !

كان أحد الأمور المقلقة دائما للمستثمرين هو عدد الموظفين الأجانب المسموح بهم ، وقد أفسدت المساومات والمماحكات الطويلة حول عدد كبار الموظفين ، أفسدت العلاقات بين المستثمرين والحكومة . وبالإضافة إلى ذلك فإن الأجانب يمنحون عددا محدودا من التأشيرات التى يجب أن تجدد بالسفر إلى الخارج أولا لكسر الإقامة فى البلاد . وعندما كنت فى نيويورك فى الأسبوع الماضى كانت لدى الفرصة لكى أعلن عن شروط جديدة للحصة

الأجنبية فى الشراكة وعدد الموظفين الأجانب الذى يمكن أن يسمح بهم . هذه الشروط الجديدة تنطبق على الاستثمارات الأجنبية الجديدة فى الصناعات التى لن تنافس منتجاتها ما يتم تصنيعه محليا للسوق المحلية . كما أنها تنطبق كذلك على التوسعات الصناعية المملوكة للأجانب أو نصف المملوكة لهم والتى لا تنافس الصناعات المحلية القائمة . وهذه القواعد الجديدة تنطبق فقط على الاستثمارات فى الفترة من الأول من أكتوبر ١٩٨٦ إلى ديسمبر ١٩٩٠ . كما أن الاستثمارات خلال هذه الفترة لن يكون مطلوبا منها إعادة هيكلة حصتها فى أى وقت .

وكما لابد من أن تكونوا قد قرأتم فى الصحف المحلية ، هذه هى الشروط الجديدة :

أولا : الشركة التى تصدر ٥٠٪ أو أكثر من إنتاجها ، مسموح بأن تكون لها حصة أجنبية حتى ١٠٠٪ .

ثانيا : الشركة التى تبيع ٥٠٪ أو أكثر من إنتاجها لشركات تعمل فى منطقة التجارة الحرة أو مستودعات التصنيع المرخص لها ، مسموح بأن يكون لها حصة أجنبية حتى ١٠٠٪ .

ثالثا : الشركة التى تقوم بتشغيل ٣٥٠ عاملا ماليزيا ساعات عمل كاملة ، مسموح لها بالحصة التى تريدها .

رابعا : إذا كانت الحصة الأجنبية أقل من ١٠٠٪ فإن النسبة الموازنة التى سيحصل عليها الماليزيون لابد من أن تكون متفقة مع قواعد السياسة الاقتصادية الجديدة ، وسوف يتم تطبيق هذه القواعد بمرونة .

وأخيرا : أى شركة برأس مال أجنبى مدفوع يبلغ ٢ مليون دولار ، مسموح لها بشكل تلقائى بخمس الوظائف لأجانب من أى مستوى وظيفى ، ولن يحتاج تغيير الأفراد إلى تصاريح عمل جديدة ، كما أن التأشيرات سوف يتم منحها بشكل تلقائى خلال السنوات

العشر الأولى من فترة الاستثمار ، هذا بالإضافة إلى أنه سوف يسمح بوظائف أجنبية إضافية عند الضرورة وحسب الطلب .

هذه النظم تم وضعها لأننا -فى ماليزيا- عمليون . العالم يمر بمرحلة سيئة ، سلعنا لا تحقق ما نتوقعه من أسعار ، والنمو الذى كان يعتبر أمرا مفروغ منه فى ماليزيا لا يحدث ، هناك بطالة ، أما تركيزنا الآن فهو على صنع ثروة أكثر مما هو على توزيع الثروة ونحن واثقون من أننا نستطيع أن نقوم بعملية الهندسة الاجتماعية بعد أن يتعافى الاقتصاد . ولكن ذلك لن يكون على حساب الذين يأتون إلينا ونحن فى حاجة ماسة لهم .

عندما اتصلت بكم مجموعة الاستثمار الأمريكية والهيئة الماليزية للتصنيع لأول مرة ، كانت ظروف الاستثمار فى ماليزيا مقيدة إلى حد ما ، والآن بعد أن أصبحت الظروف أكثر استرخاء ، أتوقع أنكم ليس فقط ستواصلون خططم ومشروعاتكم ، وإنما ستعيدون النظر فيها بشكل إيجابى أيضا ، بل إننى أتوقع ما هو أكثر من ذلك ، وهو أنكم ستخبرون أصدقاءكم فى النشاط الاقتصادى عن ماليزيا التى لا يعرفون عنها الكثير .

كلما انتعشت ماليزيا سيكون ذلك من الأفضل بالنسبة للجميع ، إن لدى الماليزيين شهية نهمة للسلع الأجنبية ، هذه الشهية يمكن إشباعها فقط لو أن لدينا الدخل الذى يسمح بتحمل نفقات ذلك ، وعندما تقومون بالاستثمار فى ماليزيا فإنكم تساعدون العمال الأمريكيين إلى حد ما ، حيث سنكون قادرين على شراء منتجاتهم ، وصناعة الإليكترونيات هى خير مثال على ذلك . فنحن ننتج الرقائق الدقيقة فى مصانع فى ماليزيا مملوكة لأمريكيين ، وفى نهاية الأمر ينتهى بها المطاف إلى أجهزة الكمبيوتر الأمريكية الصنع والتى نشتريها بكميات كبيرة ، لدرجة أن ماليزيا أصبحت ثالث أكبر مستخدم للكمبيوتر فى آسيا كلها . إنه قصر نظر من بعض الدوائر عندما يقولونْ إن الأمريكيين لابد من أن يقوموا بالاستثمار فى داخل بلادهم فقط . ومن قصر النظر أيضا القول إن أمريكا لابد من أن تقيد الاستيراد . فإذا حرمتم الدول الأخرى من عائدات النقد الأجنبى فكيف يمكنهم شراء

المنتجات التى لابد من أن تصدروها مهما كان حجم سوقكم المحلية؟ كيف يمكن أن يسددوا ديونهم للبنوك الأمريكية؟

إن التعاون المتبادل بين دول العالم يتزايد بشكل مضطرد ، حتى فى ماليزيا ، نحن ندرك أنه لكى نبيع زيت النخيل للهند لابد من أن نكون مستعدين لاستيراد بعض المنتجات الهندية ، إننا نستطيع أن نقوم بإنتاج هذه الواردات ، إلا أننا لو فعلنا ذلك فلن يكون هناك ما يمكن أن نشتريه من عملاتنا ، وبالتالى سيكون لديهم أموال أقل لشراء زيت النخيل الماليزى وهكذا .

إن أى دولة ليست جزيرة منعزلة ، لا يمكن إلا أن نكون جزءا من النظام الاقتصادى العالمى ، لابد من أن نتاجر مع بعضنا الآخر وأن يكون هناك قدر من تقسيم العمل ، وإذا كنا نقوم نحن بصنع كل شيء ونتوقع أن يشترى الآخرون ما ننتجه فستكون هناك مشكلات فى موازين المدفوعات وقيود وعدم ثبات للعملة ، وذلك كله ليس فى صالح أحد .

وهكذا ، وأنتم تخطون الخطوة الأولى نحو الاستثمار فى ماليزيا ، فإنكم ليس فقط تسدون لنا معروفا ، وإنما تسدون معروفا لأنفسكم وللولايات المتحدة كذلك . وبالنسبة لمجمل التجارة والصناعة الأمريكية ، ربما يكون ما سوف تستثمرونه أشبه بنصف قطرة ماء فى محيط ، لكن الأشياء الصغيرة تمضى بعيدا . . . حتى فى العمل الاقتصادى .

الْفَصْلُ الرَّابِعُ: الْعَلاقَاتُ بَيْنَ دُوَلِ الْجَنُوبِ

١٠- التَّشَاوُرُ وَالتَّعَاوُنُ (*)

كان قرار تشكيل مجموعة الخمسة عشر أو G15 كما يحلو للبعض أن يطلق عليها قد أعلن فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ ، رؤساء دول وحكومات البلاد المتقاربة فى أفكارها والذين كانوا يحضرون قمة عدم الانحياز قرروا أن تجتمع مجموعة من خمسة عشر دولة من الدول النامية لمناقشة المشكلات المحدقة بنا فى الجنوب ويحاولون إيجاد حلول لها . وعلى عكس ما قد يعتقد البعض ، لم يتم تشكيل مجموعة الخمسة عشر فى مواجهة مجموعة الدول الصناعية السبع فى الشمال . كما أود أن أؤكد هنا حتى لا يساء فهم تجمعنا هنا ، أننا لم نعين أنفسنا محكمين أو منظمين لشئون العالم الاقتصادية ، كما أننا لسنا متآمرين ضد الشمال . فقد اجتمعنا حقيقة من أجل التشاور وتبادل الرأى واستكشاف الإمكانيات الكبيرة للتعاون بين دول الجنوب . كما نود كذلك كمجموعة أن نعزز الحوار مع الشمال ، والذى يسبب غيابه اتساع تلك الفجوة الاقتصادية بين الجنوب والشمال أكثر فأكثر بعد أن فشل أول حوار بينهما .

نحن ندرك تماما أننا ضعفاء وأننا نعتمد على دول الشمال تماما ، إلا أننا نأمل أن يكون مسموحا لنا أن نتكلم بحرية لأننا نشعر بضرورة أن تكون هناك ديمقراطية ، وليس فى داخل الدول فقط وإنما فيما بينها كذلك . أما أن نعاقب أو تلوى أذرعتنا لأننا نمارس حرية التعبير التى يتغنون بها كثيرا ، فإن ذلك يعنى إنكارا للديمقراطية فى العلاقة بين الشعوب والدول . إن إنكار آرائنا عن طريق مراقبتها عمدا وبأى وسيلة كان معناه الاستهزاء بحرية الصحافة التى نسمع عنها كثيرا .

أما إذا كنا نلوم الشمال بسبب بعض مشكلاتنا ، فذلك ليس لأننا غير قادرين على

(*) كلمة فى الاجتماع الأول لقمة رؤساء الدول والحكومات للتشاور والتعاون بين دول الجنوب . كوالالمبور : ١ يونيو ١٩٩٠م .

التعرف على أخطائنا ، فالحقيقة البسيطة هى أن معظم هذه المشكلات نابعة من علاقاتنا بالشمال . مشكلاتنا لا يمكن أن تكون نتيجة التفاعل بين دول الجنوب ، لأن ما بيننا قليل فى الحقيقة . وإذا كانت هناك مشكلات بين دول الجنوب فهى مشكلات بين جيران . حتى هنا أيضا نشعر بوجود أيدى الشمال ، فكم من مرة رأينا الدولة نفسها تزود كلا الطرفين المتحاربين بالسلاح كلما كانت هناك حرب ، والحرب الإيرانية العراقية حالة نموذجية فى هذا الصدد .

ومشكلات الديون الثقيلة فى الجنوب ليست فقط لأن الجنوب يتعمد أن يقترض ولا يسدد ، لقد اقترضنا فى فترة ازدهار اقتصادى عالمى وعندما كان المقرضون أنفسهم يثقون تماما فى قدرتنا على السداد ، لكن الركود العالمى الذى جاء بعد ذلك والانخفاض المؤثر فى قيمة عملاتنا لم يكونا من صنعنا . والمقرضون لابد من أن يكونوا مستعدين لقبول مخاطر الإقراض وأن يبتكروا حلولا عملية ، وإذا فشل ذلك كله يمكنهم أن يتقبلوا الخسائر ، فهم فى قروضهم التجارية داخل بلادهم يضعون شروطا تتضمن إسقاط الديون عندما تفشل القروض . وبالمثل فإنهم لابد من أن يقبلوا بضرورة عمل تسويات وإيجاد خطط عندما تفشل قروضهم المهمة ، والدول لا يمكن أن تفلس كما تفلس الشركات والأفراد ، فأنت لا يمكنك أن تطلب من شعب ما أن يعيش على حد الكفاف حتى يسدد ديونه . لا يمكن أن نحول الدول إلى عبيد للديون ولا يمكن أن يحدث ذلك فى ما يسمى بعصر التنوير .

ثم هناك المشكلة الفلسطينية . وبينما أخذت كل المشكلات الأخرى الخاصة بظلم الحكومات -سواء أكانت حقيقية أم متخيلة- ما تستحق من الاهتمام والضغوط التى يمارسها من يستطيعون ذلك ، تظل المشكلة الفلسطينية دون حل . وذلك لأن نظاما قمعيا يقوم على نحو منتظم وصريح بحملة إرهاب ضد شعب فى المناطق التى يحتلها دون وجه حق ، هذا النظام لايدان كما تدان أنظمة أخرى أقل منه قمعا . ومن المؤكد أنه لم يتم التفكير فى عقوبات اقتصادية أو سحب الميزات التجارية ، وهكذا يستمر العناد الإسرائيلى .

وهناك بالطبع مشكلات أخرى للجنوب تخص علاقاته بالشمال ، ونحن لا نحول اللوم إلى الآخرين ، لكن الحقيقة أنه بدون التعاون والتفاهم مع الشمال فلن نتمكن من حل تلك المشكلات .

إننا نرى تجمعا بين دول أمريكا الشمالية واتحادا بين دول أوروبا الغربية ، وكل دول أوروبا شرقا وغربا تتجمع الآن حول ألمانيا متحدة ، ثم هناك الجمهوريات السوفيتية التى تؤمن بوطن أوروبى مشترك يتوحد أكثر وأكثر مع التجمع الأوروبى . كل هذه التغيرات لها أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل العالم . هناك رياح تغيير بالفعل لا تترك جزءا من العالم دون أن تلمسه ، ومن حسن الحظ أن كل هذه التغيرات التى تحدث هى لخير الجنس البشرى .

يحق لنا أن نفرح لأن الحرب الباردة الباهظة على وشك الانتهاء . ولكن يعنى السلام بين الشرق والغرب أنه سيكون هناك سلام ورفاهية فى الجنوب كذلك؟ فى الماضى عندما كانت إحدى الكتلتين تهدد أيًا منا ، كانت الكتلة الأخرى تتحرك تلقائيا لكى توازن ذلك التهديد . ومن الناحية العملية كان التهديد محيدا . ولكن ماذا سيحدث لو قامت أى قوة الآن من الشرق أو الغرب بتهديدنا وهما فى شهر العسل ، أو إذا قاما معا متحدين بتهديدنا؟ هل تنقذنا مناورات توازن القوى القديمة من السيطرة الكاملة؟ ومع وجود دول قوية تطبق قوانينها خارج أراضيها دون أدنى تذمر من أعدائها السابقين ، ألا يكون لدينا سبب للقلق؟

نحن نرحب بتبنى العالم للنظام الديمقراطى ، إلا أن هناك خوفا من أن تكون الديمقراطية قد أصبحت نوعا من الدين أو العقيدة مثلما كانت الشيوعية . إن نظاما تم ابتكاره لتحرير الناس ويسمح لهم بأن يقرروا مصيرهم يصبح نظاما يمكن أن يعبد لذاته . لم تعد الديمقراطية وسيلة لتحقيق غاية ، بل إنها أصبحت غاية فى حد ذاتها ، وقد نصبت الديمقراطيات الليبرالية فى الغرب من نفسها كهنة عليا للديمقراطية ، وأصبح لديهم توجه «أنا أكثر منك تقوى» ، والويل لأولئك الذين لا يذعنون لأحدث تفسيراتهم عن عقيدتهم الديمقراطية .

وبالنسبة للديمقراطيين الليبراليين فإن الفوضى وعدم الاستقرار والنمو الاقتصادى البطىء المصاحب للفقر المدقع بين المتحولين إلى الديمقراطية ، هى ثمن بسيط يدفعه أولئك الناس ثمنا لليبرالية الديمقراطية . وبالفعل فإن عمليات القتل والاغتيالات للمواطنين تعتبر مقبولة أكثر من أى إجراء حكومى للقضاء على عدم الاستقرار . والعقوبات التجارية والحملات الضارية التى تزيد الفقراء فقرا هى الأسلحة التى يستخدمونها لفرض أفكارهم الديمقراطية الليبرالية على من يعتبرونهم لا يرقون إلى مستواهم ، وهى أساليب لا تختلف كثيرا عن الاستراتيجية المدمرة للدعاة الشيوعيين .

إننا نقر بأن حكومات الغرب ليست متورطة بشكل عام ، ولكن جماعات الضغط أو المنظمات غير الحكومية التى يكونها مواطنوهم قوية ومتنفذة ماديا لدرجة أن مقاومة معظم دول الجنوب لها أو مواجهتها عادة ما تكون أكبر من قدرتها . بالإضافة إلى أن لها من قوة النفوذ ما يجعلها تتحكم فى وسائل الإعلام العالمية ، وهو حق تنكره على ضحاياها . بتهديدها لصادرات الدول النامية ، يمكنها أن تمارس نفوذا قويا لكى تكره الآخرين على قبول معاييرها الديمقراطية ، الأمر الذى يصل فى الحقيقة إلى درجة الاستعمار على نحو ما ، ومثل الاستعمار فى الماضى فإن الدول التابعة تضعف وتعانى دون أى وسيلة للعلاج .

لقد أسقطت شعوب أوروبا الشرقية والجمهوريات الروسية السلطة المركزية وهى تخطط الآن من أجل الديمقراطية الليبرالية ونتمنى ألا تضل الطريق . ومجرد أن يصبحوا ديمقراطيين لن ينقذهم من الفقر الذى صنعته أنظمتهم الاقتصادية السابقة والتى كانت تعتمد على التخطيط المركزى . إن الاستقرار السياسى فى دولة ديمقراطية يتطلب درجة من الحنكة والدراسة بين الشعب . أى أن الناس سيكون عليهم أن يكبحوا ممارساتهم للحرية الديمقراطية إذا كانوا سيفيدون من الديمقراطية . نتمنى أن يتعلم شعب أوروبا الشرقية بسرعة ، لأن رفاهيتهم سوف تسهم فى الثراء العام لكل الدول .

ونحن فى الجنوب لابد من أن نتمنى لهم كل خير ، نتمنى أن ينجحوا ، وسواء أكانت

القروض والمعونات والاستثمارات سوف يتم تحويلها من هنا لكى تساعدهم أو لتوفر لهم تمويلا إضافيا أو منفصلا ، فنحن قلقون بالرغم من التأكيدات المتكررة ، ومرة أخرى أعتقد أن لدينا أسبابا لهذا القلق .

وهناك سؤال لابد من أن نطرحه على مجموعة السبعة . عندما حققت مجموعة صغيرة من الدول النامية فى شرق آسيا تقدما اقتصاديا تم تصنيفها باعتبارها دولا صناعية جديدة وتم تحجيم نموها أكثر من ذلك بفرض قيود مختلفة عليها ، فهل ستصنف دول أوروبا الشرقية بالطريقة نفسها ويتم تقييدها ، إذا هى وصلت إلى مستوى النمو الذى وصلت إليه ما تسمى بالدول الآسيوية الصناعية الجديدة؟ أتمنى ألا يحذف هذا السؤال رقابيا ، وأن نتلقى إجابة عنه .

إن هذا المؤتمر سيكون نصيبه الفشل لو أننا ، فى الجنوب ، لم نعكف على دراسة هذه المشكلات التى تحتاج إلى حلول تعتمد على جهودنا . ونحن بالفعل لا يمكن أن نتوقع أن يقوم الآخرون بحل مشكلاتنا بما يسبب ضررا لهم ، فهم ، على أحسن الاحتمالات ، سوف يساعدوننا على أساس من مصلحة شخصية مستنيرة .

وهناك الكثير الذى يمكن أن نقوم به لمصلحتنا ومعظمها أمور يمكن أن تكون ذات طابع اقتصادى ، وليس لنا أن نتدخل فى النظام السياسى لأى منا . فالجنوب النامى ، أولا ، يمثل سوقا ضخمة وهى مفتوحة الآن إلى حد كبير أمام الدول المتقدمة ولا شك أن هناك أسبابا جيدة لذلك ، ولا يوجد ما يمنعنا من أن نعيد تنظيم أسواقنا . سوف نظل أسواقا للشمال ، إلا أننا نستطيع فى الوقت نفسه أن نطور تعاوننا الاقتصادى والتجارى معا . ولكى نحقق ذلك فنحن نحتاج -كلنا- لأن نعرف الكثير عن بعضنا البعض : القوانين والقواعد وأنظمة الاستيراد والتوزيع وشئون المال والعملة وغير ذلك كثير . والدول التجارية فى الشمال ملمة بمثل هذه الأمور وذلك لأن الشركات الخاصة ووكلاءها العموميون يمارسون هذا العمل من عقود وربما قرون . وربما يكون لشركة واحدة فى الشمال مراكز فى بلاد

أخرى تكفى لتغطية العالم بأسره ، وقد لا تحتاج لأن تتاجر مع شركات أخرى وتكتفى بالتجارة بين أفرعها وبالتالى فهى تدير التجارة العالمية .

ولكن دول الجنوب جاهلة عمليا بفرص التجارة الهائلة التى استغلها تجار الشمال ، وأنت لكى تكون على دراية ولديك معلومات فإن الأمر يتطلب استثمارا واسعا فى الأفراد وفى المال ، ولا تستطيع دولة واحدة من دول الجنوب النامية أن تدبر الأفراد أو المال بمفردها . ولهذا السبب تحديدا تقترح ماليزيا إنشاء شبكة معلومات تجارية ومركزا لتبادل المعلومات الخاصة بالاستثمار فى الجنوب ، وذلك بهدف تقوية العلاقات الاقتصادية بين دولنا ، فكم من مرة قمنا بشراء بضائع من الشمال ، بينما هى موجودة فى الجنوب وربما بأسعار أقل ! ومن المحتمل بالعقل أن نجد أسواقا فى الجنوب بالإضافة إلى تلك الموجودة فى الشمال ، وبذلك نزيد من حجم تجارتنا .

نحن نعيش فى عصر المعلومات ، وإذا كان الوقت يعنى المال فإن المعلومات أيضا تعنى ذلك . إلا أننا لا يوجد لدينا معلومات عن بعضنا ، فأسواقنا الضخمة ومواردنا من المواد والبضائع ليست معروفة وذلك لأننا لا علم لنا بالإمكانيات أو الفرص .

لقد كان المجيء إلى ماليزيا معناه الذهاب إلى الشمال أولا وتلك رحلة دائرية طويلة ومكلفة . لا توجد تقريبا خطوط جوية مباشرة بيننا ومن المؤكد أن ذلك يعوق الانتقال ، والشيء نفسه ينطبق على كل نظم الاتصالات . كل شيء يذهب شمالا قبل أن يجيء إلى الجنوب مما ينتج عنه تكلفة زائدة وعدم كفاءة وإرهاق ، وهذا كله يعوق نمو تطور التبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

ومن الطبيعى ألا تكون العلاقات المباشرة اقتصادية فى غيبة حركة سهلة للمرور والانتقال . ولكن صحيح أنها غير اقتصادية بالمرة؟ عندما تم تدشين أول رحلة جوية تجارية بين أوروبا وماليزيا كان يمكن أن تعد المسافرين بين المكانين على أصابع اليد الواحدة ، واليوم تقوم طائرات البوينج ٧٤٧ الضخمة بنقل المسافرين يوميا بين كوالالمبور وأوروبا .

هل كان بالإمكان أن يكون ذلك المسار مربحا لو أننا لم نبدأ؟ أليس من الصحيح أن هناك مسافرين لأن هناك خطوطا جوية؟ والواقع أن لا شيء تقوم بتسويقه يمكن أن يبقى طويلا دون أن يباع . لابد من دراسة المسارات الجنوبية بين دولنا وأن نسجلها لأن ذلك مهم بالنسبة للتجارة ، كما أنه سيكون مربحا في حد ذاته . دعونا ننظر في كل إمكانيات الاتصال لدينا ونخوض المخاطرة ، دعونا نوزع المخاطرة بين كل من يستطيعون ذلك ، ولنبدأ .

في أغسطس ١٩٨٦م اجتمع عدد من الناس من دول الجنوب في كوالالمبور وقرروا تشكيل لجنة للجنوب . وقد لقى تشكيل هذه اللجنة برئاسة مواليمو چوليوس نيريرى ترحيبا من مؤتمر حركة عدم الانحياز فى هرارى فى سبتمبر من العام نفسه ، وقد انتهت اللجنة من عملها وينبغى توجيه الشكر لأعضائها على التقرير الذى قدموه . لم يكن الأمر سهلا إذا وضعنا فى الاعتبار المصاعب المالية وغيرها ، التى كانوا يعملون فى ظلها .

لا أريد أن أناقش توصيات اللجنة هنا ، لكن المهم هو أنه لا ينبغى أن نسمح بأن تكون مجرد رياضة أكاديمية أخرى ، قد نتفق أو نختلف على فحوى تلك التوصيات ولكن المهم هو أن نتحرك للعمل ، لابد من أن نحرك الأمور التى ستجعل من هذا الجهد الجنوبى الخالص قيما ومنتجا .

وبهذا الخصوص أود أن أذكر إنشاء سكرتارية للجنوب ، إن الشمال مهيأ جيدا للتعامل مع كل الاحتمالات وسوف يكونون أكثر تنظيما ، أما نحن فى الجنوب فليس لدينا شيء يقترب حتى من أن يكون معادلا لما لدى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" ، ومع وجود التركيز الآن على الفرقة بين الشرق والغرب تصبح الحاجة إلى المزيد من التنسيق الرسمى بين دول الجنوب أكثر أهمية .

ليس من الضرورى أن يكون لدينا شيء مكتمل تماما ، يمكن أن نكتفى بأقل عدد من الأفراد وبميزانية قليلة ، ولكن ذلك سيكون أفضل من لا شيء . وإذا كنا سنعمل بشكل إيجابى نتيجة لهذا المؤتمر فلابد من أن تكون هناك سكرتارية ما ، وماليزيا تود أن تقترح ذلك

وسوف تدعم إنشاء مثل هذه السكرتارية ، وأتمنى أن يحظى هذا الاقتراح بتأييد دول الجنوب الأخرى .

لقد قامت حركة عدم الانحياز نتيجة لوجود احتياج سياسى لقوة ثالثة ، عندما كان العالم منقسما إلى كتلتين : الشرق والغرب ، وقد نجحت الحركة ، وبالرغم من ألاعيب الحرب بالوكالة إلا أننا نجونا وزاد عددنا . لكن العالم تغير . اختفت التقسيمات إلى شرق وغرب تقريبا ، لم تعد السياسات وما يتعلق بها من أوضاع عسكرية مهمة كما كانت فى السابق ، السيادة الآن للجوانب الاقتصادية والجميع مهتم بتوفير حياة أفضل ماديا وروحيا لشعبه .

على حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ وغيرها من منظمات فى الجنوب أن تقوم بعملية جرد لدورها ، ونحن أيضا لابد من أن نتغير ، لا ينبغى أن تظل الأيديولوچيات هى شغلنا الشاغل ، لابد من أن نعترف بأنه ما زال هناك كثيرون ممن يجب تحريرهم من ظلم السيطرة الأجنبية . سوف نستمر فى دعم نضالهم ، إلا أننا لابد من أن نتوجه نحو رفاهية شعوبنا .

ليس من المستحيل أن يصبح الفقراء أغنياء ، لقد رأينا كيف استطاعت بعض الدول أن تنتشل أنفسها بواسطة أربطة أحذيتها بمعنى الكلمة ، فإذا كانوا قد استطاعوا ذلك فلا شك أن غيرهم يستطيع ، قد تختلف الفترة الزمنية ، لكنه سيكون ضربا من الانهزامية لو تصورنا أن البعض غير قادر على النمو والتقدم .

لابد من مواصلة حوارنا مع الشمال ، لابد من أن نحل مشكلات ديوننا وشروط التجارة المتدهورة وأن نكافح جميعا من أجل شروط تجارية منصفة ، إلا أنه لابد قبل أى شىء من أن نخلق توجهات جديدة لكى يتمكن الجنوب من الإفادة من ثروات الجنوب . لابد من أن نتعلم من بعضنا البعض وأن نساعد بعضنا البعض وأن نقف معا عندما نواجه مشكلات مشتركة .

١١- لجنة الجنوب (*)

أنشئت لجنة الجنوب بغرض دراسة واقتراح حلول عملية للمشكلات الاقتصادية المتعددة التى تواجه دول الجنوب ، وهى مهمة ليست سهلة بأى شكل ، فهذه الدول استمرت على مدى عدة عقود وهى تناضل بحثا عن طرق ووسائل تساعدها على إزالة الظلم والمعوقات الموجودة فى الاقتصاد العالمى . وقد تجمعنا فى محاولة لعلاج الخلل فى النظام الاقتصادى العالمى من خلال الدعوة لنظام اقتصادى جديد . وبينما أثار ذلك بعض الاهتمام فى المجتمع الدولى فى البداية ، وكانت هناك استجابة ضئيلة ، إلا أن شيئًا ملموسًا لم يتحقق .

واليوم ، وبعد خمسة عشر عاما من هذه الدعوة لنظام اقتصادى عالمى جديد ، نجد أننا ما زلنا واقعين فى شرك ديون خارجية لا سبيل للخلاص منه ، ومحبطين بإجراءات حمائية واسعة ومتنامية ، ومشوشين بتذبذب أسعار السلع لصالح دول الشمال الغنية ، متخبطين بسبب الفوائد وأسعار الصرف المتقلبة .

وعلى خلفية كساد اقتصادى مدمر ومستقبل لا يحمل أى توقع أو أمل فى التحسن ، وإزاء استجابات سلبية لدعوتنا ، بدأت دول الجنوب تتطلع إلى بعضها بحثا عن إمكانيات لتكامل اقتصاداتنا ، هذا الوعى ، هو الذى حفز الرغبة من أجل تعاون أوثق بين دول الجنوب ، وهكذا التقينا فى مكسيكو سيتى قبل اثنتى عشر عاما تقريبا لرسم خطة البرنامج الأول للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، كما تم توسيع وتدقيق مجال التعاون الجنوبى . الجنوبى وآليات تطبيقه عن طريق تبنى «خطة عمل أروشا» للاعتماد الجماعى على الذات .

لقد أصبحت دول الجنوب أكثر اقتناعا بالحاجة إلى تعاون أوثق بين الدول النامية

(*) كلمة فى الاجتماع الثانى للجنة الجنوب . كوالالمبور ١ مارس ١٩٨٨م .

كوسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى إلى جانب تنمية تفاعل صحى وأكثر مساواة مع دول الشمال المتقدمة . كما يتم استكشاف وتعظيم الجهود من أجل المزيد من التعاون . ولأننا ملتزمون بقوة بهدف التعاون بين دول الجنوب ، عقدنا اجتماعا آخر فى كاراكاس لمراجعة محاولات التعاون التى تم تنسيقها لكى تغطى كافة المجالات الرئيسية للتعاون الاقتصادى .

لقد ظلت دول الجنوب تبحث بجدية عن حلول عملية لعدة عقود ، ولا يستطيع أحد أن يتهمنا بأننا كسالى أو أننا نتخلى عن مستقبل دولنا على نحو سلبى لنتركه فى يد الأقدار . وقد أثرنا موضوع مفهوم التعاون بين دول الجنوب عندما لقيت محاولاتنا للتعاون بين الجنوب والشمال استجابة أبعد ما تكون عن توقعاتنا . وبالرغم من أن الجميع متفقون على الحاجة إلى ذلك إلا أن المضى إلى ما هو أبعد من ذلك الفهم نحو العمل الإيجابى كان بطيئا جدا ، وقد حركنا إنشاء لجنة الجنوب قليلا . أما إذا حققت اللجنة مهمتها ، ولا شك لدى فى أنها سوف تفعل ، فإن العمل الذى ينبغى القيام به لتنفيذ أى توصية سوف يستغرق وقتا أطول وسيكون ذلك محبطا . لذا لابد من أن نكون مستعدين لأن نتكاتف وأن نتغلب على فشلنا وخيباتنا المتكررة . والحقيقة أن العقبات لن تكون فقط الإرادة السياسية لدول الجنوب ، فنحن أمام نماذج اقتصادية تقليدية من صنع التاريخ .

لقد برزت لجنة الجنوب إلى حيز الوجود فى وقت بالغ الأهمية فى نضال الشعوب النامية من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم . وتأسست فى الوقت الذى توقف فيه البحث عن حلول فى مفاوضاتنا مع دول الشمال الغنية ، وفى وقت أصبحت فيه التعددية عرضة لهجوم شديد والحماية الاقتصادية شديدة الوطأة . لقد تأسست فى وقت تصيب فيه ديون الدول النامية اقتصادها بالشلل ، وباختصار ، فإنها تأسست فى وقت تواجه فيه دول الجنوب النامية مشكلات اقتصادية هائلة تهدد بإلغاء استقلالها الذى تحقق مؤخرا بعد تضحيات هائلة .

وتأسيس لجنة الجنوب فى حد ذاته ليس المقصود به أن يحل محل الجهود المبذولة من قبل دولة ، سواء منفردة أم فى مجموعات ، لتحسين أوضاعها الاقتصادية . التصدى للمشكلة لابد من أن يكون بجميع الأسلحة ، إلا أن لجنة الجنوب ينبغى أن تكون بمثابة استراتيجية هجوم رئيسية ويجب أن تحظى بدعم الجميع . وبالرغم من أن المهمة المنوطة باللجنة مهمة جسيمة ، إلا أنها لابد من أن تشعر بالتشجيع والإسهام بالدعم الكامل والتأييد من كل دول الجنوب . ولو أننا فشلنا فسوف نعانى من انتكاسة قاسية حيث لا يحتمل القيام بمحاولة أخرى منسقة قبل وقت طويل جدا .

واسمحوا لى هنا أن أعبر عن بعض الأفكار التى قد تراها اللجنة مفيدة . لدينا فى الجنوب قصص نجاح كثيرة وقصص فشل كثيرة ، وهى بشكل عام وثيقة الصلة بمعظم التحليلات عن كيفية وصول الدول المتقدمة إلى ما هى عليه الآن ، وربما يكون مفيدا لأعضاء اللجنة أن نوجز لهم نتائج السياسات الكثيرة المختلفة والأساليب التى اتبعتها دول الجنوب منذ الحرب العالمية الثانية مثلا ، ولابد فى هذا السياق من أن نكون أمناء تماما مع أنفسنا .

من البديهى أن بعض الأفكار والأساليب يمكن تطبيقها قبل غيرها ، وكلما طال انتظارنا يصبح الوقت أكثر تعقيدا وصعوبة . ربما كان المفيد لو أن اللجنة تستطيع أن تحدد بعض التدابير التى يمكن تطبيقها حتى قبل أن ينتهى عملها ، وقد تبدو الحلول أو الأساليب ناقصة ، إلا أن من الجدير أن نتذكر أنه ليس هناك حلول كاملة . كل الأساليب سوف تسفر عن نتائج طيبة وسيئة . والمهم هو التوازن بين الجانبين . إن حلا ناقصا يطبق لهو أفضل من حل كامل لا يطبق بالمرة .

إن فكرة إنشاء مؤسسات للتعليم العالى فى الجنوب هى أحد الأساليب التى يمكن تطبيقها باكرا ، فنحن لدينا بالفعل مؤسسات عديدة قائمة فى الدول النامية ومستخدمة من قبل الكثيرين منا . المهم هو تعيين مؤسسات ملائمة يمكن أن تستقبل طلابا من الجنوب على الفور . والمؤكد أنه سيكون هناك توفير كبير حيث إن تكاليف التعليم فى الدول النامية هى

فى العادة أقل بكثير منها فى الدول المتقدمة ، هذا إلى جانب أن النقد الأجنبى سيبقى فى الجنوب .

لقد أكد «مواليمو» ذات مرة أن الجهل بالآخر هو أحد العوامل المعوقة للتعاون الوثيق والديناميكى بين دول الجنوب ، وأنا اتفق معه تماما فى ذلك . لابد من إقامة الكثير من خطوط الاتصال بين الدول النامية ، وبأقصى ما نستطيع . لابد من أن تكون وكالات الأنباء فى دول الجنوب مرتبطة ببعضها . صحفنا وإذاعاتنا وتليفزيوناتنا لابد من أن تعطى أولوية ومساحة للأخبار النابعة من مصادر محلية أو من مؤسسات من دول الجنوب . نقل الأخبار والتقارير لابد من أن يكون منصفا وبعيدا عن الإثارة . الأخبار العالمية لا ينبغى أن تكون حكرا على ثلاث أو أربع وكالات إخبارية فى الغرب ولابد من الموازنة بينها وبين أخبار وتقارير وكالاتنا ثم نترك الحكم للمتلقى .

وبصرف النظر عن وكالات الأنباء ، لابد من أن نقيم مراكز فى مناطق استراتيجية من العالم لجمع ونشر الأخبار ذات الأهمية الاقتصادية للجنوب . ولابد من أن تكون بيانات ومعلومات عن العقود وطلبات الإمداد بالسلع والبضائع المصنعة متوفرة وجاهزة لدى هذه المراكز ، كما يجب أن تكون السياسات الوطنية والقوانين والإجراءات المطلوبة لدول وحكومات الجنوب متوفرة أيضا .

وحيث إن دول الجنوب هى المستفيد الرئيسى المتوقع من عمل اللجنة ، فإنها يجب أن تكون على علم بأن مسئولية النجاح والتطبيق المؤثر لنتائج عمل اللجنة تتوقف علينا . على أن ذلك لا ينبغى أن يفهم على أن لجنة الجنوب يمكن اعتبارها ذات سيادة مطلقة أو بديلا عن العلاقات الاقتصادية بين الجنوب والشمال . لابد من اعتبارها جهدا مكملا واستراتيجية تفيد النظام الكلى للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ولابد من أن أؤكد على أن عمل لجنة الجنوب يستحق كل الدعم من المجتمع الدولى بكامله ، وخاصة فى مرحلة الأزمة الاقتصادية هذه ، والتى تتطلب التزاما وخيالا لتحويل

التحديات الخطرة إلى فرص للتنمية . والمجتمع الدولى بتقديمه الدعم لعمل اللجنة ، لابد من أن يستلهم روح الستينيات وأوائل السبعينيات التى شهدت دعما عمليا كبيرا لجهود التكامل الاقتصادى والتعاون بين الدول النامية . وفى هذا الخصوص ، آمل بقوة أن يكون تشكيل لجنة الجنوب إسهاما قيما من أجل إعادة الحيوية للتعاون بين الجنوب والشمال ، بالتوصية بجدول أعمال مفيد من أجل التفاوض . وأعتقد أن هذا الأسلوب سوف يلقى صدى واستجابة من دول الشمال المتقدمة والتى سيكون تفهمها ودعمها ضروريين .

إن لجنة الجنوب تدريب على مساعدة الذات ، وليست مبالغة كبيرة أن أقول إن عيون العالم فى الجنوب والشمال تتطلع إلى هذه اللجنة ، فدعونا نثبت من خلال التطبيق الفعال والناجح لنتائج عملها ، أن شعوب الجنوب قادرة على رعاية نفسها .

١٢- المُؤْتَمَرُ الثَّانِي لِدُوَلِ الْجَنُوبِ (*)

نجتمع اليوم فى وقت بالغ الصعوبة بالنسبة لشعوب الجنوب ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، حيث بلغ إضعاف اقتصادات دولنا مدى لم يسبق له مثيل ، فنحن نجد هجمات عسكرية هنا وهناك سواء بشكل مباشر أو بالوكالة ، كما يرى البعض أن الحرب من أجل الاستقلال لم تنقض بعد .

السود فى جنوب أفريقيا مطاردون مضطهدون من أجل الإبقاء على أسوأ نظام اخترعه الإنسان وهو «الأپارتايد» ، كما أن مديونية الجنوب الآن مديونية أسطورية ، فدوله تثقلها أعباء ديون سوف تجعلها خاضعة لكافة أساليب التلاعب والظلم الاقتصادى فى المستقبل المنظور ، وشروط التجارة تزداد سوءا بمرور الوقت مع عدم وجود أية بادرة أمل فى تحسنها .

إننا نلتقى ، بالفعل ، فى وقت بالغ الصعوبة بالنسبة لنا جميعا ولابد من يكون ذلك فى أذهاننا طول الوقت ونحن نناقش مشكلاتنا ونقترح حلولاً لها .

دعونى أتناول أولا الموقف الاقتصادى فى الجنوب . نحن بوجه عام مصدرون للسلع الأولية ، ونتمنى أن ننمى بلادنا وأن نشترى السلع المصنعة التى نحتاج إليها بواسطة ما نحصل عليه من نقد أجنبى ، إلا أنه قد حدث انهيار شامل فى أسعار السلع فى الأشهر القليلة الماضية ، وقد قدرت صحيفة اقتصادية أن الدول المتقدمة قد وفرت ٦٠ بليون دولار من السلع التى تستوردها وذلك حسب الأسعار التى كانت سائدة قبل ثلاثة أشهر . ولابد من أن يكون هذا الرقم قد ارتفع الآن حيث إن الأسعار قد شهدت مزيدا من الهبوط ، كما أن المعونات الممنوحة من الشمال لدول الجنوب لم يحدث أن اقتربت فى أى وقت من هذا

(*) كلمة فى مؤتمر دول الجنوب الثانى - كوالالمبور - ٥ مايو ١٩٨٦م .

الرقم . إن ما يحدث الآن ، فى حقيقة الأمر ، هو أن الجنوب النامى هو الذى يقدم العون للشمال المتقدم بما يزيد عن ٦٠ بليون دولار فى السنة .

ولكن ماذا عن السلع المصنعة التى يقوم الجنوب باستيرادها من الشمال؟ قد يتصور المرء أن الأسعار لابد من أن تنخفض نتيجة لرخص المواد الخام المستخدمة . الأسعار القديمة المتصاعدة للصناعات بقيت كما هى ، بل إنها قد زادت بسبب ارتفاع عملات الشمال مقابل عملات الجنوب ، وهكذا أصبحت شروط التجارة أكثر سوءا ، ويصحب ذلك الفقر الموجود فى دول الجنوب . ومن المثير للسخرية الإيحاء بأن الدول النامية سعيدة لأن هبوط أسعار البترول قد أحدث درجة من الارتياح ، بينما الحقيقة أن تخفيض أسعار الخام بنسبة ٦٥٪ لم يؤد إلى درجة التخفيض نفسها فى أسعار المنتجات البترولية ، حيث تتدخل فى المسألة تكلفة أخرى وهى ليست من صنع المنتجين .

كما أننا نتحمل فى الوقت نفسه عبئا أكبر من أجل خدمة ما علينا من ديون . عندما وصلت دول أوروبا إلى تفاهم مع اليابان لحل مشكلة الصادرات الزائدة إلى الولايات المتحدة ، قرروا أن يرفعوا قيمة عملاتهم ، ونجحوا فى ذلك . إلا أن مشكلاتهم التجارية لم تحل . أما بالنسبة للدول النامية فقد أصبحت خدمة الديون عبئا أشد وطأة لأن عملاتها انخفضت فى مقابل عملات أوروبا واليابان ، وحتى فى مقابل الدولار الأمريكى . وحيث إن تخفيض قيمة الدولار لم يقلل من الصادرات الأوروبية واليابانية إلى الولايات المتحدة ، إلا أنهم يستثمرون المزيد الآن فى الولايات المتحدة لكى يتجنبوا الإجراءات الحمائية الأمريكية . وهكذا فإن صناديق الاستثمار التى كان يمكن أن تساعد فى تنمية الجنوب ، قد تحول مسارها تاركة الشمال بالنذر اليسير من تدفق رأس المال . ويبدو الأمر وكأن الشمال قد أصبح كتلة اقتصادية كبيرة تشترى المواد الخام الرخيصة فقط من الجنوب وتغرق السوق ببضائعها المصنعة . وبينما يبحث الشمال باستمرار عن بدائل للمواد الخام الموجودة لدى الجنوب ، نجدهم يعملون أيضا على إغراق السوق وذلك للهبوط بأسعار تلك المواد .

وفى الوقت نفسه تتواصل الهجمات العسكرية المباشرة وغير المباشرة كما يتواصل التدمير فى الدول النامية . لم تمت النزعة الاستعمارية وإنما اتخذت لها أشكالا جديدة . الحكومة الضعيفة غير المستقرة ، مثل الحكومة القوية ، كلتاهما مبرر للهجوم العسكرى . والحقيقة أن كل حكومات الدو ل النامية توصف بأنها أنظمة خرقاء وعديمة الكفاءة وفاسدة ، كما لو كان الشمال خال تماما من تلك الصفات .

وتظل حكومة جنوب أفريقيا أوضح نظام عنصرى فى تاريخ العالم ، أما بقاؤها الآن وفى هذا العصر فيعود فى جزء منه إلى الدعم الذى تحصل عليه من المتعاطفين معها فى الشمال . والناس المستعدون دائما للقيام بعمل عسكرى مباشر ضد حكومة ما بزعم تبنيها للإرهاب ، لا يقدمون سوى المناشدات الهينة عند تناولهم للإرهاب الصريح الذى تمارسه حكومة جنوب أفريقيا . نحن لا نتوقع محو نظام بريتوريا من الوجود لأننا لا نؤمن بذلك كأسلوب عملى ، ولكن متى يقوم أولئك الذين يملكون القوة الاقتصادية بتطبيق العقوبات؟ أم ترى حياة الأفارقة رخيصة والاستثمارات فى جنوب أفريقيا مربحة ومفيدة؟

إن الهجوم الواسع والمتعدد الاتجاهات علينا لا يقل خطورة ، لأننا لا نستطيع تحديد دولة معادية بعينها . وهو ليس أقل دمارا لأننا لا نرى مسلحين فى الزى العسكرى يغزون شواطئنا . لقد حصلنا على حق أن نحكم بلادنا ، أما إذا كنا مستقلين بالفعل . . فتلك مسألة أخرى ! نحن لم نكن مستقلين أبدا من الناحية الاقتصادية . ليس لنا سيطرة على النقل أو التأمين أو التسويق أو الأسعار ، وأحيانا لا تكون لنا سيطرة على إنتاجنا . إنه وضع يرثى له ، وقبل أن نحسنه لابد من العمل على ألا يزداد سوءا .

إن انعقاد هذا المؤتمر عن التعاون بين دول الجنوب يجىء فى وقته تماما ، فعندما ننظر إلى الوراء ، إلى السنوات الثلاث الماضية منذ انعقاد أول مؤتمر عن الجنوب فى بكين ، لابد أن نشعر جميعا بمدى المعاناة وبالأضرار التى لحقت بكل دولة من دول الجنوب خلال الفترة المذكورة . إن مشكلة الهبوط الشديد لأسعار منتجات هى ثمار جهدنا وأرضنا ، ومشكلة

تراكم الكثير من الديون على كثير من الدول وخاصة فى أمريكا اللاتينية ، هذه المشكلات فرضت على اقتصاداتنا صعوبات لا تحتمل . وفى أفريقيا ، تظل المعركة من أجل البقاء على قيد الحياة قاسية كما كانت دائما . وكذلك فى آسيا ، فبالرغم من إنجاز بعض التقدم إلا أننا نواجه قدرا من هبوط معدلات النمو ، حيث ترتفع ضد صادراتنا المزيد من العوائق ، ومن المخيف أن نشعر بأن أمرنا ليس بيدنا ، وأن قلة من الدول ، أو بالأحرى من الأفراد هم الذين يمكنهم أن يصنعوا نجاحنا أو فشلنا ،

قبل سنوات قليلة ، اقترحنا نظاما اقتصاديا عالميا جديدا ، وكان اقتراحا منصفا يضع فى الاعتبار أن جميع الدول مستقلة ، وأن حتى الشمال لابد من أن يعتمد على الجنوب لتحقيق رفاهيته . نحن سوق لبضائعهم وقروضهم كذلك ، والمؤكد أن رفاهية الجنوب سوف تؤدى إلى مزيد من رفاهية الشمال . لم نطلب سوى نصيب عادل .

إلا أننا لابد من الاعتراف الآن بأن هذا النظام الاقتصادى العالمى الجديد لم يقيض له أن يبدأ ، فقد أحبطته الدول المتقدمة . يقولون إن السيادة لابد أن تكون لقوانين العرض والطلب والسوق ، وإننا لا ينبغى أن نتدخل فى ذلك عن طريق قرارات سياسية زائفة .

ولكن ، هل صحيح أن قوانين العرض والطلب هى التى تقرر اقصاد العالم؟ هل الإجراءات الحمائية جزء من القانون؟ هل الدعم جزء لا يتجزأ من السوق؟ كيف تتمكن دولة فقيرة من المنافسة إذا كانت المعونة مشروطة بألا نشترى من مصادر أخرى؟ وألا نقيم صناعات بعينها؟ كيف يمكن للدول الفقيرة غير القادرة على دعم الصادرات ، أن تنافس الدول الغنية؟ كيف يمكننا مواجهة عملية إغراق السوق بسلع أقل من تكلفتها؟

لقد حاولنا أن نعيد النظام لتجارة السلع بموجب اتفاقيات سلعية وعملية المخزون الاحتياطى ، ولكن ذلك لم يفلح بالرغم من التكلفة الكبيرة ، فمعظمنا يلتف على هذا الاتفاق بالرغم من الحاجة الماسة للدعم ، كما أن الكثيرين يرفضون الانضمام إلى

الاتفاقيات . كما أن الإغراق الشديد الذى حدث مؤخرا سدد ضربة قوية لاتفاقيات السلع . نحن المنتجين فى الجنوب أصبحنا أكثر عرضة للضرر عن ذى قبل . ليس لدينا ما يمكن أن نعتمد عليه ، كل السلع الأخرى تأثرت بالطريقة نفسها . لا يوجد لدينا منتجات مصنعة لكى نقوم بتصديرها بدلا من السلع .

إن انهيار تجارة السلع ينتج عنه بطالة ، والبطالة تؤدى بدورها إلى حالة من عدم الاستقرار السياسى . وإذا كانت الحكومة ضعيفة فلابد من أن تسقط ، أما الحكومة التى تخلفها فلن تستطيع أن تفعل شيئا أفضل لأن أسباب الركود الاقتصادى خارجية وليس لها سيطرة عليها . أما عدم الاستقرار السياسى فسوف يستمر أبعد من ذلك ليمنع التعاون الاقتصادى ، هكذا تبدأ دائرة مفرغة تتصاعد بشكل يتعذر إصلاحه .

واليوم تجتمع فى طوكيو الدول السبع الصناعية الكبرى فى الشمال ، فى قمتهم الاقتصادية السنوية . وسوف يكون لمداولاتهم وقراراتهم سواء أكانت تتعلق بمشكلة الديون أو بمعدلات الفائدة أو الإجراءات الحمائية ، سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمى . أما نحن فى الجنوب ، والذين سوف تتأثر حياتنا بقرارات تلك القمة فليس لنا رأى فى مداولاتهم . وقد يبدو أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد ليس فقط مرفوضا ، بل يبدو أن دول الشمال قد ردت عليه من خلال توحيد صفوفها وتلاحمها وصنع نظامها الاقتصادى العالمى الخاص .

فكيف يمكن أن يكون رد فعلنا إزاء رفض الأغنياء وضع المصلحة الشخصية فى الاعتبار عند تعاملهم مع الجنوب؟ هل نقوم بإنشاء منظمة لدول الجنوب كما أنشئت الأمم المتحدة؟ هل نشكل جبهة واحدة؟ هل نضع سياسة شاملة تحكم كل خطواتنا ونحن نتعامل مع الشمال؟ إن لدينا بالفعل حركة عدم الانحياز والتى تعتبر إلى حد كبير منظمة لدول الجنوب ، ولدينا مجموعة الـ ٧٧ وهى كذلك تجمع جنوبى ، ولدينا منظمة المؤتمر الإسلامى وغيرها ، فهل ستقوم أى منظمة جديدة ننشئها بشىء أفضل؟ الإجابة واضحة ، لسنا فى

حاجة لمنظمة جديدة . كل ما نريده هو الاعتراف بأننا إذا لم نساعد على تقوية بعضنا البعض ، سواء كدول منفردة أو كمجموعة ، فلن نكون فى وضع يمكننا من الحصول على معاملة منصفة من الشمال . الشمال لا يؤمن إلا بالقوة ، وهم يتعاملون مع الأقوياء على نحو مختلف ، وكذلك مع الضعفاء ، والواضح أن النتائج الأفضل لا يمكن الحصول عليها إلا إذا كنا أقوياء . ولكن كيف نصبح أقوياء إذا كنا لا نستطيع أن نتحد؟ سيكون من الأفضل بالقطع لو أننا اتحدنا ، لكن دولا متعددة ، بمصالح كثيرة مختلفة لا يمكن أن تتحد هكذا ببساطة . لابد من أن ندرك ذلك وأن نفعل أفضل ما فى قدرتنا بعد ذلك . بالإمكان أن نتعاون على المستوى الثنائى أو الإقليمى ما دام شركاؤنا من الجنوب ، وهو شىء لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها ، كما أن نتيجة هذا التعاون لن تتضح فى الحال . إلا أن أى قدر من التعاون بين دول الجنوب لابد من أنه سوف يؤدى إلى تقوية أوضاعها ، مثلما أى نزاع بينها سيجعلها عرضة للتلاعب بها من قبل الأطراف الخارجية .

لقد بذل الكثيرون منا فى السنوات الأخيرة جهودا خاصة لتقوية التعاون المتبادل مع دول من الجنوب ، ونحن فى ماليزيا قد كرسنا الكثير من طاقتنا لتقوية أواصر التعاون مع جيراننا فى الأسيان ومع قطاع عريض من الدول فى آسيا ومنطقة المحيط الهادى ، كما بذلنا جهدا خاصا فى محاولات لتطوير مساحة التعاون مع بعض الدول فى أفريقيا ، بالرغم من مشكلة المسافة .

ولنأخذ التعليم على سبيل المثال ، فإن إنشاء جامعة دولية يمكن أن يخفض قدرا كبيرا من تلك البلايين التى تتدفق فى اتجاه الشمال لأننا نرسل طلابنا لتلقى العلم هناك . أولئك الطلاب الذين يدرسون فى الدول المتقدمة مع غيرهم القادمين من الدول النامية ، سوف يعقدون صلات مفيدة لعلاقاتنا فى المستقبل . والمؤسسات التعليمية مجرد مثال على كيفية مساعدتنا لأنفسنا . وهناك مجالات عملية أخرى يمكن أن تساعد على تقليل اعتمادنا على الدول الغنية وفى الوقت نفسه توفر أموالنا التى حصلنا عليها بشق الأنفس . وبما أن المال

يعنى القوة ، فنحن إذن إنما نسهم فى قوة الشمال .

وبالرغم من أن اتفاقيات تجارة السلع لم تنجح ، إلا إن ماليزيا تشعر بأن هناك فائدة ومصلحة فى التعاون بين منتجى السلع فى مجالات البحث والتطوير ، ونشر المعلومات المتعلقة بذلك ، والتسويق . ولهذه الأسباب أنشأنا اتحاد منتجى التصدير واتحاد الدول المنتجة للمطاط الطبيعى ، فى الماضى كانت الدول المستهلكة الرئيسية هى التى تقوم بأعمال البحث والتطوير والتسويق كذلك . ومن الطبيعى أن تكون الأولوية لديهم هى ترشيد الاستهلاك وربما لتطوير بدائل ، وكلا الإجراءين ضار بصادراتنا وبقيامنا بعمليات البحث والتطوير فإننا نأمل أن نكتشف استخداما جديدا لرفع قيمة إنتاجنا .

نحن نشعر بأن التعاون على المستوى الثنائى وعلى مستوى التجمعات الإقليمية يمكن أن يسهم بالكثير من أجل التعاون بين دول الجنوب بشكل عام ، وعندما تعمل دولتان من دول الجنوب معا خارج إطار مجموعة الـ ٧٧ أو حركة عدم الانحياز ، فإن ذلك لا يعنى أن أهداف التعاون بين دول الجنوب لا تتحقق ، إن وجود جماعات متعددة من الثنائيات أو التجمعات الإقليمية تساعد بعضها البعض ، لهو أمر جيد ، مثل التعاون الشامل بين دول الجنوب ، حتى وإن كانت تنافس بعضها البعض فلن يكون ذلك ضررا بالغا . وعاجلا أو آجلا فإنهم سيصلون إلى اتفاق فيما بينهم إن كانوا يريدون البقاء .

وسيكون أمرا رائعا لو أن دول الجنوب التى يزيد عددها عن المائة دولة ، وقفت متحدة متعاونة للتغلب على مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، لكن الحقيقة هى أن هذا السيناريو لا يمكن أن يحدث إلا فى الأحلام . إن التعاون الثنائى أو الجماعى – من ناحية أخرى – أمر حقيقى وعملى ، وبينما ننتظر حتى يتحقق الوضع المثالى ، علينا أن نفعل ما فى استطاعتنا .

فى قمة عدم الانحياز فى نيودلهى عام ١٩٨٣ تبنينا إعلانا عن الاعتماد الجماعى على النفس ، وطبقا لهذا الإعلان نذر قادة الجنوب أنفسهم لتقوية أواصر التعاون بين دول الجنوب

طبقا لبعض الأولويات . كما تبنت قمة دلهى أيضا برنامج عمل شامل يهدف إلى تحقيق فوائد مهمة للجنوب من خلال الجهود التعاونية فى مختلف المجالات ، واليوم ونحن نتطلع إلى قمة عدم الانحياز القادمة فى زيمبابوى لابد من أن نكون مستعدين للاعتراف بأن إعلان دلهى بخصوص الاعتماد الجماعى على النفس لم يكن أكثر من مناشدة على الورق . إن أداءنا الجماعى أمر مؤسف .

إن جميع أعضاء حركة عدم الانحياز بلا استثناء أعضاء فى مجموعة الـ ٧٧ ، كما أن أهداف ومساعى حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ من أجل التعاون بين دول الجنوب هى أهداف ومساع متطابقة ، ومن الضرورى ، والمطلوب كذلك ، أن يكون هناك توافق فى برامج التعاون الجنوبى لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ الأوسع والأكثر عددا . والحقيقة أن الآلية المؤسسية وبرامج كليهما لابد من أن تكون مهيأة لخدمة آلية وبرامج الآخر . وفى هذا المجال أود أن أنوه بالعمل المفيد الذى قام به المركز الدولى للمؤسسة العامة فى لوبليانا ، هذا المركز الذى يقدم خدماته أيضا كسكرتارية لاتحاد المنظمات التجارية ، وهو لديه عدد من البرامج المفيدة للتعاون بين دول الجنوب ، الأمر الذى يحسب له .

إن برنامج كاراكاس للعمل ، والذى تم تبنيه فى اجتماع على مستوى عال لمجموعة الـ٧٧ عام ١٩٨١ ، لابد من تفعيله باعتباره إطار عمل من أجل تنمية التعاون الاقتصادى فى الجنوب ، وهو محور اهتمامنا ، ومن سوء الحظ أنه لم تتحقق فوائد ملموسة للدول الأعضاء من هذا البرنامج . أما المجال الوحيد الذى يحمل وعدا لهذا البرنامج ، فهو الجهد المبذول لتأسيس نظام عام للأفضلية التجارية ، يمكن فى إطاره تخفيف بعض القيود وبذلك يسهل تدفق التجارة بين دول الجنوب ، ومفاوضات تأسيس هذا النظام مستمرة حاليا ولدى ثقة بأننا نتمنى جميعا أن نرى هذه المفاوضات تتقدم بأسرع ما يمكن .

المنظمات ليست دواء لجميع الأمراض ، وما يقرر نجاح أى منظمة من عدمه هو استعداد أعضائها للعمل . إلا أن وجود هيئة ما للتنسيق لابد من أن يكون بمثابة نقطة مرجعية

ضرورية إذا كنا نريد أن يكون هناك أسلوب تناول مشترك فى أى مجال من مجالات العمل . ولتحقيق هدف التعاون بين دول الجنوب ، فإن برنامج كاراكاس للعمل يقدم بالفعل النواة لسكرتارية ، وما نحتاجه اليوم هو أن تقبل الدول الأعضاء فى مجموعة الـ ٧٧ ذلك وأن تقدم التمويل اللازم .

إن أحد أهداف هذا المؤتمر لا ينبغى أن تكون مجرد تحديد مجالات التعاون بين دول الجنوب وإنما لكى نحدد الإجراءات التى ينبغى القيام بها لتطبيق هذه البرامج ، ولن نشهد أى تقدم دون أن نلزم أنفسنا بأهداف محددة نقوم بتنفيذها . المعلومات المتوفرة عن الدول النامية ضئيلة جدا ، خاصة فيما يتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية ، وسيكون من المفيد لو قامت سكرتارية مجموعة الـ ٧٧ بجمع معلومات لتوزيعها على دول العالم الثالث المهتمة بذلك . وهناك فكرة جديرة بالبحث وهى تعيين وزير من كل دولة ، يقوم بالإشراف على عملية التعاون بين دول الجنوب ، فهو من ناحية يمكنه أن يقوم بمتابعة ومراقبة توجه بلاده بالنسبة للبرامج ، كما يمكنه من ناحية أخرى التأكد من متابعة العمل بعد زيارة وفود دول الجنوب .

إننا نجتمع هنا كنخبة قدم كل فرد فيها إسهاما مهما فى ميدان أو مجال عمل معين ، ولابد من أن تقدموا خبراتكم الواسعة والمتنوعة وطاقاتكم المشهود لها بالتفكير الخلاق للإفادة منها عمليا . نريد من هذا المؤتمر بعض الأفكار التى يمكن أن تعطى مصداقية للتعاون بين دول الجنوب .

إننا فى حاجة إلى إيجاد طرق ووسائل لتعبئة القطاع الخاص فى كل دول الجنوب ، لابد من أن نجعل القطاع الخاص لدينا يتفاعل مع نظرائه فى كل الدول .

لقد تناولت تفصيلا موضوع التعاون الاقتصادى بين دول الجنوب ، إلا أن هناك مجالات أخرى يمكن أن يمتد إليها من أجل الصالح العام ، وأحدها هو المجال الثقافى . نحن فى مسيس الحاجة لأن نعرف بعضنا ، وعندنا فى ماليزيا مثل يقول : «لأننا لا نعرف بعضنا

بعضا فنحن لا نحب» . إن هناك قدرا كبيرا من الإعلام الخاطئ عن طريق الوسائل التى ليس لنا سيطرة عليها ، وقد حان الوقت لكى تقوم وكالات الأنباء الخاصة فى دول العالم الثالث بتوسيع مساحة التعاون فيما بينها ، وأن تقدم أخبارا صادقة وأكثر تعاطفا عنا . ربما يقولون إن تلك دعاية ، ولكن أليست أخبارهم المحرفة دعاية شمالية؟

إن تركيزنا فى هذا المؤتمر على الاقتصاد ، وليس معنى ذلك أنه لا يوجد فى الجنوب مشكلات سياسية أساسية . هناك قضايا سياسية كثيرة فى الجنوب بلا حل ، ومن بينها مشكلة جنوب أفريقيا التى هى أشبه بالإصبع المصاب . عندما دانت ماليزيا نظام جنوب أفريقيا العنصرى فى منتصف الستينيات وطالبت بطرد جنوب أفريقيا من الكومنولث إذا استمرت فى سياسة الأپارتايد واضطهاد السود فى جنوب أفريقيا ، قيل لنا إن عملا من هذا القبيل من شأنه أن يلحق الضرر بالسود ، واليوم ، وتردد القول نفسه فى اجتماع الكومنولث فى «ناساو» عندما طالبنا بتطبيق العقوبات ضد جنوب أفريقيا .

هل يمكن أن نتصور أن السود فى جنوب أفريقيا كان يمكن أن يكونوا فى وضع أفضل اليوم ، لو أن جنوب أفريقيا بقيت فى الكومنولث؟ وهل هم فى وضع أفضل اليوم لأننا لا نطبق العقوبات؟ هل القتل والسجن والتعذيب اليوم ، دليل على أنهم فى وضع أفضل بسبب عدم تطبيق العقوبات؟ هل تم إطلاق سراح نلسون مانديلا لأن العقوبات لم تطبق؟ هل كان يمكن أن يكون ستيف بيكو حيا اليوم؟

الحقيقة هى أننا لا نتعامل مع نظام قاسى أو وحشى فقط ، وإنما مع نظام لا إنسانى بالمرة ، نظام عنصرى إلى أقصى درجة ، والشىء الوحيد الذى يمكن يستجيب له هو القوة . فإذا كان علينا أن نواجه الإرهاب بالقوة فهذا هو الوقت المناسب لذلك . إن حياة السود فى جنوب أفريقيا تستحق الانتقام لها مثل أى حياة أخرى ، ولكن ما نطالب به ليس الانتقام والقتل ، نحن نطالب فقط بتطبيق العقوبات الآن ، وبواسطة أولئك الذين يملكون القوة الاقتصادية اللازمة لذلك ، السود فى جنوب أفريقيا مستعدون لتحمل آلام العقوبات ، بل

إنهم يطالبون بها ، فلما نتذرع بأننا ننقذهم مما هم مستعدون لتحمله؟

سيكون علينا فى النهاية القيام بما ينبغى علينا القيام به ، ولكنه أمر محزن أن نطيل من معاناة السود فى جنوب أفريقيا .

نحن نتحدث دائما عن الحاجة لنزع السلاح بما فى ذلك سلاح الدول الكبرى ، ولكن ما هو سجلنا؟ فى عام ١٩٦٤ دفع العالم الثالث قرابة ٤ , ١ بليون دولار لشراء السلاح من الدول المتقدمة ، ألم يحن الوقت لأن نتكلم عن تحديد السلاح فيما بيننا؟ إن أحدا لا ينكر الحاجة إلى القدرة الدفاعية ، ولكن هل نحن فى حاجة إلى الدخول فى سباق تسلح مع جيراننا؟ سياسة «المدافع قبل الزبد» هذه تقتلنا ، ولابد من أن يتوقف هذا الهراء ، وفى نهاية الأمر فإننا سنوقف زيادة إثراء من هم أثرياء بالفعل .

إن المؤتمر الثانى لتعاون دول الجنوب يعقد برعاية مؤسسة العالم الثالث والـ ISIS ، وأنا كلى ثقة بأن تعاونهما لن يتوقف عند هذا الحد ، والحقيقة أن هذا التعاون بين كل من مؤسسة العالم الثالث والـ ISIS لابد من أن يثمر عن شبكة لمعاهد أبحاث العالم الثالث التى يمكن أن تقوم بأعمال بحثية مشتركة فى مختلف مجالات التعاون بين دول الجنوب . نحن فى حاجة لتجميع خبراتنا ومواردنا من أجل هذه المهمة الجادة .

إن قمة دول الجنوب الثانية يمكن أن تقدم لنا فرصة تاريخية ، وأنا أناشد الأعضاء المحترمين الذين يحضرون المؤتمر الثالث لمفكرى العالم الثالث وشخصياته البارزة أن يدفعوا الجنوب إلى العمل من خلال تبنى اقتراحات محددة يمكن تطبيقها دون إبطاء ، وليكن عملنا مفيدا ولنبرهن على إيماننا بالهدف .

كما أود بالإضافة إلى ذلك أن أقترح تشكيل لجنة مستقلة للتعاون بين دول الجنوب لفترة زمنية محددة ، ويكون من واجبها تقديم التقارير لمجموعة الـ ٧٧ بخصوص مقترحات محددة للتعاون بين دول الجنوب .

لدينا مشكلات كثيرة ، إلا أننى قد قلت ما فيه الكفاية ، لقد حصلت كل دولة منا على الاستقلال السياسى ، إلا أننا لم نحصل على حريتنا الاقتصادية . هذه الحرية الاقتصادية وما يصحبها من شعور بالكرامة والكبرياء يمكن الحصول عليها فقط من خلال جهودنا نحن ، والتعاون بين دول الجنوب سوف يمكننا من أن ننظم جهودنا ضد الأعمال والقرارات الاعتباطية التى تقدم عليها قلة من الدول ، كما أنها ستمكننا من تعظيم مزايانا وتجعلنا نعتمد على أنفسنا بشكل جماعى .

إن الشمال ليس خصمنا العنيد الذى لايمكن ترويضه ، وبالمواجهة لن نكسب سوى القليل ، لابد من الاعتراف بالحقيقة ، يجب أن نكون واضحين ، سوف نظل نعمل مع الشمال من أجل نظام عالمى أفضل ، ويجب ألا ننسى أن الشمال هو الذى أنجب أناسا مثل أولف بالمه الذى كان موته الباكر خسارة فادحة للجميع .

إن لنا أصدقاء فى الشمال ولابد من أن نحاول جاهدين أن نعمل معهم مهما بدا جهدنا محبطا ، وسوف ننجح فى الوقت المناسب بمشيئة الله .

الفَصْلُ الخَامِسُ: شُئُونٌ بَرْلَمانِيَّةٌ

١٣-مُنَظَّمَةُ بَرْلَمَانَاتِ مَجْمُوعَةِ الآسْيَانِ (*)

عقد الاجتماع الثالث لرؤساء حكومات مجموعة الآسيان فى مانيلا فى ديسمبر ١٩٨٧ ، وكان تعبيرا واضحا عن عمق التضامن الإقليمى والوحدة التى انبثقت داخل المجموعة ، ولقد حدثت دفعة جديدة لجهود التعاون لكى تظهر نتائجها على مدى العقد القادم وبعده ، ووافق رؤساء حكومات المجموعة على برنامج شامل للعمل يهدف إلى الدفع والارتقاء بكافة قطاعات التنمية الشاملة فى الآسيان ، وبذلك يكون برنامج العمل بمثابة استراتيجية لمواجهة تحديات المستقبل بشكل شامل ومنسق وعملى .

وبالرغم من اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فى المجموعة ، إلا أنها متداخلة قلبا وقالبا ، حيث إن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية المتزايدة للآسيان ولجنوب شرق آسيا بوجه خاص ، إلى جانب عدم الاستقرار القائم فى الهند الصينية ، يجعل الإسراع فى عملية التنمية والتقدم والحفاظ على السلام والاستقرار فى جنوب شرق آسيا أكثر مدعاة الآن .

إن مشكلات كمبوديا المحتلة مستمرة فى كونها مصدر قلق لنا جميعا ، وعلينا فى الآسيان أن نثابر فى البحث عن حل سياسى شامل دون التضحية بمبادئ السيادة الوطنية لشعب كمبوديا وحقه فى تقرير مصيره ، وهذا الموقف الذى لم تتم تسويته فى كمبوديا يمثل عقبة فى سبيل جعل المنطقة منطقة سلام وحرية وحياد .

كما أن إصرار الآسيان على التزامه بالتحقيق الباكر لإقامة منطقة سلام وحرية وحياد ، لابد من أن يترجم إلى عمل إيجابى ، وخاصة أن القوى الكبرى نفسها قد وصلت الآن إلى

(*) كلمة فى الجمعية العامة التاسعة لمنظمة برلمانات مجموعة الآسيان "AIPO" كوالالمبور - ٢٦ يناير ١٩٨٨م .

مرحلة جديدة وإيجابية فى علاقاتها . إن مفهوم منطقة جنوب شرق أسيا الخالية من الأسلحة النووية هو إسهام من قبل الآسيان فى الجهود الدولية للحفاظ على هذه المنطقة خالية من هذه الأسلحة مما يساعد على خلق بيئة أكثر استقرارا تؤدى إلى سلام عالمى .

إن جنوب شرق آسيا يظل منطقة ذات أهمية استراتيجية فى هذه المرحلة الپاسيفيكية التى تواصل فيها القوى الكبرى القيام بدور بارز فى تقرير التوجهات المستقبلية للمنطقة على أن المسئولية الأولية تقع على دول المنطقة لكى تحقق لجنوب شرق آسيا أن تكون خالية من الصراع ، وذلك من خلال تعاون أوثق فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دولها ، وبين الأطراف الأخرى المعنية بذلك .

لقد حدثت تغيرات أساسية فى اقتصادات دول الآسيان ، التى تعتمد على الأسواق الخارجية لتصدير سلعها وخاصة البضائع المصنعة ، إلا أن ظروف التجارة العالمية غير المواتية والمصحوبة بتوجهات حمائية فى جميع الدول المتقدمة ، قد خلقت كثيرا من الصعاب لجميع الدول النامية بما فى ذلك دول مجموعة الآسيان . فى هذه البيئة غير الصحية يصبح أكثر إلحاحا أن يحقق الآسيان مزيدا من التعاون البيئى فى الصناعة والتجارة ، لتكون دوله أقل اعتمادا على الأسواق التى ليس لنا سيطرة عليها . فما هو موقف البرلمانيين فى منظومة هذه الأمور ، وكيف يمكن أن يسهموا فى تحقيق هذه الأهداف؟ وإذا كانت مسئولية التنفيذين أن يأتوا باقتراحات خاصة بالسياسات وأساليب تنفيذها ، فإن البرلمانيين مسئولون بالدرجة نفسها عن إيجاد الوسائل الكفيلة بالتغلب على مشكلاتنا الوطنية والإقليمية ، وهم فى موضع يمكنهم من رفض الإجراءات التشريعية التى تخفض التجارة بين دول المنطقة والتجارة العالمية .

وأثناء أنعقاد قمة الآسيان الثالثة ، كانت هناك قمة واشنطن بين الرئيس رونالد ريجان والسكرتير العام ميخائيل جورباتشوف وكانت الاتفاقية التى وقعاها لإزالة الأسلحة النووية قصيرة ومتوسطة المدى بمثابة خطوة مهمة على طريق خفض الأسلحة النووية ونزع السلاح ،

كما أنها يمكن أن تمهد الطريق لعملية نزع سلاح شاملة متعددة الأطراف لكى تبدأ مرحلة جديدة من التفاهم بين الدول ذات الأفكار السياسية المختلفة ، ولو تحقق ذلك فإن الدول المتقدمة يمكن أن تحول قدرا كبيرا من الإنفاق على شراء الأسلحة ، وتوجهه من أجل تحسين مستوى معيشة الشعوب .

وفى الأسابيع الأخيرة أخذت مشكلة اللاجئين الفلسطينين أبعادا جديدة ، ففى تحد للرأى العام العالمى ولقرارات الأمم المتحدة يواصل النظام الحاكم فى إسرائيل سياساته الوحشية للقمع المنظم ضد الفلسطينيين الأبرياء والعزل فى الأراضى المحتلة . إن الأعمال الوحشية المتزايدة وسفك الدماء والظلم الذى يسببه الإسرائيليون ، هى كلها أعمال تتنافى مع كل ما تمثله الإنسانية . إن ماليزيا تدين بشدة وإصرار نظام تل أبيب بسبب جرائمه ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة وتدعو إسرائيل للالتزام الفورى بالقيم والمواثيق الدولية . لابد من أن تحترم إسرائيل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى فى وطن قومى لكى يتحقق السلام والاستقرار فى جنوب غرب آسيا ، كما أود أن تناقشوا هذه القضية وتقدموا التوصيات المناسبة بشأنها .

إن منظمتكم هذه هى المنتدى المناسب لمناقشة مصير الإنسانية التى تعانى ، وخاصة مشكلة السود فى جنوب أفريقيا . لقد كانت ماليزيا واضحة دائما فى شجب وإدانة النظام العنصرى الأبيض فى جنوب أفريقيا ، ونحن نشعر بقوة بضرورة أن تعزل جنوب أفريقيا تماما ، أما التعلل بأن ذلك قد يضر بالسود أكثر مما هو بالبيض فقد ثبت خطأه بما نراه أمامنا اليوم . حتى بدون عقاب ، فإن السود ما زالوا يعانون من الظلم وسوء المعاملة والقتل ، والرد الوحيد لابد من أن يكون هو العقوبات الشاملة وعزل النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا .

كما أود أن أتناول أيضا ، أمرا بالغ الأهمية ، أصبح يمثل مشكلة خطيرة تؤثر على الكثير من دول العالم ، وأنا أعنى بالطبع بلاء إدمان المخدرات بما له من آثار معوقة للتقدم الاقتصادى والسياسى فى بلادنا . لقد أوصى المؤتمر الدولى الخاص بإساءة استخدام وتهريب

المخدرات ، ببرنامج شامل لجميع الدول التى يمكن أن تمضى شوطا بعيدا فى سبيل تخليصنا من هذا الوباء ، ويتبقى أن تقوم الدول بتطبيق ذلك . إن ماليزيا ملتزمة تماما بهذه الحرب ، وكما هو معروف لكم فإن عقوبة تهريب المخدرات فى ماليزيا هى الإعدام . وحيث إننا قد أثبتنا أننا لا نميز أحدا وأننا نطبق القانون على الجميع ، لم تعد ماليزيا دولة مرور لهذه المواد .

لقد قطعنا شوطا طويلا فى مجموعة الآسيان ، كما أن بلورة وقفة واحدة وإرادة جماعية فى الأمور ذات الأهمية الحيوية للآسيان سواء فى داخل منطقتنا أو على المستوى العالمى ، لهى الدلائل الظاهرة على التقدم الهادئ الذى حققناه فى بناء التلاحم والتعاون بين دولنا ، لم تكن المسيرة سهلة . وكانت التحديات التى ظهرت من وقت لأخر اختبارا لإرادتنا الجماعية ، وكذلك للمرونة فى داخل دولنا وفى المنطقة بشكل عام . كما يعكس النجاح الذى حققناه الأولوية التى توليها كل دولة على حدة للآسيان وجدواه ، وأنتم كبرلمانيين عليكم واجب مهم وهو أن تدعموا هذه الأولوية وهذا التقدم .

إن تضامن الآسيان وإنجازاته يحظى دائما باهتمام وجهود وزراء الخارجية والاقتصاد لدينا ، ولكننا مدينون بالكثير كذلك لجذور التفاهم والحماسة والتعاون من قبل المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشعبية فى كل دول مجموعة الآسيان . إن منظمة برلمانات مجموعة الآسيان باعتبارها منتدى للبرلمانيين فى هذه المجموعة قد قامت بدورها أيضا فى سبيل تطوير إطار عمل مشترك لأساليب التناول والعمل فى أمور بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا . إن صلات هذه المنظمة بالبرلمانيين فى أوروبا وأسيا واستراليا كانت دائما مفيدة وبناءة ، والحقيقة أن المنظمة قدمت فرصة فريدة لشعوب الآسيان ولأصدقائنا فى كل مكان ، فرصة لرؤية المؤسسات البرلمانية والعمليات التشريعية وهى تعمل فى الآسيان ، وهذا يعكس إرادة شعبنا وتنوع الخلفيات التاريخية والثقافية التى ورثناها . لقد تطورت المؤسسات الديمقراطية والبرلمانية فى دول الآسيان بشكل واضح ، إلا أنها لم تنج من الضغوط والتوترات الناجمة عن تنوعنا واختلافنا الثقافى والعرقى والدينى فى داخل كل

دولة من دولنا . وهى لم تصبح محصنة تماما ضد الهجمات المتقطعة من الحالمين المغامرين أصحاب المفاهيم الغربية والقوى غيرى الاجتماعية ، سوف تصبح محصنة فى الوقت المناسب ، إلا أننا لابد من أن نكون قادرين فى الوقت الحالى على المحافظة على أسس تماسكنا . وفى النهاية ، فإن العملية الديمقراطية والبرلمانية لابد من أن تضمن لشعوبنا السلام والأمن التى هى جديرة بهما . ولنا فى الآسيان أن نفخر بأننا قد استطعنا أن ندير هذه العملية على اعتبار أننا قد أصبحنا مستقلين باستثناء تايلاند منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فقط . لقد كنا قبل ذلك مستعمرات للدول الغربية الذين كانت مصالحهم تحول دون التدريب على فن وأصول الحكم ، وقد كانت الحكومات الاستعمارية التى عرفناها حكومات سلطوية إن لم تكن شمولية . وباستثناء قلة من المعينين المروضين ، لم تكن شعوبنا ممثلة فى تلك الحكومات الاستعمارية . وعندما كانت تلك الحكومات تواجه مشكلات ، فقد كانت تحلها دون أدنى اعتبار لمشاعر أو مصالح الشعب الأصلى ، وهكذا فإنهم عندما كانوا يواجهون نقصا فى القوى العاملة اللازمة لاستغلال كنوز مستعمراتهم ، كانوا لا يترددون فى استيراد أناس غرباء ثقافيا وعرقيا ، ولم تكن تبذل أى جهد فى استيعاب أولئك الناس ودمجهم فى المجتمع ، والحقيقة أنهم كانوا بوضوح وتعمد منفصلين تماما عملاً بمقولة «فرق تسد» .

وهكذا عندما تحقق الاستقلال ، وتم تبنى الديمقراطية وجدت شعوب تلك الدول الجديدة أنه من الصعب إدارة هذه الديمقراطية . إن النظام لا يعمل لمجرد كونه نظاما جيدا ، ما يجعله يعمل هم الناس الذين يريدونه أو يسهمون فيه . وبسبب عدم وجود أى نوع من الخبرة الديمقراطية فى ظل الحكم الاستعمارى فإن شعوب الدول المستقلة حديثا لم تستطع أن تقدر القيود والمسئوليات فى ممارسة الحقوق الديمقراطية .

وأن تنجح دول الآسيان فى السيطرة على تعقيدات الديمقراطية وأن تتطور بسرعة فى الوقت نفسه ، لهو أمر يدعو إلى الشعور بالرضا ، لا ينبغى أن نركن إلى نجاحاتنا وأن نقنع بها ، هناك الكثير الذى يجب عمله من أجل تنمية بلادنا ، ولذا نحن فى حاجة إلى

الاستقرار . لابد من أن يعرف أعضاء البرلمان ذلك وأن يسهموا من أجل الاستقرار ، الذين يهونون من شأن الاستقرار سعيا وراء الحقوق الديمقراطية الملتبسة ، والذين يتجاهلون رفاهية الأغلبية لا يمكن أن نعتبرهم مهتمين بمصالح وطنهم أو مؤمنين بالديمقراطية عن حق ، ولهذه الأسباب ليس مسموحا للشيوعيين والمتطرفين باستخدام العملية الديمقراطية لتدمير الديمقراطية .

إن لمنظمة الآسيان البرلمانية دورا تقوم به نحو فهم أفضل لحدود ومسئوليات الديمقراطية ، بالقدر نفسه الذى ينبغى أن ننمى به الفوائد التى نجنيها من هذا النظام ، كما أتمنى أن تسهم هذه المنظمة فى تقدم دول الآسيان بعامة والدول النامية بخاصة على الأفضل .

١٤- المُؤْتَمَرُ البَرْلَمَانِيُّ الثَّالِثُ وَالثَّلاثِينَ لِدُوَلِ الكُومَنْوِلْث (*)

أمامكم فى هذا المؤتمر عدة أمور مهمة للتداول بشأنها ، وهى تتعلق مباشرة برفاهية الدول والشعوب التى تمثلونها وعلاقات كل منها بالأخرى والأدوار التى تقوم بها هى وحكوماتها ، وهذا أمر من أفضل تقاليد اتحاد برلمانات الكومنولث -CPA- والحقيقة أنه أمر جدير بالتقدير . وأتمنى لكم النجاح ، حيث إننى واثق من أن اجتماعكم وتبادلكم للآراء لن يثمر إلا عن كل ما هو جيد . إن المعرفة والخبرة المكتسبة لا يمكن إلا أن تساعد على فهم مشكلاتكم على نحو أفضل وربما تسهم فى حلها .

المعروف أننى كنت دائما شديد الانتقاد للكومنولث ، وما زلت . لكن اتحاد برلمانات الكومنولث شىء مختلف ، فأنا أنتقد الكومنولث لأنها لم ترق فى غالب الأمور إلى مستوى الاسم . لا شىء مشترك بالنسبة لثروة الكومنولث ، أو بالأحرى لا يوجد ثراء فى التفاهم بيننا ، وهكذا يرفض الأغنياء منا أن يفهموا المشكلات التى يواجهها الفقراء حتى وإن كانت تلك المشكلات من صنعهم ، ثم إن الفقراء وهم يكافحون من أجل التعامل مع مثل تلك المشكلات ، يوجه إليهم نقد شائن ، لأنهم ليسوا ديمقراطيين بما يكفى إلى آخر ذلك .

إلا أننى لست محقا تماما ، فأعوانى يذكروننى دائما بالمساعدات التى نتلقاها نحن وغيرنا من الدول الفقيرة الأخرى ، هناك صندوق الكومنولث للتعاون التقنى ، والمجلس العلمى للكومنولث ، وبرنامج الكومنولث للشباب وغيرها . وسيكون جحودا من جانبى لو أننى لم أعترف بفائدة ذلك كله ، وهذا هو السبب فى بقائنا فى الكومنولث بالرغم من خيبات الأمل الأخرى .

(*) كلمة فى افتتاح المؤتمر البرلمانى الثالث والثلاثين لدول الكومنولث- كوالالمبور- ١ سبتمبر ١٩٨٧ م .

إن اتحاد برلمانات الكومنولث كما قلت قبل قليل كيان مختلف ، فلا شك أنها تنتمى للكومنولث إلا أنها تخدم الهدف المفيد لتوسيع دور وممارسة البرلمانات فى الديمقراطية البرلمانية . هذا لا يعنى أننا لا نستطيع أن نتعلم من مصادر أخرى ، ولكن التبادل المستمر للأفكار والزيارات واختلاط البرلمانيين فى المؤتمرات المختلفة لهذه المنظمة ، كل ذلك لابد من أن يزيد الوعى بمعنى البرلمان .

من المهم أن نتذكر أن معظم الدول الأعضاء فى الكومنولث قد حصلت على استقلالها قبل أقل من ثلاثة عقود تقريبا ، وفى الفترة التى كانت خاضعة فيها للاستعمار لم تكن الديمقراطية البرلمانية معروفة . كانت تحكمها بيروقراطيات ذات سلطة مطلقة تقريبا . ربما كانت هناك مجالس تشريعية ولكن أعضاءها كانوا يعينون ، وبالتالى كانوا يدينون بالفضل والولاء للسلطات فقط . لم يكن هناك شىء من التقاليد أو الممارسات المعروفة فى ويستمنستر .

وبعد حصول هذه الدول على الاستقلال ، كان من المتوقع أن تمارس الديمقراطية البرلمانية دون استعداد . لم يكن هناك عذر لكون خبرتهم محدودة أو أنهم بلا تجربة أو تدريب على الإطلاق . وكان المتوقع أن ينتقلوا من المجالس التشريعية فجأة ، حيث لا توجد معارضة ، إلى المناقشة المفتوحة بين الحكومة والمعارضة ، وهى معجزة أن تتمكن هذه الدول من أن تحتفظ ببرلمانات وأن تستمر .

وربما لكونهم استطاعوا أن يستعيروا التقاليد والممارسات من دول الكومنولث الأقدم منهم ، ربما يكون ذلك هو الذى أنقذهم من الفوضى . وإذا كان الأمر كذلك ، يكون علينا توجيه الشكر لاتحاد برلمانات الكومنولث التى مكنت لهذا النقل من أن يطبق . ونحن نعرف جميعا أن هذا الاتحاد يلعب دورا مهما فى اكتشاف وتدريب عدد كبير من البرلمانيين من دول الكومنولث على تعقيدات الممارسة البرلمانية وتقاليدها . إلا أن اتحاد برلمانات الكومنولث فى حقيقة الأمر يقوم بما هو أكثر من ذلك . فهو يعقد المؤتمرات فى دول الكومنولث كما يعقد

اجتماعات لمجالس أو لجان تنفيذية فى الدول الصغيرة التى لا تستطيع استضافة مؤتمرات كبيرة .

كثير من الناس يسافرون هذه الأيام ، إلا أنه يتم إغفال دول كثيرة لأنها ليست فى الطريق أو لأنها صغيرة جدا ، والناس فى الكاريبى مثلا لا يجدون سببا مهما لزيارة جنوب شرق آسيا أو جنوب الپاسيفيك والعكس بالعكس . إلا أنه بفضل عضوية اتحاد برلمانات الكومنولث تتم زيارة هذه الأماكن وينتج عن ذلك صداقة وتفاهم .

ماليزيا واحدة من الدول التى تقدر الصداقة والتفاهم بين البرلمانيين فى كل مكان ، ونحن بلد متعدد الأجناس ، ولم يكن ذلك من صنعنا بأية حال . لقد فرض ذلك علينا فى فترة وجودنا تحت الاحتلال ، ومنذ الاستقلال ونحن نحاول أن نقوى الانسجام بين الأجناس وهى ليست عملية سهلة . مثال على ذلك هو أن أبناء الملايو مسلمون ويأكلون اللحم البقرى ويحرمون لحم الخنزير ، الصينيون طاويون أو بوذيون ويأكلون لحم الخنزير ، الهنود هندوس ولا يأكلون اللحم البقرى ولا الخنزير . ومن الناحية النظرية كان لا يمكن ألا نجلس معا لتناول الطعام إلا أننا نفعل ذلك ، وغالبا ما نفعله ، وهذا يوضح بجلاء أن الماليزيين يحترمون عقائد وعادات كل منهم ، وأنهم قادرون على الأخذ والعطاء وأنهم متسامحون ، هكذا نعيش معا بشكل جيد .

إن المرء ليعتقد أن من يفرضون ذلك علينا سوف يقدرون هذا الأمر ، يقدرون التسامح بين الأجناس الرئيسية الثلاثة فى ماليزيا ، ويظن أنهم سوف يساعدوننا ، إلا أن تقديرا كهذا لا يحدث . فنحن نقرأ ، بدلا من ذلك ، تقارير تقول إن بعض الأجناس تلقى معاملة سيئة فى ماليزيا ، وإن أعمال عنف عرقى سوف تقع فى القريب العاجل وهكذا ، والحقيقة أن ذلك «القريب العاجل» يمر دون أن يحدث شىء . . . وبالرغم من ذلك لا يرتدعون . ثم يعودون لتناقل الأخبار عن أحداث شغب عرقى ستقع فى ماليزيا «فى القريب العاجل» . . . وهكذا !

من هنا فإننا نرحب كل الترحيب باجتماعكم هنا لأنكم تستطيعون أن تروا الحقيقة بأنفسكم ، كما تستمعون إلى وجهات النظر من قبل الحكومة والمعارضة ، وتستطيعون أن تحكموا بأنفسكم ، وكلى ثقة من أن دولا أخرى من دول الكومنولث التى تتعرض لمثل هذه الافتراءات سوف ترحب بفرصة يراها الجميع لكى يحكموا . واتحاد برلمانات الكومنولث ليس منكفئا على نفسه بالطبع لكى تكون دولة مهتمة بصورتها الخاصة فقط . نحن مهتمون أيضا بمصير الإنسانية فى كل أركان المعمورة . نحن مهتمون على نحو خاص بنضال السود فى جنوب أفريقيا ضد جريمة الأبارتايد وحكم الأقلية . وقد كانت ماليزيا واضحة تماما فى شجبها وإدانتها للنظام الأبيض العنصرى فى جنوب أفريقيا . كما كانت هى المبادرة بطرد جنوب أفريقيا من الكومنولث ، ومنذ عام ١٩٦٥ ونحن نطبق العقوبات ضدها .

إننا نؤمن فى ماليزيا بضرورة عزل نظام جنوب أفريقيا . والتعلل بأن العقوبات سوف تلحق الضرر بالسود أكثر منها بالبيض قد ثبت خطأه بما نراه أمامنا اليوم . إن السود متعرضون للظلم وسوء المعاملة والقتل حتى دون فرض عقوبات على جنوب أفريقيا . إننا نطيل من معاناتهم بسبب أنصاف المعايير ، الرد الوحيد هو العقوبات الكاملة والعزلة ، وعلى منظمة برلمانات الكومنولث أن تحث «المارجريتيين» المتشككين بين رؤساء الحكومات الذين يحضرون اجتماع فانكوفر أن يقرروا تطبيق العقوبات فورا . حينئذ فقط سيكون للكومنولث جدوى ، القلة لا ينبغى أن تترك الأغلبية تعانى هكذا من أجل مكسب حقير .

إن اتحاد برلمانات الكومنولث يمثل دولا متعددة ، وكذلك فإن مناقشاتها متعددة الجوانب ، وأكبر منظمة متعددة الدول هى الأمم المتحدة التى أنشئت على أساس أن كل الدول متساوية ، وبالتالى فإن لها حقوقا متساوية فى أن تناقش الشئون العالمية . وبالرغم من ذلك شهدنا مؤخرا جنوحا نحو تجاهل جماعية الأمم المتحدة لصالح ثنائيات أو مجموعات صغيرة .

وإذا كانت مناقشات تلك المجموعات الصغيرة لا تؤثر على الدول الأخرى ، فإنهم يرحبون بها . ولكن فى أحوال كثيرة نجد أن القرارات التى يتم اتخاذها فى تلك الاجتماعات تؤثر سلبا على كثير من الدول الأخرى . وهناك حالة قريبة وهى حالة مجموعة الدول السبع الغنية . فنتيجة لاجتماعات هذه المجموعة أصبحت دول فقيرة كثيرة أشد فقرا ، فقد تم التلاعب بأسعار صرف كثير من العملات ، لدرجة أن وجدت الدول الفقيرة ديونها الخارجية تتضاعف فجأة ، كما انخفضت عائداتها من التصدير .

والدول الفقيرة تجد من الصعوبة بمكان أن تتعامل مع البنوك التى تضارب بعملاتها ، بينما لا تسمح بالتلاعب بعملات الدول الغنية . وعندما تجتمع الدول الغنية لترتيب أوضاعها المالية والاقتصادية العالمية لمصلحتها ، تصبح الدول الفقيرة هى الخاسرة .

لابد من العودة إلى الجماعية ، وباعتراف الجميع فإن الأمم المتحدة بطيئة وبعض أعضائها غير عقلانيين ، إلا أنها ما تزال الكيان التمثيلى الوحيد لدول العالم . يمكن تحسين أوضاعها إلا أنه ليس بالإمكان تخطيها . واتحاد برلمانات الكومنولث نفسه وهو كيان متعدد الدول لابد من أن يدعم الجماعية التى تمثلها الأمم المتحدة .

أنا واثق من أنه قد تم إطلاعكم –وطائراتكم تقترب من ماليزيا– على صرامة تهريب المخدرات فى ماليزيا . قوانيننا صارمة إلا أننا لا نعتذر عن ذلك ، فبسبب هذا البلاء يتم تدمير شبابنا ، وحن نعتبر من يقومون بتوزيع المخدرات مدمرين لشبابنا وقاتلين له ، وهكذا نعاملهم باعتبارهم قتلة ، ونحن نشكر جميع أعضاء الكومنولث لدعمهم عضوية ماليزيا فى مؤتمر فيينا الخاص بسوء استخدام وتهريب المخدرات .

الفَصْلُ السَّادِسُ : الأُمَمُ المُتَّحِدَةُ

١٥- الدَّوْرَةُ الثَّالِثَةُ وَالأَرْبَعِينَ لِلْجَمْعِيَّةِ العَامَّةِ لِلأُمَمِ المُتَّحِدَةِ (*)

يجىء انعقاد الجمعية العامة هذا العام فى وقت مناسب تماما ، فقد تحسنت نظرة العالم إلى الأمم المتحدة بعد عودة السلام أو الوعد بالسلام إلى كثير من المناطق الملتهبة فى أفغانستان ، وإيران والعراق ، وناميبيا وغرب الصحراء وقبرص وكمبوديا وربما إلى شبه الجزيرة الكورية . وعلى العكس من التشاؤم وخيبة الأمل اللذين كانا يشعر بهما الكل فى الماضى تجاه الأمم المتحدة ، فإننا نشهد اليوم تحولا واضحا نحو فهم أفضل لدورها وعلاقته بطموحات المجتمع الدولى ، فنحن نود أن نشعر أننا بعد طول انتظار أن الأمم المتحدة قد عادت إلى نفسها وتضطلع بمهامها لنقل الصراع من ميادين القتال إلى طاولة المفاوضات .

إن إيمان ماليزيا وثقتها بالأمم المتحدة لم يهتزا أبدا ، ولكن من دواعى الأسف أن نرى كيف كانت الأمم المتحدة فى حالة صراع دائم لكى تستعيد انتماءها ومصداقيتها . لقد أصبحت التعددية كلمة سيئة السمعة بعد أن لجأت الدول القوية إلى حل مشكلاتها بنفسها ، ويسعدنا أن نرحب بهذا التغيير ويتجدد الثقة بالأمم المتحدة ، والذى نأمل أن يعنى بزوغ عهد جديد من التعددية . وباعتبارها منظمة دولية ، لابد من النظر إلى الأمم المتحدة على اعتبار أنها معنية باحتياجات أعضائها كمنبر للدبلوماسية المتعددة وآلية لحفظ السلام والأمن العالميين ، وعامل مساعد على النمو الاقتصادى والتقدم فى العالم . والأمم المتحدة لا تألو جهدا للقيام بواجبها عندما تدعم عملها الدول الأعضاء والدليل الواضح على ذلك هو الدعم الإجماعى الذى منحه أعضاء مجلس الأمن للسكرتير العام للأمم المتحدة لوضع نهاية للحرب الإيرانية العراقية . إن الجهود الجماعية لمجلس الأمن ، سواء الأعضاء الدائمين

(*) كلمة فى اجتماع الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . نيويورك فى ٤ أكتوبر ١٩٨٨م .

أو غير الدائمين ، قد قوت الأمل فى حل الصراع ، وهكذا نشهد للمرة الأولى منذ عقود تقاربا فى الرغبة والإرادة من الدول الأعضاء لإيجاد حلول لقضايا رئيسية . وكما نتمنى ، فإن هذا التطور سوف يحقق رؤية الرواد فى الأمم المتحدة عندما عهدوا بالمسئولية الأساسية لمجلس الأمن من أجل حفظ السلام والأمن العالميين ، كما أن ماليزيا تقف تماما مع قيام مجلس الأمن بتنفيذ صلاحيته فى التفاوض والتوفيق وتطبيق قراراته . وهو أمر مؤكد لنا جميعا أن زيادة فعالية مجلس الأمن قد أصبحت ممكنة بعد تلاقى اهتمامات وأفعال كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولابد من أن يكون واضحا للدولتين أنهما يقدمان أفضل ما لديهما عندما تتشاوران وتتعاونان مع بقية دول العالم من أجل الأهداف المشتركة .

وعندما يثنى المرء على إنجازات الأمم المتحدة لا يسعه إلا أن يعترف بأن التحسن المضطرد فى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد ساعد بقدر كبير على إحداث تقدم فى حل الصراعات . وكلنا ، نحن الذين عشنا فترات القلق والاضطراب عندما كانت القوتان ترصدان كلتاهما الأخرى ، كلنا الآن نشعر بالارتياح لأنهما أصبحتا تناقشان بشكل عملى قضايا السلام والبناء فيما بينهما ، إن بإمكانهما الإسهام بنصيب وافر فى تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ، ومناشدتنا جميعا لهاتين الدولتين أن تلتمسا العون من خلال كافة منظمات الأمم المتحدة عندما تريدان نزع فتيل الصراعات وتحقيق نظام عالمى أكثر عدلا . إن منظمة للأمم المتحدة تعمل بأفضل ما تستطيع ، ستكون دائما لصالح أعضائها ، ولن تكون مجرد خادم لمصالح قوى أو مجموعة من الدول بعينها . لقد مضى زمن ضرب الأمم المتحدة للتعددية والاعتداء عليها ، وإذا كانت المسئولية العامة عقيدة يؤمن بها هذا الجيل والأجيال القادمة ، فإن على كل دولة أن تقدم التزاما كاملا بالأمم المتحدة ، كما أن منظمة تعود إليها الحيوية للقيام بمسئوليات أكثر جسامة لا ينبغى أن يكون نقص الموارد المالية عقبة فى طريقها ، ولذلك فإن قيام الدول الأعضاء بتسديد التزاماتهم المالية فى الوقت المناسب ، أمر ضرورى لبقاء الأمم المتحدة .

إن ماليزيا ترحب بالتوقيع على اتفاقية چنيف الخاصة بأفغانستان ، ولابد من أن يكون هناك تطبيق كامل وأمين لهذه الاتفاقية من قبل جميع الأطراف المعنية ، إذا كنا نريد أن نضع نهاية لآلام ومعاناة الشعب الأفغانى بعد ثمان سنوات من الحرب الدموية الشرسة ، وإذا كان لأفغانستان أن تستعيد استقلالها . عند هذا المنعطف ، أوجه التحية للرئيس الپاكستانى الراحل ضياء الحق لإسهامه الكبير من أجل توقيع ناجح لاتفاقية چنيف ، إن بلادى وبلاد أخرى سوف تفتقد بشدة صرامة وحكمة الرئيس الراحل .

إن انسحاب القوات السوفيتية لابد من أن يستمر وأن يكتمل فى غضون الفترة الزمنية المتفق عليها ، ونأمل أن يتم تطبيق الاتفاقية بالكامل حتى يتمكن الشعب الأفغانى من أن يمارس حقه بحرية فى تقرير مصيره عبر عملية تعارض حقيقى ، كما تتمنى ماليزيا أن يكون برنامج المساعدات الإنسانية والاقتصادية للأمم المتحدة لأفغانستان ، قادرا على الوفاء باحتياجات البلاد على المدى الطويل ، إلا أن التنفيذ الكامل لهذه المساعدة لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظروف السلام والاستقرار فى أفغانستان .

إن قبول كل من إيران والعراق لقرار مجلس الأمن رقم٥٩٨ كإطار عمل لإنهاء الحرب بينهما لهو مصدر رضا لنا جميعا ، فقد شهد العالم بكل الخوف والعجز ، ذلك العبء الرهيب الذى أحدثه هذا الصراع على مدى ثمانى سنوات ، ونحن ممتنون لاتخاذ أولى الخطوات الحاسمة نحو حل أكيد ، كما نتمنى أن يكون قرار إيران والعراق بالمضى فى طريق السلام قرارا نهائيا لا رجعه عنه ، وأن توجهان كل اهتماماتهما من أجل تنظيم الطاقات الخلاقة ومواهب شعبيهما للواجبات الملحة لإعادة البناء والتقدم .

وبالرغم من كل الجهود المبذولة ، إلا أن الشرق ما زال متورطا فى دائرة عنف لا نهائية ، وإسرائيل لابد من أن تتحمل المسئولية فى هذه الأوضاع المأساوية ، حيث إنها تظل الحجر العثرة الرئيسية فى سبيل أى محاولات للسلام فى المنطقة ، ولم تتمكن الأمم المتحدة من القيام بدورها فى إيجاد تسوية بسبب عناد وتصلب إسرائيل فى الأساس ، فهى مصرة

على المضى فى سياساتها العدوانية والتوسع وإخضاع الشعب الفلسطينى بكل وحشية . لقد تحدت إسرائيل دعوة المجتمع العالمى للانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة ، وتظل المشكلة الفلسطينية ، وهى لب الصراع فى الشرق الأوسط ، تظل بلا حل بسبب الغطرسة الإسرائيلية ورفضها المستمر للاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

إن إسرائيل لا يمكن أن تواصل اعتقادها بأنها يمكنها ضمان أمنها وبقاءها باللجوء إلى سياسات تحاول أن توصل الشعب الفلسطينى إما إلى النزوح الدائم أو البقاء تحت الحكم الإسرائيلى الغاشم . كما أن الهولوكوست لا يمكن أن يكون ذريعة لمعاملة العرب الموجودين تحت حكمهم بالطريقة نفسها .

لقد أسفرت سياسة إسرائيل فى أن تملى على الفلسطينيين اختيارها لمن يتكلمون باسمهم ، قد أسفرت عن فشل كامل ، وتظل منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . كما أن الأمل الكبير لتسوية شاملة ودائمة للمشكلة الفلسطينية يكمن فى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وتؤيد ماليزيا تماما عقد مثل هذا المؤتمر كما تناشد تلك القوى التى كانت أقوى مؤيد لإسرائيل أن تمارس نفوذها لإقناعها بأن مصالحها الحيوية تتحقق عن طريق الحوار والمفاوضات فى مؤتمر للسلام أكثر مما هى عن طريق التهديد بالقوة المسلحة . والحقيقة أن مؤيدى إسرائيل لابد من أن يتشاركوا فى المسئولية الأخلاقية عن الظلم والأعمال اللاإنسانية التى ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين .

أما فى جنوب أفريقيا فنحن مواجهون بتحديات نظام يحاول أن يجرد بشرا من إنسانيتهم بسبب اللون ، والرد الوحيد من أناس شرفاء على هذه الجريمة التى ترتكب ضد الإنسانية والتى هى إهانة للضمير العالمى ، الرد الوحيد لابد من أن يكون السعى من أجل القضاء الشامل على نظام الأپارتايد الشرير . إن من الضلال أن يعتقد أحد أننا بالإمكان

تطوير هذا النظام إلى شيء أكثر إنسانية ، كما أننا نرى كل يوم مظاهر هذه التفرقة العنصرية فى الفظائع التى ترتكب ضد السوء من أبناء جنوب أفريقيا . ولم تكن ماليزيا مقتنعة فى أى وقت بما كان يقوله البعض إن من صالح السود فى جنوب أفريقيا عدم فرض عقوبات شاملة على نظام بريتوريا ، ومن هنا فإننا نكرر دعوتنا لاتخاذ إجراء حاسم فى شكل عقوبات إجبارية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

واتساقا مع موقفنا ، فقد تعهدنا ببذل الجهد لتقديم المساعدة للسود فى جنوب أفريقيا ودول المواجهة لمساعدتهم على التأقلم مع عدم الاستقرار الذى خلقته جنوب أفريقيا ، ومع الآثار المحتملة التى قد تسببها لهم العقوبات الشاملة . وقد قررت ماليزيا الإسهام بمبلغ ٢مليون دولار أمريكى فى صندوق دعم أفريقيا الذى أنشأته حركة عدم الانحياز لهذا الغرض ، كما ندعو المجتمع العالمى لتقديم دعم سخى لهذا الصندوق الذى ينبغى النظر إليه باعتباره جزءا من معركة شاملة للقضاء التام على نظام الاضطهاد العنصرى .

كما يقدم الاتفاق على التسوية الشاملة فى جنوب غرب أفريقيا وعدا لناميبيا بتحقيق حريتها واستقلالها ، كما نتمنى أن تتحلى كل الأطراف بروح المرحلة لتحقيق السلام والحرية لشعب ناميبيا الذى عانى طويلا . ولأننا على علم بسجل نظام بريتوريا فى استغلال أى فرصة لمواصلة قبضته الحديدية على ناميبيا ، فلابد من أن نواصل الضغط العالمى الذى لا يلين على ذلك النظام لكى يحترم تعهداته .

فى الوقت نفسه لابد من أن يستمر دعمنا لجبهة «سوابو» دون تردد ، وقد رأينا كيف أن نجاحات هذه الجبهة على أرض المعركة فى ناميبيا ، قد أجبرت نظام بريتوريا أن يوافق على مضض على التفاوض لحل المشكلة . لابد إذن من مواصلة الضغط لكى يمنع جنوب أفريقيا من النكوص عن وعودها .

لقد كانت قضية كمبوديا موضوعا للنقاش فى كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى السنوات التسع الماضية ، وبتأييد من أغلبية كبيرة من الأعضاء ،

دعت الجمعية العامة مرارا وتكرارا للانسحاب الكامل للقوات الڤيتنامية واستعادة استقلال وسيادة ووحدة الأراضى الكمپودية والحفاظ عليها ، وتأكيد حق شعبها فى تقرير مصيره . إن القضايا الرئيسية فى مشكلة كمپوديا لابد من أن تكون واضحة ، قوات ڤيتنام لابد من أن تنسحب من هناك ولا ينبغى السماح لڤيتنام بالتعتيم على هذه المسألة ، ويجب ألا تكون هناك أية شروط . يجب أن يواصل المجتمع الدولى والآسيان الدعوة لمنع عودة السياسات المدانة من الجميع ومواجهة ممارسات الماضى القريب . لابد من طمأنه الشعب الكمپودى إلى أنه سوف يكون متحررا من رعب الماضى . إن عملية المصالحة الوطنية تحت القيادة الرشيدة لصاحب السمو الأمير نوردوم سيهانوك لن تعالج الانقسامات بين الأطراف الكمپودية المختلفة فقط ، ولكنها سوف تعيد إلى ذلك البلد المضطرب سيادته واستقلاله كذلك . ولقد أسفر البحث الدائب عن حل عن طريق مجموعة الآسيان ، أسفر عن معيار مهم للنجاح بانعقاد مؤتمر چاكرتا غير الرسمى فى شهر يوليو . هذا المؤتمر كان مبادرة إقليمية وعلامة مهمة على طريق عملية إيجاد حل سياسى شامل للمشكلة الكمپودية . لابد من تمكين هذه المبادرة من الاستمرار ، كما أن المناخ الدولى الحالى مبشر تماما بأن تجتمع الأطراف المعنية فى المستقبل القريب للوصول إلى اتفاق على جميع القضايا . إن ماليزيا ترحب بالجهود التى تبذلها حركة عدم الانحياز لاستكمال الجهود الإقليمية بخصوص كمپوديا .

إن السلام فى كمپوديا سوف يسهم إلى حد كبير فى سلام وأمن المنطقة ، وسوف يمهد الطريق لمزيد من العلاقات التعاونية بين دول جنوب شرق آسيا وخاصة بين دول مجموعة الآسيان وڤيتنام ، ونأمل أن يأتى السلام الذى نسعى إليه بمناخ استقرار وتعاون إقليمى ، يمكننا أن نحقق ، مبكرا ، آمال المنطقة فى السلام والحرية والحياد فى جنوب شرق آسيا . لقد نجم عن الغزو والاحتلال الڤيتنامى لكمپوديا تشريد عدد كبير من البشر ، بالإضافة إلى أن تدفق سكان القوارب من ڤيتنام والذين يبحثون عن فرص أفضل فى أماكن أخرى ، هذا التدفق قد أضاف ، على مدى عدة سنوات ، مشكلات خطيرة لدول مثل

ماليزيا وتايلاند وغيرها . وفى الفترة الأخيرة توصلت ماليزيا إلى تفاهم مع حكومة فيتنام تقبل فيه الأخيرة ترحيل سكان القوارب أولئك فى ماليزيا من غير المؤهلين لإعادة توطينهم فى بلد ثالث ومنع خروج جديد . ومن دواعى سرورنا أن نذكر أن فيتنام قد وافقت على المشاركة فى الاجتماع التحضيرى الذى نتمنى أن تستضيفه ماليزيا بهدف التحضير للمؤتمر الدولى الأول للاجئى الهند الصينية وسكان القوارب .

وفى أمريكا الوسطى ، هناك الآمال الكبار التى أذكاها اتفاق اسكويبيولاس للسلام والتى لم تتحقق ، إن طموحات شعوب أمريكا الوسطى من أجل السلام والحرية والعدل تظل رهن إملاءات الانقسامات الدولية والخارجية فى المنطقة . إن الإجراءات القسرية المفروضة على المنطقة من خارجها تعقد المشكلات ، وينبغى ألايسمح باستمرارها ، وكلنا أمل بأن تحظى عملية السلام بدفعة متجددة من قبل القادة الذين ساعدت رؤيتهم الحصيفة على توقيع اتفاق اسكويبيولاس .

بإثارة قضية «انتاركتيكا» فى الأمم المتحدة ، كانت ماليزيا والدول ذات التوجه نفسه يريدون لفت الأنظار إلى الأهمية البيئية والمناخية والعلمية الكبيرة لهذه القارة بالنسبة للعالم ، ونحن نتطلع بإخلاص لوجود آلية دولية يكون لديها صلاحية كاملة لخدمة مصالح البشرية ولفائدتها . ومن أسف أن يعقد مؤتمر مؤخرا لتنظيم أنشطة الموارد المعدنية لأنتاركتيكا ، مع إهمال تام لقرارات الأمم المتحدة بتعليق المفاوضات بهذا الخصوص إلى أن يحين الوقت لمشاركة كل أعضاء المجتمع العالمى فى تلك المفاوضات . ولا نستطيع أن نفهم سببا لهذا التسرع ، حيث إن جميع المعادن التى من المحتمل وجودها فى أنتاركتيكا يمكن أن تكون موجودة بوفرة فى أماكن أخرى . ومن أسف أيضا أن نداءات الجمعية العامة للقيام بإجراءات عاجلة لإبعاد نظام جنوب أفريقيا عن المشاركة فى اجتماعات الأطراف الاستشارية لم يتم الأخذ بها . إن انتاركتيكا تمثل بالنسبة لنا معيارا لاستمرار الأطراف الاستشارية بالمبادئ الأساسية التى تطورت من خلال جهود مشتركة واكتسبت انتشارا عاما

فى مسار عملية التحول الديمقراطى للعلاقات والمؤسسات الدولية ، كما نظل موقنين بأن نظاما لاتاركتيكا يقوم على مثل هذه الأسس ، سوف يعكس ويستجيب بشكل أفضل لمنظمات عصرنا ، عن ذلك الذى يتأسس على الظروف والاعتبارات الموصومة بالمغامرة الكولونيالية .

كما أن قضية نزع السلاح لابد من أن تظل على رأس جدول أعمال هذه المنظمة ، وأن تحظى باستمرار بالاهتمام العاجل للمجتمع الدولى ، إن الخطر الذى يهدد البشرية لا ينبع فقط من تكديس وتطوير الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، وإنما ينبع أيضا من ترسانات الأسلحة التقليدية التى تنمو باستمرار . كما أننا محاصرون الآن أيضا بمشكلة النفايات الذرية والسامة التى يتم دفنها فى الدول النامية . إن جهودنا لتحديد ونزع السلاح لابد من أن تستمر على كل الجبهات ، كما أن التحسن العام فى مناخ العلاقات الدولية هو شرط أساسى لأى نجاح فى هذا المجال . وقد تحققت بداية مهمة بتوقيع اتفاق خفض القوات النووية المتوسطة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى شهر مايو من هذا العام . وهو يعتبر تقدما من شأنه أن يتمخض عن تخفيض فى الأسلحة الاستراتيجية وأساليب التحقق الإضافية المطلوبة لتحقيق وقف كامل للتجارب .

وبينما ينبغى أن تتحمل القوتان العظميان اللتان تمتلكان أكبر ترسانة للأسلحة النووية ، المسئولية الأساسية لإحداث تقدم فى نزع السلاح النووى ، فإن المحاولات متعددة الأطراف لابد من أن تقدم إسهاما مهما فى تحقيق أهداف البشرية من أجل عالم أكثر أمنا ، عن طريق تحديد ونزع السلاح .

ويؤسفنا أن نتيجة الدورة الخاصة الثالثة للجمعية العامة والمكرسة لنزع السلاح لم تف بتوقعاتنا العالمية ، وبالرغم من ذلك تظل على أمل فى أن التحسن المضطرد فى المناخ العالمى سوف يثمر عن الإرادة السياسية اللازمة لنجاح مثل هذه المبادرات متعددة الأطراف ، والتى تقدم أفضل فرصة لتسوية حقيقية ولتوفيق حقيقى بين مصالح الجميع . إن الموارد التى نجت

نتيجة النجاح الذى تم تحققه فى نزع السلاح ، يمكن أن تكون مصدرا للتمويل اللازم للأعمال الإنسانية والاستثمارات المنتجة فى التنمية الاقتصادية للدول النامية .

إن الفضاء الخارجى الذى نؤكد على أنه إرث عام للبشرية يجب أن يقتصر استخدامه على الأهداف السلمية ، ونحن نحث على أن المفاوضات لمنع عسكرة الفضاء الخارجى يجب أن تبدأ بشكل جاد ، كما تود ماليزيا أن تؤكد دعمها لتوقيع اتفاق باكر لحظر كامل على الإنتاج والبحث العلمى على جميع الأسلحة الكيماوية وتكديسها واستخدامها .

ربما تبدو القضايا المطروحة أمام هذه الدورة قضايا بالية لأنه سبق وأن نوقشت مرارا وتكرارا على مر السنين ، ولكن كونها بالية لا يعنى بالضرورة أنها غير ذات صلة أو ليست ملحة ، بل على العكس من ذلك . إن حل مشكلات اقتصادية من قبيل إقامة بيئة تجارية أفضل وأكثر عدلا ، وإعادة بحث دور ووظائف المؤسسات المالية متعددة الأطراف ، ومراجعة وإعادة تخطيط نظام سعر الصرف العالمى ، وحل مشكلة الديون العالمية ، كل ذلك يمكن أن يكون بدايات إيجابية لبرنامج عمل الأمم المتحدة فى المجال الاقتصادى .

ماليزيا منتج رئيسى للسلع التى تعتمد أيضا ، وبقوة ، على تصدير البضائع المصنعة ، وهى تعول كثيرا على اجتماع أوروجواى الخاص بمفاوضات التجارة متعددة الأطراف . وبينما يهدف هذا المؤتمر إلى محاولة الإبقاء على نظام عالمى مفتوح للتجارة وينمى تحريرها ، إلا أننا قلقون أيضا بشأن التوجه المعاكس الذى يهدف إلى التكامل المتزايد الذى يؤدى إلى إقصاء أكبر . وأملنا أيضا ألا تعوق نوايا المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتحقيق سوق داخلية مشتركة بنهاية ١٩٩٢ ، الجهود التى ترعاها الأمم المتحدة بهدف المزيد من تحرير التجارة . ومن أجل الحفاظ بشكل فعال على بيئة تجارية عالمية متحررة ، فإن الدول المتقدمة بخاصة ، لابد من أن تكبح الضغوط المحلية لسياسات الحماية ، والتى ثبت تاريخيا أنها قصيرة النظر . وتؤدى إلى تشويه التجارة وتخنق النمو والتوسع .

ويصرف النظر عن القيود والتوجهات الحمائية ، لابد من أن تتفق دول العالم التى

تقوم بالتجارة على عمل أكثر واقعية يعتمد على قاعدة عريضة من أجل إعادة موازاة أسعار العملة . إن الاتفاقيات المقصورة على مجموعة حصرية أثبتت أنها كارثية بالنسبة للدول الأكثر فقرا والتى تضررت عملتها والمزايا التجارية القليلة لديها . إن مصالح الدول الصغيرة يمكن خدمتها جيدا بتمثيلها فى تلك التجمعات عند تناول قضايا تؤثر عليهم .

إن أزمة الديون شديدة الإرهاق بالنسبة للدول المتضررة ، كما أنها تحرف الاهتمامات والطاقات عن الاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية . وبينما قد ازدادت الأزمة تفاقما فى العام الماضى ، ألا أننا نرى أملا فى مبادرات بعض البنوك التجارية لإسقاط قروضها ، وفى الحكومات التى حولت بعض قروضها الرسمية إلى منح كاملة . إن اقتراح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – بخصم ٣٠٪ من الديون التجارية المعدومة المستحقة على أكثر من ١٥ دولة مدينة ، يستحق أن يكون موضع اعتبار . لابد من أن يكون هناك دور للبنك الدولى ولصندوق النقد الدولى لتصميم ووضع تسهيلات من أجل إعادة هيكلة الديون . الاقتراحات كثيرة ، ولكن على المجتمع الدولى أن يبحث الوسائل العلاجية المختلفة للتخفيف عن تلك الدول التى تحمل أعباء لا طاقة لها بها . وقد قدمت الأمم المتحدة منبرا للتعايش التفصيلى لأزمة الديون وأسهمت فى البحث عن حلول ، كما تؤيد ماليزيا تماما جهود الأمم المتحدة بهذا الخصوص وكذلك التوصيات الأخيرة للجنة إنقاذ أفريقيا من أجل زيادة التدفق المالى بشكل كاف على القارة لضمان عمليات الإصلاح والتنمية .

قبل عامين ، تحدثت فى الدورة ٤١ لهذه الجمعية عن مبادرة الدول النامية لإنشاء لجنة خاصة بالجنوب ، وقد أنشئت اللجنة منذ ذلك الحين لكى تقدم إضافة وتكاملا مع الجهود الأخرى للقيام بتحليل جديد وموضوعى للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التى تواجه الدول النامية ، ومحاولة تحديد مجالات التعاون العملى والمفيد للجميع بين دول الجنوب . ومن المشجع أن أشير هنا إلى أن اللجنة تتابع بقوة المسئوليات المنوطة بها منذ أن بدأت عملها فى شهر يونيو من العام الماضى .

إن المؤتمر الدولى الخاص بسوء استخدام وتهريب المخدرات والذى عقد فى ڤيينا فى يونيو ١٩٨٧ قد أعاد إلى الـ ١٣٨ دولة المشاركة فيه الاهتمام بمدى حجم واتساع مشكلة المخدرات فى العالم . كما أن عجز المجتمع الدولى الواضح عن مقاومة خطر المخدرات جعلهم يدركون أنه لن يكون هناك حلا ناجحا للمشكلة دون إرادة سياسية واضحة للدول والعمل معا لمواجهتها . وهكذا فإن تبنى المؤتمر لإعلانه السياسى والمخطط الشامل والصارم على الأنشطة المستقبلية يمثل كفاحا جماعيا للقضاء على سوء استخدام المخدرات وتهريبها ، ويسر ماليزيا أن تقدم التهنئة للأمم المتحدة ولسكرتيرها العام على هذا النجاح . لابد من المحافظة على قوة الدفع التى صنعها المؤتمر فى العام الماضى ، وبهذا الخصوص ترحب ماليزيا بعقد مؤتمر مطلق الصلاحية بشأن الاتفاقية الجديدة ضد تهريب المواد المخدرة فى ڤيينا فى الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر من هذا العام لتبنى الاتفاقية الجديدة التى سوف تسد ثغرة مهمة وتمهد للمزيد من العمل ضد مهربى المخدرات .

يقلقنا دائما أن يكون هناك تفاوت واضح بين الأغنياء والفقراء فى داخل أى دولة ، ولكن فى بعض الدول لا يوجد مثل هذا التفاوت حيث الكل فقراء . ولو طلب منا أن نتخيل شكل الفقر فى تلك الدول ، سيكون من الصعب جدا تصور ذلك بدقة ، إلا أننا لسنا فى حاجة للتخيل أو التصور ، فنحن نرى الآن وبالتفاصيل الملونة المصحوبة بالصوت والحركة حجم الفقر الإنسانى الرهيب . نشاهد أطفالا أحياء يلتهمهم الذباب بمعنى الكلمة ، نرى هياكل عظمية تترنح ، نرى مرضى ونتعجب كيف هم على قيد الحياة . حتى وإن كان علينا أن ننفق البلايين على الأسلحة وللحفاظ على جمال الطبيعة والأشجار والغابات وأنواع الحشرات النادرة ، فليس لنا عذر فى يومنا هذا وعصرنا هذا فى أن نسمح بمثل هذا البؤس الإنسانى أن يحل بالملايين من إخواننا فى الإنسانية .

إن استجابة ملايين الناس العاديين لمساعدة الفقراء الذين يعانون ، لهو أمر جدير بالثناء والتقدير ، إلا أن المهمة أكبر من أن تترك لجهود الإحسان الارتجالية . الحل فى إيجاد

هيئة كاملة تعمل طول الوقت لمقاومة جحيم الفقر . إن حضارتنا هذه ستكون محل إدانة من الأجيال القادمة ، إذا كنا قد استطعنا أن نرسل إنسانا إلى القمر ولا نستطيع أن نقدم مساعدة كافية للمحتاجين على الأرض بجزء ضئيل من التكلفة .

اللامساواة هي آفة المجتمع الإنساني ، والديمقراطية التي يزعم الكل أنه يريدها مرتبطة بالمساواة والإنصاف ، وبينما يطلب من الحكومات أن تكون ديمقراطية ، نلاحظ غيابا للديمقراطية بين الدول . في المجتمع الدولي ، الأقوى والأغنى يستغل الضعيف والفقير . لا يحدث ذلك بالمعنى الاقتصادي فقط بل والسياسي أيضا . الأيديولوجيات والفلسفات إلى جانب نظم القيم تفرض فرضا على الدول الفقيرة باسم الديمقراطية . وكما هو الأمر بالنسبة للدعاة الدينيين المتعصبين ، فإن المتعصبين للديمقراطية ليسوا ضد استخدام وسائل لا ديمقراطية وقسرية لفرض نوع الديمقراطية التي يريدون على الضعفاء والفقراء ، وتنتج عن رفض الإذعان كل أنواع لوي الزراع اقتصاديا وسياسيا .

الديمقراطية لابد من أن توفر حق الاختيار . ليس لأحد حق احتكار الشكل الديمقراطي الذي يريده الآخر . والمؤكد أن لا أحد ينبغي له أن يفرض اختياره وفهمه على غيره . وبينما قد تستخدم وسائل فظة وعنيفة لإجبار الدكتاتورية على الاستسلام لقوى الديمقراطية ، فإنه سيكون من المأساوي أن تدمر دول ديمقراطية لأن من يتصورون أنفسهم ديمقراطيين لا يرونها ديمقراطية بما يكفي ، هذا التوجه ، توجه أنا أكثر منك تقوى ، لا يتماشى مع المثل الجديدة .

لقد أخذت الديمقراطيات الغربية مئات السنين لكي تنضج ، فلا تتوقعوا من المناطق المستعمرة التي حكمت بأسلوب استبدادي على مدى قرون بواسطة الديمقراطيات الغربية ، لا تتوقعوا منها أن تتحول إلى ديمقراطيات كاملة بين عشية وضحاها .

كلي ثقة من أن هذه الدورة الثالثة والأربعين ستكون مفيدة ومثمرة ، لأن الوقت والظروف لم يكونا مواتيين أكثر مما هما الآن ، ومؤسستنا المتعددة الأطراف تقف على موجة

ثابتة من المصداقية ، فإذا كنا قد سئمنا الحروب والصراعات وأصبحنا مستعدين لتحويل سيوفنا إلى محاريث ، سيكون بإمكاننا تكريس طاقاتنا الجماعية من أجل التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

إن التحدى القادم أكثر هولا ، وهو قدرة هذه المؤسسة على أن تصارع قضية الخلل الاقتصادى الدولى فى إطار الحاجة إلى إدارة عادلة للموارد . يجب أن يكون هدفنا المشترك هو ضمان أن يكون العقد الأخير قبل دخولنا فى الألفية الثالثة عقد سلام وبناء من أجل الجميع .

١٦- الدَّوْرَةُ الْوَاحِدُ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ (*)

على مدى السنوات العديدة الماضية ، ونحن نشهد ترديا مضطردا فى أوضاع الأمم المتحدة ، فهل نقف وننظر إلى هذه المنظمة وهى تنجرف بعيدا عن طبيعتها على نحو قد لا تنجو منه ، أم أن علينا أن نعمل فى سبيل الهدف المشترك لإعادة الحياة والمعنى لها؟ وإذا حكمنا بناء على ما قيل على لسان الكثير من زعماء العالم البارزين إبان الدورة التذكارية الأربعين التى عقدت فى العام الماضى ، فإننا سنبدو متفقين جميعا فى قلقنا على ألا نترك هذه المنظمة تعانى من مصير قد يكون مشابها لسلفها عصبة الأمم . وبفضل الإفادة من طبيعة ما حدث ، فإننا نعرف جميعا سبب فشل عصبة الأمم وما نتج عن ذلك . وربما يكون من الحكمة أن نتأمل نتائج وجود أمم متحدة أصبحت متآكلة لدرجة أن يصبح لقاؤنا هنا مرة كل عام سقطا لا معنى له لكى نقول ما لدينا ، ثم نعود لننسى كل شىء حتى موعد الدورة التالية . وإذا لم تتخذ خطوات حقيقية بناءة لإصلاح الوضع ، فإن هذا الانحدار سوف يستمر إلى أن يصبح وجود الأمم المتحدة ذاته موضع شك ، لأنه ، فى التحليل الأخير ، إذا كانت هذه المنظمة لا تخدم أحدا ، فلماذا الاشتراك فيها من الأصل؟

بالنسبة للغالبية منا ، نحن الدول الصغيرة النامية ، فإن عالما بدون الأمم المتحدة ، لهو أمر لا يمكن تصوره . والواقع أن كثيرا من الدول هنا مدينة باستقلالها لعمل لجنة تحرير المستعمرات التابعة للأمم المتحدة ، كما أن الأمم المتحدة بالنسبة لنا أكثر من مجرد رمز . فى هذه المنظمة يوجد أملنا فى غد أفضل وفى العدل والسلام والاستقرار والرفاهية لكل البشر . من هنا يصبح من الضرورى والملح أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة بطبيعتها وأن يقوى دورها ولا تترك عرضة لمصالح دول مفردة أو تكتلات . وبالرغم من شكوك البعض بالنسبة للأمم

(*) كلمة فى رئاسة الدورة الواحد والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . نيويورك ٢٩ سبتمبر ١٩٨٦م .

المتحدة ، دعونا لا ننسى أنها لا يمكن أن تكون إلا على النحو الذى نريد .

والحقيقة أن عددا قليلا من الدول الغنية والقوية ، وبالرغم من تحديات «الأغلبيات التى تتم بشكل آلى» والقرارات «المتطرفة» والتى «لا جدوى منها» ، الحقيقة أن هذه الدول هى صاحبة اليد الطولى فى تشكيل الأمم المتحدة ، وإذا كانت الأمم المتحدة تبدو على نحو أقل مما هو منتظر ، فإن المسئولية الكبرى تقع على عاتق تلك الدول الغنية نفسها ، والتى ربما تتصور الأمم المتحدة كيانا يخدم أهدافا معينة لتحقيق مصالح معينة .

وللتأكيد ، فإن المسئولية تقع بالطبع أيضا على الدول الصغيرة النامية ، فالاعتبارات المبنية على خطوط أيديولوچية أو سياسية فقط ، لا يمكن أن تسهم فى إيجاد حلول ذات قيمة . ونحن كدول صغيرة نامية لابد من أن نظل شديدى الحساسية بالنسبة لمسئولياتنا تماما ، كما نتمنى أن تؤسس الدول المتقدمة والقوية قراراتها على مزايا قضية ما ، محكومة بمبادئ رئيسية بالنسبة لمثل الأمم المتحدة . نحن فى حاجة إلى أن نضبط الأغلبية التى نتمتع بها وتوجيهها نحو ما هو ذو صلة وعملى وواقعى ، والأهم من ذلك هو ألا نسمح لأنفسنا بأن نكون وكلاء ونؤسس قراراتنا على ارتباطات أيديولوچية أو مصالح تكتلات دون اعتبار للمبادئ فى ذلك . كما يوجد بيننا أيضا من يتملقون تلك المبادئ بالكلام ، إلا أنهم يصابون بالخرس عندما يناسبهم ذلك وعندما تداس تلك المبادئ بالأقدام . وهناك قلة بيننا لا تقيم وزنا للمبادئ وتنتهك وحدة الأراضى الإقليمية وسيادة الدول الأصغر والأضعف عن طريق اللجوء إلى السلاح والقوة المسلحة . دعونا نحن الدول الصغيرة نمارس مسئولياتنا كأعضاء فى هذه المنظمة بنضج ورصانة وبروح العدالة واللعب النظيف .

وليس من سبيل المصادفة أن تصبح بعض الدول التى أسست ومهدت الطريق للأمم المتحدة ، أقل حماسا لهذه المنظمة مع زيادة العضوية الناجمة عن التحرر من الاستعمار . حينذاك ، بدأ يظهر الكلام عن «استبداد الأغلبية» وعن أغلبيات العالم الثالث «الآلية» ضد مصالح دول بعينها . وفى الوقت نفسه أصبح سائدا ، كما كان فى بعض الدوائر ، تشويه

سمعة الأمم المتحدة باتهامات من قبيل «الموازنات المتضخمة» و«القرارات المتطرفة» و«عديمة القيمة» .

الواقع أنه من التبسيط المخل وربما المدمر ، الادعاء بأن الأمم المتحدة ليست فى حاجة إلى إصلاح ، أو أن من المستحيل أن نجعلها أكثر كفاءة ، والمؤكد أن بعض الترهل قد أصابها بمرور السنين ، ولابد من إزالته . لابد من إعادة النظر فى كفاءة المنظمة على نحو دورى من أجل تعزيز دورها ، إلا أن الدافع لإصلاح الأمم المتحدة لابد من أن ينبنى على المبادئ الموجودة فى ميثاقها .

وبينما يبدو أن الأمم المتحدة لم تنج من آثار الكساد العالمى ، إلا أن إرجاع الأزمة المالية الحالية إلى تأخر الدول الأعضاء فى تسديد التزاماتهم ، سيكون تشويها كبيرا للحقائق . إن أزمة السيولة المالية الحالية هى نتيجة لحجب الإسهامات المنتظمة للمنظمة من ناحية ، ونتيجة لسكرتارية متضخمة من ناحية أخرى . وفى الوقت الذى نثنى فيه على جهود مجموعة الثمانية عشرة لتخفيض مستويات الموظفين فى السكرتارية ، ولترشيد الموازنة والإدارة فى المنظمة ، إلا أننا لا نوافق على أى رأى بأن الإسهامات الإجبارية على أى عضو يمكن أن تتوقف بهدف فرض قبول شروط مقررة من جانب واحد عن طريق التشريع الوطنى فى دولة ما . إن أى قواعد أو أساليب قائمة أو قد يبدو بغيضة فى رأى أى دولة من الدول الأعضاء ، كما أن أى جهد لإصلاح تلك القواعد لابد من أن يتم تناولها من خلال إجراءات متفق عليها وطبقا للنظام القائم . إن أى إشارة أو اقتراح بأن أى دولة كبيرة أو صغيرة يمكنها أن تفرض شروطا منفردة ، لا يمكن إلا أن يودى إلى سوابق صعبة لا تتفق مع روح الميثاق الذى تأسست عليه الأمم المتحدة . والقواعد والإجراءات المبنية على مثل هذا المفهوم الأساسى عن المساواة بين الدول لا ينبغى المساس بها ، لأن ذلك كان أحد العمد الأساسية التى قامت عليها المنظمة . ومهما كان عدم رضائنا عن الأمم المتحدة ، إلا أن عضوية هذه المنظمة تتطلب منا القبول بمبادئ أساسية معينة ، وأن نعمل طبقا لقواعد أساسية متفق

عليها . إنها بالأحرى عملية السعى إلى التفاهم والإجماع لحل تلك المشكلات العملية المضنية ، والمستهلكة للوقت التى تواجه العضوية العامة .

وبينما نسمع الكثير من النقد من دوائر مختلفة لعدم فعالية الأمم المتحدة ، إلا أنهم يظلوا صامتين عن بعض القضايا التى فشلت فيها المنظمة ، ليس لأنها لم تحاول ، وإنما كان فشلها بسبب عقبات تعوق تنفيذ ما اتخذته من قرارات بشأن تلك القضايا . ولنقلها ببساطة ، إنها فشلت بسبب مواقف القوى الكبرى .

ونحن غاضبون لأننا بالرغم من الجهود المبذولة على مدى سنوات طويلة لوضع نهاية لنظام الأپارتايد فى جنوب أفريقيا ، إلا أنه ما زال موجودا يتحدى كل مبادئ ومفاهيم الإنسانية . لا أحد منا ينكر أن ما يحدث فى جنوب أفريقيا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية ، ولكنه موجود لأن قلة من الدول الغنية والقوية التى يمكن أن تفعل الكثير لتعريته ، لن تسهم بأى شكل ذى قيمة لوضع نهاية لذلك النظام الشرير . هذه الدول التى تدين الأپارتايد من ناحية ، نجدها من ناحية أخرى تواصل منحه القدرة على البقاء برفضها تجنب السياسات المبنية على «التعهد البناء» و«الإقناع الهادئ» والتى من الواضح أنها قد فشلت . إلا أن تلك الدول نفسها معروفة بأنها تطبق الحصار البحرى عندما تريد حل مشكلاتها الخاصة .

إن نظام الأپارتايد قد حول التفرقة العرقية إلى مؤسسة بغرض السيطرة الكاملة على السود من قبل أقلية بيضاء ، والإبقاء على ذلك ، وتثبت التطورات الأخيرة فى جنوب أفريقيا بما لا يدع مجالا للشك أن پريتوريا لن تقتنع بالتخلى عن سياسة الأپارتايد ، فالنظام ملتزم بالفعل ، وبكل الإصرار والعناد ، بفرض وممارسة الاضطهاد العنصرى ، هكذا فإن مواصلة سياسة مثل «التعهد البناء» سوف يعنى فقط إرسال إشارات خاطئة إلى پريتوريا .

إن السبيل الموجود أمامنا الآن هو أن نعكف بجدية على العقوبات ، وقد كان هناك جدل كبير من قبل دول بعينها بأن العقوبات ليست مؤثرة وأنها سوف تفرض صعوبات

اقتصادية على دول المواجهة وتزيد الموقف سوءا بالنسبة للسود فى جنوب أفريقيا ، صحيح أن العقوبات لن تكون غير مؤلمة بالنسبة للدول الأفريقية المجاورة وللسود فى جنوب أفريقيا ، ولكن المؤكد أن الإهانات التى عانوا منها طويلا فى ظل الأپارتايد هى أكثر ألما ولا يمكن مقارنتها . بالإضافة إلى أننا إذا كنا مصرين حقا ، فإن هناك الكثير الذى يمكن القيام به للتخفيف من هذه المعاناة ولتحقيق نتائج على نحو أسرع .

إن السود فى جنوب أفريقيا ودول المواجهة يعرفون ما يريدونه ، القوى الاستعمارية قد شكلت اقتصادات تلك الدول بحيث تجعلها معتمدة تماما على جنوب أفريقيا ، وهكذا فإن انتقام نظام پريتوريا سهل ومؤثر ، ويصبح أكثر تأثيرا باستعداد جنوب أفريقيا لتخريب خطوط الاتصال وخاصة بالنسبة للدول ذات الحدود المغلقة ، كما يساعد جنوب أفريقيا فى ذلك المتمردون الذين تتعهدهم بعض الدول .

لقد قررت قمة عدم الانحياز فى هرارى إنشاء صندوق تكافل من أجل جنوب أفريقيا ، إلا أن مساعدة العالم الغربى واليابان ضرورية إذا كنا نريد للمساعدة أن تكون مؤثرة وفعالة . أثناء حصار برلين ، ثم إقامة جسر جوى لكسر الحصار ، ولابد من كسر حصار جنوب أفريقيا بالطريقة نفسها وبالإصرار نفسه من قبل دول العالم المحبة للحرية . عاجلا أو آجلا لابد من أن يسقط نظام الحكم فى پريتوريا وسياسته العنصرية ، ودعونا نعمل جميعا لكى يكون ذلك عاجلا وليس آجلا ، دعونا نصمم على كل ما نستطيع من مساعدة وذلك بحصار جنوب أفريقيا والعمل على ضمان وصول المعونات لدول المواجهة .

لقد حان الوقت لكى تقوم الدول التى تدعى المبادئ الكبرى والمستعدة دائما لإدانة وربما تدمير دول العالم الثالث بسبب قمع الحريات المزعوم ، حان الوقت لكى تقوم هذه الدول بترجمة هذه الشعارات إلى عمل . لابد من أن يتحرر جنوب أفريقيا ، ولابد من أن تعود ناميبيا إلى أصحابها على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ دون ربط ذلك بشىء آخر ، إذ ليس من المقبول أن تظل ناميبيا رهينة بسبب ما يدعى بـ«جرم» دولة مختلفة تماما .

والقضية الفلسطينية مسألة أخرى ، فشلت هذه المنظمة فى أن يكون لها أى أثر عليها ، بالرغم من أن هذا الموضوع يظهر بشكل منتظم على جدول الأعمال منذ إنشاء الأمم المتحدة تقريبا . وقد نتج عن العجز عن حل هذه المشكلة أن بقيت منطقة الشرق الأوسط بكاملها فى حالة اضطراب مستمر .

لقد بدأت مشكلة فلسطين بإنشاء دولة إسرائيل على حساب طرد شعب فلسطين ، وحيث إن إسرائيل مدينة بوجودها لقرار من الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٨ دافعت عنه ودعمته القوى الكبرى ، يكون من اللازم على تلك القوى نفسها -إن لم يكن على إسرائيل- أن تدافع عن قرارات الأمم المتحدة التالية بخصوص القضية نفسها وأن تدعمها .

لا يمكن أن نعيد عقارب الساعة إلى الوراء ، ولابد من أن نقبل الحقيقة ، وهكذا أيضا يفهم الشعب الفلسطينى حقيقة وواقع تاريخه وتقاليده وثقافته وهويته الوطنية . وهى حقيقة أيضا أن الفلسطينيين قد تم تحويلهم إلى أمة من اللاجئين وعلى مدى جيلين وهم يولدون فى معسكرات اللاجئين ويتعرضون للمطاردة والاضطهاد والقصف والامتهان . نحن نشهد بالفعل عملية إبادة جماعية يتعرض لها الشعب الفلسطينى . فإسرائيل تحصل على ما يشبه التصريح الكامل بالقيام بما تريد عن طريق دعم وحماية القوى العظمى التى يمكنها أن تحبط أية محاولة من المجتمع الدولى من أجل حل قائم على العدل . والواضح أنه فى غيبة سياسة منصفة من قبل القوى العظمى ، فإن الأمم المتحدة لن يمكنها أن تعمل . حدود إسرائيل سوف تستمر فى الاتساع ، تقوم بضم أراض عربية كما تريد ، وأى عمل تقوم به مهما كان مروعا سيتم تبريره بزعم حماية أمنها القومى .

ومن ناحية أخرى فإن الشعب الفلسطينى لا يتمتع بأى دعم مثل إسرائيل بسبب موارده المحدودة . وفى الوقت نفسه عليه أن يواجه إعلاما معاديا يسيطر عليه الصهاينة . وعلى الفلسطينيين -بعكس الإسرائيليين- أن يواجهوا كل أنواع التحيزات فى كفاحهم من أجل حقوقهم وهويتهم . وفى هذه العملية يجد الفلسطينيون أنفسهم مدانين دائما من قبل

العالم الذى يتجاهل حقيقة كون إسرائيل نفسها صنيعة الإرهاب ، وأن أعمال الترويع والقتل المستمرة للعرب فى الأراضى المحتلة وغيرها ليست سوى سياسة تقوم على الإرهاب .

وما دمنا بصدد الحديث عن موضوع الإرهاب ، اسمحوا لى أن أقول بشكل حاسم إن بلادنا تقف مع المجتمع الدولى فى إدانته للإرهاب . من المهم فى الواقع أن تنجح الأمم المتحدة فى تبنى قرار إجماعى ضد الإرهاب ، ولابد من أن يمتد قلقنا إلى أعمال الإرهاب التى تمارسها الحكومات . وبينما لا ينبغى أن نكون انتقائيين فى إدانتنا للإرهاب ، دعونا لا نتجاهل حقيقة أن سياسات مثل تلك التى تمارسها اسرائيل تقوم على الإرهاب وتفتح الباب لانتقام يقوم على سيكولوچيا الإرهاب نفسها . وإذا كان لنا أن ندين الإرهاب وأن نعمل ضده ، فلا ينبغى أن نكون انتقائيين ولا أن نلجأ إليه كإجراء مضاد .

فى كثير من الأزمات الكبرى التى تواجه العالم نجد أن أغلبية الدول تقف موقف المتفرج غير قادرة على العمل أو التأثير ، وربما فقط باستثناء غضبنا الأخلاقى أو المناشدة والاستغاثة . حتى فى بعض الحالات التى قد تبدو الصراعات فيها محدودة ومحلية ، فإن أيدى اللاعب الرئيسى تعمل على إذكاء الصراع بشكل مستتر . وربما يكون عجزنا عن الفعل أشد عندما تكون قوة كبرى متورطة وتتجاهل كل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ولكننا بالرغم من ذلك ينبغى علينا باعتبارنا دولا صغيرة نامية ، أن نواصل رفع أصواتنا ضد أى بادرة لانتهاك أو تجاهل مبادئ مهمة مثل السيادة الوطنية وسلامة حدود الدول ، فنحن ، الدول الصغيرة ، كلنا معرضون لأن نصبح ضحايا .

وقضية أفغانستان مثال آخر دال . دولة مستقلة ذات سيادة يتم غزوها واحتلالها من قبل إحدى أقوى الدول فى العالم . وأن يقوم الاتحاد السوفيتى وهو العضو الدائم فى مجلس الأمن ، وإحدى الدول التى نتوقع منها أن تتعهد قضايا السلام والأمن ، أن يقوم بارتكاب مثل هذا العمل فإن ذلك يجعلنا كلنا فى حالة خوف دائم . لا يمكن أن نتقبل ما حدث فى

أفغانستان باعتباره أمرا واقعا ، ولابد من أن نواصل إدانة الفعل السوفيتي وأفعال الدمى التى يقوم بتحريكها ، تماما كما تواصل أغلبية الشعب الأفغانى مقاومة العدوان والقتال ضده بالرغم من كل الظروف الصعبة وغير المواتية .

وبالمثل ، لا ينبغى أن يذعن المجتمع الدولى لقيام ڤيتنام بغزو كمبوديا ، والحقيقة أنه قد أكد مرارا إدانته لڤيتنام إلا أن هذه الدولة مستمرة فى عنادها ورفض كل الجهود من أجل حل سلمى . وهذا فى الواقع موقف متغطرس ، ساعد عليه الدعم القوى الذى تلقاه ڤيتنام من إحدى القوى العظمى . ومن المثير للسخرية أن مرت هى نفسها بنضال طويل ضد السيطرة الأجنبية ، هى التى تحاول الآن أن تفرض سيطرتها على جار صغير ضعيف .

ومثلما نقف وراء المجاهدين فى أفغانستان ، يجب كذلك أن نقف وراء شعب كمبوديا فى نضاله الباسل . وبينما تحى ماليزيا ومجموعة الآسيان جهود المقاومة الكمبودية بقيادة الأمير نوردوم سيهانوك ، فإننا نشجع دائما على التفاوض من أجل الوصول إلى حل . ونحن نحث ڤيتنام فى هذا السياق على إعادة النظر فى رفضها لاقتراح البنود الثمانية الذى تقدمت به الحكومة الائتلافية لكمبوديا الديمقراطية .

وماليزيا ترى أن اقتراح البنود الثمانية يحتوى على عناصر إطار عمل بناء من أجل مفاوضات يمكن أن تؤدى إلى حل سلمى شامل ، حيث إنه مؤسس على سياسة مصالحة وطنية تضم جميع الأحزاب ، كما تمهد الاقتراحات لانتخابات حرة يمكن أن يشارك فيها كافة الأحزاب أيضا ، والمؤكد أنه اقتراح عادل وعملى ويتفق مع مبادئ تقرير المصير والأمم المتحدة . إلا أن ڤيتنام تبدو مصرة على رفض كل شيء سوى حلها العسكرى .

وفى أمريكا الوسطى نجد القوى العظمى ووكلاؤها فى حالة نشاط ، تحاول أن تشكل حكومات وتقيم دولا كما تريد عن طريق التخريب وإثارة وتوجيه المتمردين . فهل تكون الأغلبية فى هذه المنظمة على خطأ عندما تدين مثل هذه الأعمال؟ وإذا كانت هناك أغلبية «آلية» ، أفلا يوجد أيضا ميل من قبل القوى الكبرى لاستخدام قوتها الطاغية بشكل آلى

عندما لا يروق لهم موقف الأغلبية؟

إن إحدى القضايا المعقدة التى تواجهنا هى قضية نزع السلاح ، وهى قضية تصارعها هذه المنظمة منذ عدة سنوات . ومن الواضح أن هذه المشكلة لا يمكن مواجهتها على نحو مؤثر إلا إذا كانت القوى الكبرى عازمة على أن تصل عن طريق التفاوض إلى وقف الانتشار وإزالة الترسانات النووية فى نهاية الأمر . لقد كدسنا ما يكفى من أسلحة ووسائل لتدمير العالم ، لدرجة أننا إذا قررنا التخلص منها فلن نستطيع ذلك . لقد حكمنا على أنفسنا بأن نظل فى حالة خوف دائم من الإشعاع والدمار ، وقد يكون يوم القيامة أقرب مما نتصور . وإنه لتصور مرعب حقا أن يكون بقاء الجنس البشرى معتمدا على «توازن الرعب» . إن الماليزيين ينعتون بالبربرية لأنهم يطبقون عقوبة الإعدام على المدانين البيض فى جرائم المخدرات بالرغم من أننا نعدم غيرهم للسبب نفسه ، فبم نسمى أولئك الذين يهددون بإفناء الجنس البشرى كله تنفيذا لاستراتيجيتهم فى الحرب؟

من المستحيل خدمة قضية السلام بتبديد الموارد النادرة على الأسلحة النووية ، وإذا أوقفت الدول الكبرى تعزيزاتها النووية ، فلن نطلب منهم إنفاق مدخراتهم للقضاء على الفقر والجوع والمرض . يمكنهم أن ينفقوها على أنفسهم بشتى الطرق ، لأن حتى ذلك سيكون أفضل من التصنيع عديم الجدوى لأسلحة رهيبة يتعذر تدميرها .

منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة فى عام ١٩٨٥ ، تدهور الوضع الاقتصادى العالمى إلى حد كبير ، ويجيء اجتماعنا اليوم فى نيويورك فى وقت محنة اقتصادية شديدة بالنسبة لكل الدول النامية تقريبا . إن ضعف اقتصادات الدول النامية فى الأشهر الأخيرة لم يسبق له مثيل فى المدى الذى وصل إليه . أعباء الديون على الدول النامية فى أعلى مستوياتها ، بينما تزداد شروط التجارة سوءا بالنسبة لنا . إننا لا نريد أن نلقى باللوم على الدول الغنية بسبب كل مشاكلنا ، إلا أنه تظل هناك حقيقة واضحة ، وهى أن أعمالهم هى أساس أزمتنا الاقتصادية غير المسبوقة . ولنأخذ مثلا الديون القومية كمثال ، عندما كانت

الدول السبع الغنية تواجه خللا فى ميزانها التجارى ، كان الحل لديها هو تحديد قيمة جديدة للين والمارك الألمانى . هناك دول كثيرة فى جنوب شرق آسيا تقترض الين بمبالغ كبيرة ، وارتفاع قيمة الين وحده زاد ديون ماليزيا لليابان بنسبة ٦٠٪ ، بل إن البلاد الأخرى وضعها أكثر سوءا . ولو أن المشكلة هى كثرة الواردات اليابانية إلى أمريكا الشمالية وأوروبا ، لكان ذلك قد ألحق ضررا أقل بالدول الفقيرة فى حال فرض جمارك عالية على الاستيراد . ولكن تحديد قيمة جديدة للين ، والذى سبب ضررا بليغا لاقتصادنا ، لم يفعل شيئا من أجل الحد من واردات السلع اليابانية إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا .

إن الدول النامية كلها تعتمد على تصدير السلع للحصول على النقد الأجنبى ، وجميع السلع الآن أسعارها منخفضة ، وبعضها هبط بأكثر من ٦٠٪ ، وهناك مجموعة من العوامل أدت إلى هذا الهبوط فى الأسعار .

أولا : التكنولوچيا الحديثة جعلت المواد الخام التقليدية غير مطلوبة ، فإما حلت محلها مواد جديدة وأرخص منها ، مثل الألياف الزجاجية التى حلت محل أسلاك النحاس فى التوصيلات التليفونية ، وإما أن الكميات المستخدمة قد انخفضت كثيرا لدرجة أن أصبحت المواد الخام غير صالحة للإفادة منها . هناك إذن حالة إغراق تنشأ وتتفاقم عندما تدعم الدول الغنية إنتاج وبيع سلعها ، بينما الدول الفقيرة لا يمكنها تقديم الدعم بنفس مستوى الدول الغنية ، وبالتالى فهى تفقد كل أسواقها التقليدية .

وإذا كانت شروط التجارة فى الماضى كانت تفرض علينا أن نبيع المزيد والمزيد من السلع لكى ندفع من أجل الأقل والأقل من السلع المصنعة ، فإننا الآن لا نستطيع أن نبيع المزيد من السلع لكى ندفع حتى للسلع المصنعة الأعلى سعرا ، كما أن الحكومات تجد صعوبة متزايدة فى الحصول على نقد أجنبى يكفى لتسديد ديونها .

انهيار أسعار السلع ينتج عنه سلسلة من التداعيات حيث تصبح الأنشطة التجارية أكثر بطئا وربما اضطرت للتوقف ، وكالعادة دائما يصبح الدائنون فى مثل هذه الأوقات مثل

الجوارح والضوارى . فكيف يمكن إذن أن نقول بأمانة إن الدول الغنية المتقدمة لا يمكن أن تكون مسئولة عن بؤسنا الاقتصادى؟ كيف يمكن أن ننظر إلى اجتماعات الدول السبع الغنية فى المستقبل برباطة جأش؟

هناك فى هذه اللحظة أيضا نظام نقدى ومالى عالمى قاصر . لم تعد الدول ذات السيادة سيدة على عملتها ، المضاربون بما فيهم البنوك يمكنهم دفع العملات إلى أعلى أو إلى أسفل كما يحلو لهم . والواقع أن تجارة العملة قد حلت محل تجارة البضائع . الوضع فوضى ، والجادون عليهم أن يجدوا نظاما ماليا نقديا جديدا يكون أكثر انضباطا ، لو أننا نريد أن نحل مشكلة الدول الدائنة والدول المدينة . فى المقام الأول ، لابد من أن تقوم الدول الدائنة بالمساعدة لزيادة معدل النمو فى الدول المدينة . لابد من تخفيض معدل الفائدة واستقرار أسعار الصرف وتخفيض العجز فى الموازنات والقيام بإصلاح مخطط فى الدول الغنية الرئيسية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات الدول النامية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المؤسسات المالية العالمية لابد من أن تقدم الدعم لمواجهة متطلبات المشروعات التنموية طويلة المدى فى الدول النامية ، إلى جانب التمويل قصير المدى . وهنا ينبغى على الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات التابعة لها أن تقوم بدور كبير .

لقد قامت ماليزيا مؤخرا بمبادرة لتنمية التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، وذلك باستضافتها للمؤتمر الدولى الثانى لدول الجنوب أو ما يسمى بـ«جنوب-جنوب«٢»» فى كوالالمبور ، حيث اجتمع عدد كبير من خبراء الاقتصاد والباحثين ورجال الدولة فى العالم الثالث لمناقشة الوضع الاقتصادى العالمى بالنسبة للدول النامية . ولا يمكن أن نقبل أن يكون للدول السبع الغنية الحق المطلق فى فرض حلولها الخاصة لمشكلات العالم الاقتصادية . إن الأسلوب الذى سلكوه بالنسبة لمعدل سعر الصرف قد أدى إلى إفقارنا لدرجة أبعد . وقد تم تشكيل لجنة من الجنوب برئاسة الرئيس السابق چوليوس نيريرى لبحث واقتراح إجراءات عملية يمكن اتخاذها . وكلنا أمل أن تساعد الأمم المتحدة والدول الأعضاء هذه اللجنة بكل

الوسائل الممكنة .

وتود ماليزيا أن تشارك الدول النامية الأخرى فى دعوة الدول المتقدمة لأن تتعامل مع القضايا المختلفة التى تواجه الاقتصاد العالمى بأسلوب عادل ومنصف ، وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادى عالمى مستقر ودائم ، بالإضافة إلى تقوية نظام تجارى ومالى عالمى يستجيب لمطالب جميع الدول ويكون ذا فائدة لها . بهذه الروح ، رحبت ماليزيا بالجولة الجديدة من مفاوضات التجارة متعددة الأطراف التى انطلقت فى «بونتا ديل استى» فى شهر سبتمبر الجارى .

وهناك مشكلة رئيسية أخرى تواجهنا وتحتاج منا إلى اهتمام عاجل وهى مشكلة المخدرات العالمية . إن تجلياتها الماثلة أمامنا اليوم والتى تتضمن إخضاع دول بكاملها ، تضاعف من الحاجة إلى عمل عالمى ملموس وحاسم من أجل القضاء على هذا الخطر . وعليه ، فإن ماليزيا ترحب بعقد مؤتمر دولى عن سوء استخدام المخدرات وتهريبها فى شهر يونيو من العام القادم . ينبغى ألا نضيع هذه الفرصة ، ولابد من حشد كل الوسائل وتوحيد كافة الجهود لإزالة هذا البلاء الذى يوهن عزم وحيوية بلادنا .

إننا فى ماليزيا ملتزمون تماما بمقاومة خطر المخدرات بكل صوره وبكل ما نملك من وسائل ، فنحن نطبق عقوبة الإعدام وسوف نواصل تطبيقها على من يدفعون لذلك وعلى المهربين وذلك طبقا لقوانيننا بصرف النظر عن اللون أو العقيدة . إننا نفضل أن نكون غير محبوبين فى بعض المجالات ، عن أن نكون كذابين أو منافقين . وعندما يعرف فقط هذا النوع من المجرمين أنهم لن يعيشوا لكى يستمتعوا بمكاسبهم الحرام ، حينذاك فقط سوف يتوقفون . إن عقوبة الإعدام هى فى الأساس عقاب عادل لمثل أولئك المجرمين . وذلك لأن الموت فقط هو الذى يضع نهاية لمتعهدى البؤس والموت .

وبالنسبة لنا ، فإن المعركة قد بدأت صراحة ، ولابد من أن يعلن المجتمع الدولى حربا شاملة ضد سوء استخدام وتجارة هذه المواد القاتلة . ولا يكفى أن يخرج المؤتمر الدولى بخطة

عمل ، وإنما أيضا بالتزام سياسى من قبل جميع الدول المشاركة ، لبذل كل ما تستطيع من جهد . لابد من أن نطرق جميع السبل فى حربنا ضد هذا الخطر العظيم ، كما نود أن نرى تعبيرا عن هذا الالتزام السياسى فى بيان أو إعلان مشترك ، لأن ذلك سيكون إضافة إلى خطة العمل المشترك الشاملة والصارمة . ونحن نرى أن التعبير عن الاستعداد السياسى أمر ضرورى من أجل التطبيق الناجح للأعمال التى خططنا لها .

وعندما يكون هناك التزام سياسى فإن ذلك يعنى أن الهجوم على مصادر المخدرات لابد من أن يتم بكل الأسلحة المتوفرة أينما كان ذلك . لابد من شن حرب شاملة ولابد من تدويلها ، كما أن الحرب من أجل تدمير إنتاج المخدرات كبيرة ومكلفة بالنسبة لأى من الدول المنتجة لكى تقوم بذلك بمفردها .

إننى سعيد بالاهتمام الذى تبدونه وبالدعم الذى تقدمه هذه الجمعية لقضية انتاركتيكا ، هذا الالتزام الإيجابى من قبل الأمم المتحدة يقوى ماليزيا والدول التى تشاركها التوجه نفسه ، وسوف نواصل السعى لتحقيق هدف أن تكون انتاركتيكا لكل الجنس البشرى وليس من أجل فئة قليلة تكون مقصورة عليها . إن أهمية انتاركتيكا للبشرية لا خلاف عليها ، ولهذا السبب فإننا لا يمكن أن نخضع لضغط تقوم دوائر معينة بتصعيده لكى نرضخ ونتنكر لالتزامنا . لابد من أن تكون انتاركتيكا تحت نظام حكم مقبول دوليا وأن تدار لصالح البشرية كلها . وسوف نظل ملتزمين بالعمل لتحقيق هذه الأهداف مع جميع الأطراف المعنية بما فيها الأطراف الاستشارية لمعاهدة انتاركتيكا .

وبالرغم من كل الجهود التى بذلناها ، لم يكن هناك إجماع فى العام الماضى ، فقد اختارت الأطراف الاستشارية طريق التعنت ، واللامبالاة بالرغبات المخلصة للأغلبية . كل ما كنا نسعى إليه هو مجرد معلومات إضافية ودراسة حديثة موسعة عن انتاركتيكا ، ومعلومات أكثر عن مفاوضات المعادن ورد عن متابعة الأطراف الاستشارية لدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة وإبعاد جنوب أفريقيا عن المشاركة فى اللجنة الاستشارية ، إلا أن هذا

القدر من المعقولية والاعتدال بدا غير مقبول . نحن لا نريد مواجهة ، ولا نرغب فى تهديد أمن أو مصالح الأطراف الاستشارية ، ولا نود أن ندمر إطار العمل الذى وضعته الأطراف الاستشارية ، ما نسعى إليه هو نظام مقبول عالميا لإدارة انتاركتيكا يخدم مصالح البشرية كلها . ما نسعى إليه هو تحسين الوضع الحالى العاجز والجانح نحو الحصرية ، وبالتالى فهو لا ينسجم مع التطلعات الدولية .

إننا واضحون وواعون تمام بالتزاماتنا ، ولا ينبغى أن نتردد فى السعى نحو الأهداف التى حددناها فى عام ١٩٨٢ ، كما أن عدم التعاون وعدم المشاركة من قبل الأطراف الاستشارية لن يثنينا عن مواصلة السعى نحو هذه الأهداف . قد يكون من حق الأطراف الاستشارية أن تختار أو ألا تختار ، أما بالنسبة لنا فإن القرار قد اتخذ ، وبالتالى فنحن ندعو الأطراف الاستشارية لأن تعمل معنا من أجل تحقيق هذه الأهداف العامة .

وفى النهاية أود أن أؤكد دعم ماليزيا والتزامها تجاه الأمم المتحدة ، وإذا كان للمنظمة أن تواصل الإسهام من أجل السلام العالمى وتقدم كافة الدول الصغيرة وكبيرها ، فلابد من أن نرقى إلى مستوى التزاماتنا ومسئولياتنا إزاء الأمم المتحدة . وكما أن القوى الكبرى لا ينبغى أن تتوقع أن تقوم الأمم المتحدة على خدمتها فقط ، فإن على الدول النامية أيضا أن تسترشد بالمبدأ نفسه . لابد من منحها عزما جديدا ، وأن يسمح لها بإمكانية أن تقدم خدماتها للجنس البشرى كله . القوى الكبرى لديها مسئوليات خاصة فى الحفاظ على دور الأمم المتحدة ، لأنها هى صاحبة اليد الطولى دائما فى دعم المنظمة أو كسر شوكتها . حتى بالنسبة لهم ، ما هو البديل؟ ربما يكون البديل فقط هو العودة إلى الأحادية ونظام التحالف بما يصاحب ذلك من مخاطر .

الفَصْلُ السَّابِعُ: مَوْضُوعَاتٌ مُتَفَرِّقَةٌ

١٧- الثِّقَةُ وَالْحُكْمُ الرَّشِيدُ مِنْ أَجْلِ حُقْبَةٍ جَدِيدَةٍ (*)

موضوع اليوم هو الثقة والحكم الرشيد من أجل حقبة جديدة . لم تعد هناك ثقة فى عالم اليوم ، أو لعلها ثقة قليلة ، أما الحكم فهو ليس رشيدا بأية حال ، والواقع أننا قد أفسدنا هذا العالم . لم تجعلنا تجربة ألفين من السنين ولا جبال المعرفة قادرين على إدارة شئوننا بأفضل من شعوب العصر الحجرى . كلنا دون استثناء نعيش خائفين . نخاف من الإرهابيين ، كما أن الإرهابيين ومن يقال إنهم يؤيدونهم يخافون منا . نخاف من الطيران ومن السفر إلى دول بعينها ، نخاف من الملاهى الليلية والرسائل والطرود ومن حاويات البضائع ، نخاف من أى مسحوق أبيض والأحذية ومن المسلمين ومن المدى وأدوات المائدة . . إلخ . . وهم ، الجانب الآخر ، يخافون من العقوبات والمجاعة ونقص الدواء . يخافون من الغزو العسكرى والقصف بالقنابل والصواريخ وعمليات القبض والاعتقال .

المحايدون وغير المتورطين فى العنف والأبرياء يعيشون أيضا فى خوف لأنهم أيضا ضحايا . ومثل المدنيين الأفغان أو العراقيين ، فإن المسافرين على الطائرات المختطفة ، وكذلك الذين كانوا يعملون فى أبراج مركز التجارة العالمى ، ضحايا ، نحن بالفعل فى الحرب العالمية الثالثة ، وليست هى الحرب ضد الإرهابيين وإنما الحرب بين الإرهابيين والتحالف المحب للسلام والمضاد للإرهاب ، إنها الحرب بين محور الشر والشيطان . كلا الطرفين يعتقد أنه على حق وأن حربه هى حرب ضد الشر ، والحقيقة أنه ينبغى القضاء عليهما . . . الشر والشيطان .

(*) كلمة فى الدورة العامة للمنتدى الاقتصادى العالمى فى ديفوس- سويسرا فى ٢٣ يناير ٢٠٠٣ تحت شعار «الثقة والحكم الرشيد من أجل حقبة جديدة» .

وبسبب الفزع الذى يعيشه العالم ، فإنه يقوم باتخاذ إجراءات للأمن والحماية باهظة التكاليف ، بيد أن ذلك لا يتمخض عن أمن أو حرية من الهجمات الإرهابية . النتيجة هى إرباك الحياة وتقويض الاستثمارات والأنشطة التجارية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادى فى جميع أنحاء العالم . وستكون حربا طويلة لأن الأحقاد والغضب والمرارة هى التى تحكم قلوبنا . كلنا يريد أن ينتقم ، كلانا سيثأر ، تقتل أبناءنا ، سنقتل أبناءك ، وهكذا تستمر دائرة العنف بعد أن يكون العقل قد تخلى عن الجميع .

لقد غدا العالم صغيرا ، ويقال إنه قد أصبح قرية واحدة ، إلا أننا لم نحقق تقدما كبيرا فى إدارة شئون عالمنا بالرغم من تناقص حجمه . ومثلما كان صاحب العصى الأضخم والأقوى يحكم فى العصر الحجرى فإن الدولة التى تملك أقوى وسائل القتل هى التى تحكم فى هذه القرية الكونية الجديدة شديدة التعقيد . لقد تصورنا عندما انتهت الحرب الباردة ، أن العالم سوف ينعم بالسلام والرفاهية وأن الذين يؤمنون بالسلام والعدل قد انتصروا وأن امبراطورية الشر قد سقطت ، ولكن غياب قوة التوازن المضاد أدى إلى غياب العدل واللعب النظيف ، فعندما كان الشيوعيون موجودين ، كان الرأسماليون يكبحون جماح شراهتهم وجشعهم ، وكانوا يتظاهرون بالمودة .

والآن لم يعد هناك جانب آخر ، لم يعد الوجه الودى للرأسمالية مطلوبا ، الآن يستطيع الرأسماليون أن يفعلوا كل ما يحلو لهم ، وما يحلو لهم هو الحصول على المزيد من الثروات لأنفسهم . ما فائدة الحدود؟ لماذا تحمى الدول اقتصاداتها الضعيفة الهزيلة؟ لقد أصبح العالم صغيرا لدرجة أنه لا يجب تقسيمه إلى دول لها أنظمة حكم وقوانين مختلفة . ينبغى أن يوجد كيان كونى واحد ونظام واحد ، وهو النظام الديمقراطى العظيم والحرية التى يفترض أنها مقترنة به ، وإذا كانت الدول الديمقراطية الجديدة لا تعرف كيف تدير هذا النظام ، فإن ذلك لابد أن يكون أمرا سيئا ، لابد أن يتبنى الجميع النظام الديمقراطى ، من قبيل الكفر أن نقول شيئا ضد الديمقراطية ، وإن حاولت ، وإن قاومت سوف تعتبر مهرطقا ،

وتترك لتموت جوعا أو يتم محوك من الوجود .

فى عالم حر ، لابد من أن توجد منافسة ، وسوف يفوز الأقوى والأكثر كفاءة فى النهاية . وإذا كنت صغيرا وضعيفا وغير كفء فمن الأفضل أن تذهب . قد يكون من المعقول وجود مستويات مختلفة من المتنافسين فى الألعاب الرياضية ، ولكن فى المنافسة بين الدول والمؤسسات الكبرى لا ينبغى أن يكون هناك تصنيف أو تقسيم ولا مجال للمعوقين . مسموح فقط للأقوياء والأكثر كفاءة بأن يسودوا وأن يحصلوا على كل شىء ، وهذا لصالح الجميع ! وهكذا نرى المصارف والمؤسسات الكبرى تندمج ، وتلتهم بعضها البعض حتى لا تبقى فرصة للبنوك والمؤسسات الصغرى فتنحى جانبا .

مرة أخرى يصبح الكبير هو الجميل ، هو الأحسن ، ولكن لسوء الحظ ليس هناك ما يضمن أن الكبير لن يغش ، ولن يسقط ولن يفلس ، ولكن لا يجب أن يكون فى ذهننا مؤسسات مثل «إنرون» و«جلوبال كروسنج» و«آرثر آندرسن» و«يونايتد ايرلينز» . . .إلخ ، فتلك هى الاستثناءات التى تثبت القاعدة .

إن التباين القائم اليوم بين الدول الغنية والدول الفقيرة أكبر منه فى أى وقت مضى ، متوسط دخل الفرد فى أكثر الدول غنى يصل إلى ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ دولار سنويا ، بينما هو فى الدول الأكثر فقرا ٣٠٠ دولارا . ومن بين سكان العالم الذين يبلغون ٦ بلايين نسمة هناك بليون نسمة لا يجدون الغذاء والكساء والمسكن ، والكثير منهم يبحث عن ذلك فى أكوام القمامة .

أما فى السياسة ، فإن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس بالأفضل . المشكلة هى فقر الضعفاء ، الأقوياء سوف يسيطرون . كما أننا لم نتقدم اجتماعيا ، فنحن نتكلم كثيرا عن قدسية حياة وحقوق الإنسان ، ونعارض عقوبة الإعدام ، بينما يحكم بالإعدام على جماعات كاملة وينفذ الحكم ، فعندما تعلن الحرب على دولة ما يكون ذلك بمثابة حكم بالإعدام على شعبها ، وعندما تشن الحرب يكون ذلك تنفيذا للحكم ، ونظل نتحدث ،

ببلاغة ، عن قدسية الحياة !

استغلال الجشعين لثروات العالم ، المعايير المزدوجة والنفاق بالنسبة لحقوق الإنسان واحترام حياة البشر ، ظلم القوى للضعيف ، اللامبالاة بالمعاناة الإنسانية ، مصادرة أراضى الشعوب وطرد الناس من ديارهم ، كل ذلك تفاقم بعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار الخير على الشر !

لقد قامت قيامة الضعاف ليردوا الصفعة بالأسلوب الوحيد الذى يستطيعونه . وبحثا عن العدو ، يضرب القوى فى كل اتجاه دون تمييز وفى كل مكان فى العالم . لم يعد أحد حرا ، فالخوف يحكم العالم .

ومع بدء هذه الحرب العالمية الثالثة ، أصبح العالم فى حالة غليان ، كلنا يعيش فى خوف شديد ، لم يعد الأغنياء يعيشون فى ازدهار ، بينما أصبح الفقراء أشد فقرا . لقد فشلنا فى إدارة قريتنا الكونية ، ليس هناك ثقة وليس هناك حكم رشيد .

كيف إذن يمكننا أن نخلق الثقة وأن نرسى الحكم الرشيد فى هذه الحقبة الجديدة؟ لا أعتقد أن ذلك يمكن أن يتحقق بمحاولة إلحاق الهزيمة بالعدو وإجباره على الاستسلام . إن القوى المعبأة ضد محور الشر لن تنتصر ، لأن الهدف خطأ . كل ما يمكن أن يحدث لو أنهم هزموا ، هو خلق المزيد من الغضب والدعوة لمزيد من الانتقام والثأر من قبل من يشعرون بالظلم ، كما أن الطرف الآخر لم ينتصر ، فالعدو كبير وقوى جدا .

الحل الوحيد هو التسوية عن طريق التفاهم . لابد من بناء الثقة ولابد من أن يبدأ الأخيار بذلك ، لابد من أن يدركوا أن الناس لا يحزمون أنفسهم بالمتفجرات أو يصطدمون بطائراتهم للتسلية . لابد من أن يكون هناك سبب لذلك ، وعلينا أن نزيل هذه الأسباب . إن إرهاب الإرهابيين لن يجدى ، ولكن إزالة أسباب الإرهاب ستكون مجدية .

أما الحكم الرشيد فأمره سهل لو أننا كبحنا الطمع وتخلينا عن تلك الأسواق الحرة

التى تنظم نفسها بنفسها . لم تصبح الحكومات مفارقة تاريخية بعد ، بل إن لها دورا ينبغى أن تقوم به . نحن فى حاجة إلى تحول نموذجى ، وإلى عقل جديد إذا كنا نريد أن نضع نهاية لهذه الحرب العالمية الثالثة ، ونحن فى حاجة إلى انتصار الطرفين ، انتصار يفيد منه الجانبان .

إن العالم كبير وغنى بما يكفى الجميع ، وليس هناك ما يدعو لأن نستحوذ على كل شىء وبالإمكان الوصول إليه حل لا يكون فيه خاسر . لو أننا استطعنا أن نتغلب على الغضب والحقد ، وعلى شهوة الانتقام ، وعلى جشعنا غير المحدود ، لو تغلبنا على ذلك لأصبح بإمكاننا أن ندير شئون هذا العالم ونحقق الثقة ، ثم الحكم الرشيد فى آخر الأمر .

١٨- التَّنَوُّعُ الْبَيُولُوجِيُّ (*)

لقد حبت الطبيعة ماليزيا بأنواع بيولوچية مختلفة تعيش فى غاباتها وغيرها من الأماكن الطبيعية مثل الأنهار والبحيرات والمحيطات المحيطة بها ، فهناك أكثر من عشرة آلاف نوع من النباتات المزهرة ، وحوالى ٢٠٠ نوع من الفقاريات و ٨٠٠٠ من اللافقاريات والتى يتم توثيقها فى بلادنا ، ونحن نستخدم القليل فقط من هذه الموارد ، لاحتياجاتنا . وباعتبارى متخصصا فى الطب ، فإننى على دراية بالنباتات المستخدمة فى الطب التقليدى ، لدى شك فى أن البحث العلمى سوف يكشف عن أن الكثير منها يمكن أن يحل محل بعض العقاقير الاصطناعية وأن يستخدم فى مركبات دوائية جديدة .

إن أهم ما فى الأمر ، هو أن هناك درجة كبيرة من استيطان هذه الأنواع فى البلاد ، وقد أثبتت الدراسات النباتية فى شبه جزيرة ماليزيا أن قرابة ٣٠٪ من كل أنواع الشجر ، ٥٠٪ من السحلبيات ليست موجودة فى أى مكان آخر . هذا التنوع البيولوچى لابد من الحفاظ عليه لضمان بقاء مصادر وراثية فى هذا العالم بغرض المزيد من التكاثر والتدجين لمحاصيل وحيوانات محتملة ، كما كان يغفل أجدادنا مع تلك الأنواع التى نعرفها اليوم ، فكثير من العقاقير والمنتجات الدوائية قد تم الحصول عليها من البدايات الكيميائية التى تقدمها لنا النباتات والحيوانات فى غابات الأمطار الاستوائية ، كما أن كثيرا من العمليات البيئية للحفاظ على الحياة ، وخاصة التخليق الضوئى والدورة المائية والدورة الغذائية ، هى نتيجة للتفاعل الدقيق بين أنواع النبات والحيوان وخاصة فى بيئها الطبيعية . إن مسألة مستوى ثانى أكسيد الكربون وسخونة كوكب الأرض تسبب قلقا شديدا لجميع دول العالم ، والحفاظ على مستوى أكبر من التنوع البيولوچى ، أمر حتمى لاستمرارية الأنظمة الطبيعية .

(*) كلمة فى افتتاح المؤتمر الدولى للتنوع البيولوچى . سوبانج -١٢ يونيو ١٩٩٠م .

الحفاظ على التنوع البيولوچى فى العالم مسئولية الجميع ، حيث إن فوائده عامة وليست مقصورة على دولة أو منطقة واحدة . والدول المتقدمة ، بما تملكه من إمكانيات تكنولوچية وعلمية متفوقة ، هى فى وضع أفضل لكى تجنى ثمار الحفاظ على التنوع البيولوچى ، ولذا يجب أن يلقى هذا الجهد كل الدعم من الدول المتقدمة الغنية ، دون فرض أعباء مقيدة على الدول النامية بالرغم من أن مواطن تلك الأنواع موجودة فى الغالب فى هذه الدول ، ولابد من أن نتذكر أن الدول المتقدمة كانت أيضا ذات يوم موطنا لأنواع عديدة وإلى أن قضى التقدم العشوائى عليها . وبينما لا نتمنى تدمير التنوع البيولوچى ، يجب أن نتذكر أن الحفاظ عليه يفرض تكلفة باهظة على الفقراء بالفعل ، ولذا لابد من إيجاد وسيلة دون أن تتوقف التنمية فى الدول الفقيرة .

إن الكثير من الاتفاقيات الدولية القائمة ، قد تم إبرامها من أجل حماية التنوع البيولوچى ، وفى هذا السياق العام للحفاظ على الحياة الحيوانية والنباتية البرية ، فقد أبدت ماليزيا التزامها بذلك ، بالتوقيع على هذه الاتفاقات الدولية بما فى ذلك اتفاقية التجارة الدولية بخصوص الأنواع المهددة من الحياة الحيوانية والنباتية ، وهكذا ننظر أيضا إلى اتفاق «رامسار» لحماية مناطق الأمطار ، واتفاقية «بون» لحماية الأنواع المهاجرة والاتفاقية الخاصة بمناطق التراث العالمى .

ولابد من التأكيد مرة أخرى على أن كل تلك الاتفاقيات قد تم تصميمها لصالح العالم بأسره وليس لفائدة ماليزيا فقط ، وقد وضعت الحكومة الحالية سياسات لتحقيق هذا الهدف بما فى ذلك إصدار عدد من القوانين والتشريعات . ومن بين هذه القوانين الأساسية مرسوم الغابات -١٩٨٤ والذى يمهد لتأسيس ملكية دائمة للغابات تشمل تلك المنتجة والمحمية وغابات التنزه ، وتصل الملكية الدائمة للغابات فى ماليزيا اليوم ١٢,٧٤ مليون هكتار تقريبا ، نحتفظ منها بنسبة ٢٩٪ تقريبا كمحميات طبيعية أو غابات للتنزه والترفيه . هذه النسبة (١٢,٧٤ مليون هكتار) تمثل حوالى ٣٨٪ من مساحة ماليزيا الإجمالية . وإذا

أضفنا إلى ذلك مزارع الأشجار ، يكون مساحة ما تغطيه الأشجار والنباتات فى ماليزيا ٧٤٪ .

ربما يقال إن مزارع الأشجار ليست غابات ، ولكن حتى وإن لم يكن لها نفس القدر من التنوع البيولوجى مثل الغابات الطبيعية ، إلا أنها تسهم فى عملية التخليق الضوئى ودورة الماء ووظائف أخرى للنباتات الخضراء ، إن الإجراءات المتخذة للحفاظ على الغابات الماليزية تكلفنا نفقات طائلة ، وليس ذلك فقط بسبب الصيانة ، ولكن لأنها أيضا تحرم الناس والدولة من مساحة كبيرة من الأراضى التى يعيشون عليها ويعملون فيها ويقومون بزراعتها . ومن الطبيعى أن يرتفع ثمن الأرض كلما قلت المساحة المتوفرة للزراعة والصناعة . وحيث إن ما نقوم به يسهم فى تحسين بيئة بقية العالم ، فلابد من أن تكون التضحية التى تقوم بها ماليزيا وغيرها من الدول النامية محل اهتمام .

ما زلنا نكرس جهودنا للحفاظ على الغابات ، وللتقليل فى استغلالها ، فقد أنشأنا مزارع للأنواع قصيرة المدى ، وهناك تشريعات وقوانين فيدرالية وعلى مستوى الولايات لحماية الحدائق العامة والحياة البرية ، وقد تركنا مساحة تبلغ ٤٨٥ , ١مليون هكتار كحدائق واحتياطات للحياة البرية والأماكن المقدسة ، كما أن نسبة الـ٦٠٪ التى حافظنا عليها خالية ، معظمها على حالته القطرية وهى من أعلى النسب فى هذا العالم ، وهو رقم يمكن مقارنته وربما يفوق نظيره فى بعض الدول المتقدمة فى الغرب والتى تزعق بعلو صوتها عن المحافظة على البيئة .

وتاريخنا فى ماليزيا طويل وناجح فى إدارة المساحات التى نحافظ عليها ، «تامان نيجارا» مثلا ، التى أنشئت فى عام ١٩٣٩ كانت أول حديقة وطنية عامة فى جنوب شرق آسيا وهى تتمتع اليوم بكل المواصفات العالمية للحديقة الوطنية ، وهى باقية كما تم إنشاؤها فى البداية . كما أن مرسوم النوعية البيئية يضع مواصفات للماء والهواء وأحكاما إجبارية بالنسبة للبيئة ، كما نحاول أن نطبق مستوى عال من النوعية البيئية وعازمون على أن نكون فى الصدارة بالنسبة لهذا الجهد فى المنطقة .

لقد سعدت بتشريفي في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في شهر أكتوبر من العام الماضي ، لتقديم وثيقة عن البيئة تعرض على تلك الهيئة المهمة ، وقد تم تبني هذه الوثيقة التي أصبحت تعرف بإعلان «لانكاوي» عن البيئة . هذا الإعلان حدد مستوى جديدا للفهم والوعي بأهمية البيئة في عالم اليوم ، كما جاء نتيجة لوعينا البيئي الذي أمكن رعايته وتطويره على مدى السنوات من قبل مؤسسات ومنظمات كثيرة مختلفة في بلادنا . واليوم ، نحتفل بواحدة من المنظمات في ماليزيا ، والتي تساعد على تنمية الاهتمام بالطبيعة والحفاظ على البيئة .

كما يعترف إعلان لانكاوي بأن مشكلات البيئة أكبر من الحدود الوطنية للدول ، ومن ثم هناك حاجة لأن تتعاون كل الدول إذا كنا نريد الوصول إلى حل لتلك المشكلات . ويتبنى الإعلان عملية التشجير في الدول النامية لوقف تدهور الأراضي والمصادر المائية ، كما يهيب بالدول أن تزيد من جهودها بالنسبة للحراجة المستمرة ، ويدعو لدعم الأنشطة المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي ومصادر الحياة بما في ذلك الحفاظ على مساحات واسعة من الغابات البكر وغيرها من الأماكن . ويؤكد الإجماع الذي حظيت به هذه الوثيقة وحدة وإرادة مجموعة دول الكومنولث وعزمها على تنفيذ وتطبيق شروط الإعلان .

ونحن في الحكومة نتطلع إلى جمعية الطبيعة الملايوية وغيرها من الهيئات المسئولة عن الحفاظ على البيئة ، لكي تمدنا بمعلومات عن كيفية تفعيل هذه السياسات الوطنية والدولية من الناحية العملية . ولابد من أن تكون هناك مشاركة في الجهد والمسئولية من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي . إن الأنواع المختلفة التي نحافظ عليها ليست آمنة كلها ، فبعضها خطر على الصحة ، وأن نطالب الدول النامية وحدها بأن تحافظ عليها ، معناه أننا نعرض شعوب تلك الدول لأخطار ، غير مقبولة ، على مصالحهم ، حيث من الصعب أن تقنع شخصا على وشك أن يفترسه نمر أو أن يدهسه فيل أو أن يموت من التيفوس أو الملاريا ، من الصعب أن تقنع شخصا كهذا بأن يساعد في الحفاظ على التنوع البيولوجي . إن الدول المتقدمة لابد من أن تقوم بدورها في ذلك .

هذه الدول المتقدمة ليست غنية فقط ومتفوقة تكنولوچيا ، وإنما يوجد بها كذلك مساحات واسعة غير مأهولة بالسكان وليست مستخدمة . صحراء الولايات المتحدة الغربية يمكن على الأقل زراعة جزء منها بالأشجار باستخدام مصادر المياه الجوفية الكبيرة ، كما أنه يمكن نقل بعض الأنواع من الحيوان والنبات إلى تلك الغابات . ولكى لا يكون هناك اعتراض على هذه الفكرة ، دعونى أذكركم بأن مساحة هائلة من هذه الصحراء بما فيها من طبقات صخرية مائية كثيرة ، قد تم تحويلها إلى منتجعات بها ملاعب جولف شاسعة وبحيرات صناعية أقيمت عليها فنادق فاخرة . بالإضافة إلى ذلك يجب أن نتذكر أن النباتات والزهور الاستوائية كانت وما زالت تزرع فى الدول النامية فى ظروف مناخية صناعية بسبب قيمتها التجارية . أنا لا أمزح باقتراحى هذا لتحويل بعض الصحارى إلى غابات ، ولا أقول ذلك من باب الدعابة . والحقيقة أن الدول المتقدمة لو أنها بالفعل تريد ذلك ، فإنها تستطيع بسهولة أن تزرع مساحات واسعة بالغابات على الساحل والمناطق شبه الصحراوية حيث يموت الآلاف من أفقر شعوب العالم بسبب نقص الغذاء . دعونا لا نردد تلك الأقوال بأن الصحارى ضرورية من أجل التنوع البيولوچى وأن يد الإنسان لا ينبغى أن تمتد إليها ، فقد امتدت إليها بالفعل . فإذا كان يمكن زراعتها ، فيجب تشجير جزء منها . إن استصلاح بعض الصحارى لن يغير البيئة والواقع أن جزءا كبيرا من تلك الصحارى حديث ، فقد تصحرت تلك الأماكن بسبب سوء استخدام الإنسان وحيوانات مثل الأفيال .

إن تجمعنا اليوم يضم عددا من كبار العلماء والخبراء فى مختلف التخصصات المتعلقة بالحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية والبيئة . ومن واجبكم أن تقدروا الموقف فى هذا البلد بدقة وإنصاف من أجل تقديم مقترحات بناءة لتحسين سياساتنا القائمة وجهودنا لحفظ مواردنا الغنية وصيانة التنوع البيولوچى لدينا ، مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بقوة دفع معقولة للتقدم الاقتصادى . كما أؤكد لكم أن حكومة ماليزيا سوف تقوم بدراسة كل مقترحاتكم وإمكانية تضمينها خططنا المستقبلية .

١٩- الاجتماع الاقتصادى الوزارى الثامن لدول الآسيان (*)

نلتقى هنا اليوم فى وقت بالغ الأهمية فى تاريخ العالم ، حيث نشهد فى المنطقة الآسيوية الپاسيفيكية قدوم فجر العصر الپاسيفيكى بمعدلات نمو مرتفعة واقتصادات متسعة وتعاون اقتصادى إقليمى عظيم ، فقد أصبحت اليابان قوة اقتصادية كبرى عن جدارة واستحقاق ، وشرعت فى شق مسار سياسى كونى خاص بها ، أما الولايات المتحدة التى طالما كانت المحرك الرئيسى للنمو فى العالم ، فتواجه تحديات اقتصادية خطرة ، إلا أن اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين كندا «أفتا» قد خلقت كتلة تجارية رئيسية جديدة ، بكل ما تنطوى عليه التكتلات التجارية من تبعات . وفى أوروبا تتجه دول المجموعة الأوروبية بسرعة نحو تحقيق مشروع ١٩٩٢ وهو السوق الأوروبية المشتركة . كما أن التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبى و«أفتا» يلوح فى الأفق . وفى الاتحاد السوفيتى تواصل الپريسترويكا والجلاسناست إحداث تغيرات لم يكن أحد يتصورها قبل أشهر قليلة ، كما كان أحد لا يتصور كذلك تلك التغيرات الجذرية التى تحدث فى أوروبا الشرقية نتيجة للقرار السوفيتى بعدم دعم الحكومات الشيوعية .

وحيث إن لقاءنا يجىء فى إطار منتدى الآسيان . الاتحاد الأوروبى ، فإننى أود أن أحدد ملاحظاتى بالأساس ، على أثر تلك التغيرات التى طرأت على علاقاتنا المتبادلة ، هذه التغيرات الهائلة سيكون لها أثر على العلاقات بين الآسيان والاتحاد الأوروبى ، ولو أننا ثمنا علاقاتنا ونظرنا إليها باعتبارها تقدم إسهاما مهما للاستقرار وللرفاهية العالميين ، فسوف يكون لزاما علينا أن نجعل تلك التغيرات تعمل من أجل تقوية علاقاتنا .

مما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبى سوف يدخل عقد التسعينيات بدور اقتصادى

(*) كلمة فى الافتتاح الرسمى للاجتماع الاقتصادى الوزارى الثامن لدول الآسيان . كوشنج- ساراواك ، فى ١٦ فبراير ١٩٩٠ .

متزايد ، وسوف يخرج من مشروع ١٩٩٢ بأكبر تجمع اقتصادى سياسى . إن أوروبا قوية وعفية لا شك أنها تعنى الكثير بالنسبة للآسيان ولبقية العالم ، فهل إقامة سوق داخلية مشتركة وغير ذلك من الإجراءات التكاملية يعنى اتحادا أوروبيا ينظر إلى الداخل ، ويكتفى بالتجارة فى إطاره وفى إطار الفضاء الاقتصادى الأوروبى الذى يمكن أن يضم دول «الإفتا»؟ فى عام ١٩٨٧ مثلا ، كان ٦٠٪ من إجمالى صادرات الاتحاد الأوروبى يذهب إلى دول الاتحاد ، وإذا أضفنا دول الإفتا فإن صادراته إلى الدول الأوروبية ترتفع إلى ٧٠٪ ، كما أن هناك إمكانية لقيام مجموعة تجارية تكون متجهة داخليا وأقل انفتاحا على الخارج . كما أننا إذا أضفنا أوروبا الشرقية سيصبح الاتحاد الأوروبى قادرا على الاستغناء عن بقية العالم .

وبينما قد يعتبر الاتحاد الأوروبى منطقة الآسيان مركزا استثماريا مهماً ، وهو الأمر الذى يشهد به تأسيس لجنة الاستثمار المشتركة للاتحاد الأوروبى فى كل عاصمة من عواصم الآسيان ، إلا أن المستثمرين الأوروبيين ما زالوا يفضلون الدول الصناعية فى الاتحاد الأوروبى وأمريكا الشمالية ، وربما يصبحون أقل ميلا للاستثمار خارج الآسيان بعد ١٩٩٢ ويفضلون المزايا التى توفرها لهم سوق كبيرة متجانسة ، وهو أمر أتمنى أن تتناولوه فى هذا الاجتماع ، واضعين فى الاعتبار الأولوية التى نوليها لمزيد من التعاون الاقتصادى فى الاجتماع الاقتصادى الوزارى السابع للآسيان والمجموعة الأوروبية فى شهر مايو ١٩٨٩ .

إن قلق الآسيان بخصوص التطورات فى السوق الداخلية قلق حقيقى ، إذ أن الاتحاد الأوروبى مصدر مهم لتمويل التنمية ، بل إنه كذلك ثالث أكبر شريك تجارى للآسيان بعد اليابان والولايات المتحدة . فى عام ١٩٨٧ كان الاتحاد الأوروبى يمثل ١٣٪ من إجمالى صادرات الآسيان و١٤٪ من إجمالى وارداته . فإلى أى مدى يمكن أن تتأثر هذه التجارة بحلول عام ١٩٩٢؟ قد يكون هناك تدفق حر للسلع وانتقال للناس والخدمات ورأس المال داخل الاتحاد ، ومناخ جيد ملائم للنمو والمنافسة ، ولكن بالنسبة لمن هم خارج الاتحاد الأوروبى فسوف يكون عليهم أن يتكيفوا مع مجموعة جديدة من السياسات والتنظيمات

الخاصة بالبنوك والتجارة . وبالرغم من أن هناك جهودا تبذل من قبل الاتحاد الأوروبى من أجل تقديم مزيد من الشفافية بخصوص ما يحدث ، إلا أنه سوف يمر وقت طويل قبل أن يتفهم مجتمعنا البيئة التجارية الجديدة ويألفها تماما .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن كافة القرارات المتعلقة بالنواحى التنظيمية للتجارة ، يتم اتخاذها دون أى مناقشة مع شركاء الاتحاد الأوروبى فى التجارة ، ومن هنا يصبح من الطبيعى أن تكون هناك خشية ما إذا كنا سنظل نواجه حصصا محلية ، وتحت أية شروط وإذا ما كانت منتجاتنا سيظل من حقها الدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبى ، فنحن نسمع أن شروط النظام العام للأولويات GSP سوف يتم إلغاؤها لصالح التعرفة العامة على كل الواردات . ومن الواضح أنه توجد هنا «فجوة فى المعلومات» يحاول كل من الآسيان والاتحاد الأوروبى سدها عن طريق تنظيم حلقات نقاشية وندوات واجتماعات لتدارس الأمر . إن مشروع ١٩٩٢ مشروع تجارى ضخم وشديد التعقيد ، ومن الضرورى أن يكون هناك اتصال بين الجانبين ، وخاصة من أجل مساعدة مصدرينا الذين سيكونون أكثر من يتأثر بتلك المتغيرات .

ويبدو أن هناك أيضا «فجوة تناغم» بين وضع الاتحاد الأوروبى باعتباره المقترح الأول لتحرير التجارة والتعددية من جانب ، وما يفعله لتكريس هذه المبادئ وتعميقها من جانب آخر . من الضرورى بالنسبة للاتحاد الأوروبى أن يبين أن مبادئ التجارة الحرة والمنافسة لا تتوقف عند حدوده ، وإنما ستكون قابلة للتطبيق على الجميع على نحو عادل ومنصف ومتكافئ . وأفضل مكان مناسب لتطبيق هذه المبادئ هو حلقة أوروجواى الحالية لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف ، والتى يبدو أنها قد توقفت عند المجموعات المتنوعة للتعرفة والمنتجات الاستوائية والزراعية ، وكثير من القضايا التى يتم تناولها فى هذه المجموعات ، ذات أهمية كبيرة للآسيان وللدول النامية الأخرى ، ونود أن يبدى الاتحاد الأوروبى الإرادة السياسية الضرورية لكى تتقدم المفاوضات نحو نتيجة ناجحة . كما أتمنى أن يساعد اجتماعنا

هذا فى «كوشنج» على طمأنتنا بأن الاتحاد الأوروبى -بصرف النظر عن أنه سوف يحصن أوروبا- سوف يواصل تقوية علاقاته بالآسيان وأنه سيلعب دورا نشطا فى دعم نظام التجارة المفتوح متعدد الأطراف .

فى تتابع سريع ، انهارت الأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية تحت ضغط التظاهرات العامة والسخط العام ، ويتابع شعوب هذه الدول أهدافهم الآن نحو مجتمعات أكثر ديمقراطية ورفاهية . وماليزيا باعتبارها دولة ديمقراطية حرة ، ترحب بالتغيرات الجديدة فى أوروبا الشرقية ، كما نرحب بها أيضا لأنها سوف تعزز كلا من الأمن والاستقرار الأوروبى والعالمى ، بالإضافة إلى أنها سوف توفر للجميع فرصا جديدة للتجارة والتعاون الاقتصادى . إلا أن أوروبا الشرقية ما زالت تواجه تحديات كثيرة ، وسوف تكون فى حاجة إلى قدر كبير من الدعم والمساعدة ، ولن تضن ماليزيا أو دول الآسيان بمثل هذا الدعم على أوروبا الشرقية فنحن فى الواقع نود أن نساعدها بكل ما نستطيع .

لقد كان للتطورات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية تأثير إيجابى بالفعل على المنطقة الآسيوية الپاسيفيكية ، حيث يجرى خفض لكل من القوات السوفيتية والأمريكية . هذا التحسن فى الوضع السياسى الاستراتيجى الشامل سوف يقدم للآسيان بالتالى فرصا إقليمية جديدة لكى نواصل أهدافنا المرجوة فى منطقة سلام وحرية وحياد ويمكن من تركيز أبعد على التنمية الاقتصادية إلا أننا مثلكم ، لدينا أيضا مخاوفنا وهواجسنا ، فقد تم التعبير عن الخوف من أن المساعدة الغربية الضخمة لأوروبا الشرقية ستكون على حساب الدول النامية الأخرى ، وبإثارة هذه القضية هنا ، أود أن أؤكد على أننى لا أتقدم بطلب لمساعدة الآسيان بذاته ، أنا بالأحرى أطلب ذلك لدول العالم الثالث الكثيرة التى تواجه مشكلات اقتصادية وصعوبات اجتماعية خطرة ، وأعتقد أننا كلنا نقبل حقيقة أن النمو الاقتصادى عامل حيوى فى تعزيز السلام والاستقرار .

والسؤال الماثل فى ذهننا هو ما إذا كانت أوروبا الشرقية سوف تجذب التدفق

الاستثمارى الهائل الموجود حاليا فى جنوب شرق آسيا . وبالرغم من التأكيدات بأن المزيد من الجهد سوف يبذل لتشجيع المزيد من الاستثمار فى دول الآسيان ، إلا أن الاستثمارات الأوروبية تواصل تقهقرها خلف استثمارات المناطق الأخرى .

وفى مجال التجارة ، فإن الموقف -وبنفس الدرجة- أقل مدعاة للطمأنينة ، فسوف تكون بمثابة كارثة لنا لو أن السوق المشتركة المستهدفة فى ١٩٩٢ والمزايا التجارية الخاصة لأوروبا الشرقية مجتمعة ، أدت إلى تقلص إمكانيات وصول صادرات الآسيان إلى السوق . ومن هنا ، فإن أوروبا الغربية لديها فرصة تاريخية فريدة لصوغ مستقبل أوروبا الشرقية بل ومستقبل العالم كله . إن بإمكانكم خلق فرص لدول الآسيان وغيرها لكى نشارك معكم فى إعادة بناء وتنمية أوروبا الشرقية وغيرها من المناطق ، ويمكنكم كذلك المساعدة بأن تجمعوا رجال الأعمال وفرص العمل التجارى فى رابطة ثلاثية بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ومجموعة الآسيان . كما تستطيعون المساعدة بتأكيدكم أن سوقكم المشتركة ستؤدى إلى تعاون دولى واسع وإلى زيادة فى التجارة الدولية تفيد كافة الدول . لا يمكن أن يتحقق السلام والتقدم فى أوروبا بمعزل عن السلام والتقدم فى أى مكان آخر من العالم .

اسمحوا لى أن أتناول بعض القضايا على نحو أقرب منا ، فنحن فى ماليزيا ننظر بمزيد من القلق إلى الحملة التى تشن ضدنا بسبب موضوع غابات الأمطار الاستوائية ، ولاحظنا كيف أدت هذه الحملة إلى مقاطعة الأخشاب الاستوائية فى بعض دول الاتحاد الأوروبى . إننا ندرك أن هناك منظمات وجماعات كثيرة وأفراد يشعرون بقلق حقيقى بخصوص البيئة ، إلا أن هناك أيضا من جبلوا على المضى فى حملاتهم تقودهم العاطفة واللاعقلانية . وعندما يستولون على آذان الأحزاب السياسية سواء أكانت فى الحكم أم فى المعارضة ، تظهر السياسات المنحازة ، ويتم على الفور اتخاذ إجراءات ضدنا وليس لأن ذلك صواب ، وإنما لأن ذلك هو المتبع ، وبينما قد يكون ذلك مسألة جمع أصوات بالنسبة للبعض ، إلا أنه قضية حياة بالنسبة للاقتصاد .

إن صناعة الأخشاب تقوم بدور مهم فى الاقتصاد العالمى ، ففى سنة ١٩٨٨ كانت تمثل ١٥٪ من إجمالى عائدات تصدير ماليزيا ووفرت فرص عمل لحوالى ١٦٢,٠٠٠ مواطن . كما أن هناك مؤشرات مؤكدة على أن صناعة الأخشاب سوف تسهم بشكل أكبر فى الاقتصاد ، حيث إننا نركز على المنتجات ذات القيمة المضافة وخاصة صناعة الأثاث ، والدول الصناعية يمكن أن تساعدنا فى هذه الجهود بتخفيض أسوارها الحمائية القائمة حاليا ضد مثل تلك السلع المصنعة ، والآن نجد أن قيود التعرفة الجمركية فى بعض الدول هى لصالح الأخشاب المنشورة وكتل الجذوع أكثر مما هى لصالح المنتجات المجهزة . والمفارقة الساخرة أن ذلك لا يؤخر فقط عمليات التصنيع لدينا ، بل إنه يشجع فى الوقت نفسه على المزيد من قطع الأشجار ، ولو أن المهتمين بالبيئة قلقون بالفعل ، لكان عليهم أن يشجعوا إعادة تسكين الصناعات التى تعتمد على الأخشاب فى الدول المنتجة للأخشاب ، وبهذه الطريقة يستمر العائد من التشغيل والنقد الأجنبى بقدر أقل من قطع الأشجار . إن مقاطعة الأخشاب الاستوائية قد ينجم عنها إزالة المزيد من أراضى الغابات اللازمة للزراعة والتنمية .

إن دول الآسيان مجتمعة لديها ما يزيد عن ١٧٠ مليون هيكتار من الغابات الاستوائية ، وهو يمثل أكثر من نصف مساحة الأراضى الكلية للآسيان . وفى ماليزيا تغطى غابات الأمطار الاستوائية حوالى ٢٠ مليون هيكتار من إجمالى مساحة أراضى تبلغ ٣٣مليون هيكتارا ، أى بنسبة ٦١٪ . وإذا وضعنا بالاعتبار أشجار المحاصيل مثل المطاط وزيت النخيل والكاكاو ، فإن مساحة أراضى الغابات وأشجار المحاصيل تصل تقريبا إلى حوالى ٧٤٪ من المساحة الكلية . وباعتبار أن حوالى مائة عام تقريبا قد مرت منذ أن بدأنا فى إزالة الغابات الاستوائية تمهيدا للزراعة ، فسوف تقدرون أننا لم نقم بعمليات الإزالة دون تمييز ، بل إننا بذلنا مزيدا من العناية والتخطيط فى استخدامنا للغابات . وقبل أن تصبح قضية الدفاع عن غابات الأمطار موضة فى الغرب ، كنا سباقين فى ماليزيا للعمل بنشاط من

أجل إدارة مصادر الغابات لدينا لحماية الحياة البرية والتنوع البيولوچى .

إن ما نود أن نراه هو الحوار وقد ارتفع إلى مستوى بناء ليكون التركيز على الجهود المشتركة من كل الدول المتقدمة والنامية لحماية البيئة ، فى الوقت الذى نتابع فيه السعى لتحقيق الهدفين المتلازمين وهما التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة . إن «إعلان لانكاوى» الذى تبناه اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث فى كوالالمبور مؤخرا يمكن أن يشكل أساسا مفيدا لعمل كهذا ، بواسطة كل من الآسيان والاتحاد الأوروبى .

والآن اسمحوا لى أن أتناول فى عجالة ما يسمى بقضية «پينان» ، والتى أصدر بخصوصها البرلمان الأوروبى قرارين مؤخرا ، حيث إنه لا يوجد مكان مناسب تلتقون فيه أكثر من هذا المكان لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع . ودعونى أركز على نقطة واحدة بوضوح . لسنا لدينا نية لتحويل «الپينان» إلى نماذج فى حديقة حيوان بشرية لكى يتأملهم السائحون ويدرسهم علماء الأنثروپولوجيا ، بينما بقية العالم غافل عنهم . «الپينان» الذين نتحدث عنهم يصل عددهم قرابة ٩٠٠ شخص من بين حوالى ٩٠٠٠ نسمة فى «ساراواك» ، وبينما معظمهم قد استقر بنجاح ، إلا أن الباقين ما زالوا يعيشون حياة تنقل فى الغابات ، وفى سياستنا أن نجعل كل سكان الغابة فى النهاية مستقرون شأن الجميع فى بلادنا . ليس هناك أوهام عن أولئك الناس الذين لا حول لهم ولا قوة والذين يعيشون على الكفاف ويطحنهم المرض ، ولن ندافع بالكلام عما نبذله من جهد لرفع مستواهم المعيشى ، كما أتمنى أن تتمكنوا أثناء إقامتكم فى ساراواك من تقرير الموقف على نحو أفضل .

على جدول أعمالكم أيضا موضوع المخدرات ولا شك أنه يستحق الاهتمام . إن التعاون بين الآسيان والاتحاد الأوروبى جزء رئيسى من الجهد العالمى لمكافحة سوء استخدام المخدرات وعمليات التهريب ، وقد تبنت ماليزيا من جانبها مجموعة من الإجراءات الصارمة ضد المهربين وإعادة التأهيل الإجبارى لمستخدمى المواد المخدرة وهناك تقدم فى مواجهة هذا التحدى ، ونتيجة لذلك فإن سوء استخدام المخدرات هنا أقل منه فى الدول الأكثر تساهلا

حيث تنشر المخدرات على نطاق واسع وعلى نحو أسرع ، ولا ينبغى أن يكون هناك توقف فى حربنا هذه .

ومن المشجع أن نشير فى هذا الصدد إلى أن كثيرا من الدول قد تعهدت بتقديم دعمها السياسى من أجل تعاون أوسع على جميع الجبهات . إن المؤتمر الدولى الذى عقد فى ڤيينا فى عام ١٩٨٧ والخاص بسوء استخدام المخدرات وعمليات التهريب قد وضع هذا الأساس ، وهناك أمل أن تنتقل هذه الحرب خطوة إلى الأمام لوضع برنامج عمل متناسق تشارك فيه الدول المنتجة والمستهلكة ، وذلك بعد الجلسة الخاصة التى ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أيام قليلة . إن التعاون بين الاتحاد الأوروبى والآسيان حول هذه المسألة يجب أن يمضى قدما ، ولابد من أن يعرف مهربو المخدرات أننا عازمون على ألا نترك لهم مكانا ينجحون فيه أو أن ينعموا بكسبهم الحرام .

لقد منحتنا المبادرات الأخيرة بخصوص القضية الكمبودية أملا جديدا فى التقدم نحو تسوية سياسية سلمية ، والنقطة المركزية فى هذه المبادرات هى الدور الفعال للأمم المتحدة فى كمبوديا ، ولا شك فى أن قرار الأعضاء الخمس الدائمين فى مجلس الأمن بتناول القضية على نحو جماعى ومباشر ، لا شك أنه قرار مهم ، كما أن القرار الاسترالى يمكن أن يشكل كذلك أساسا لبحثنا عن تسوية سلمية ، كما أرحب بانعقاد الاجتماع غير الرسمى الخاص بكمبوديا فى نهاية هذا الشهر فى چاكرتا وسوف تسهم ماليزيا بشكل إيجابى فى هذه العملية من أجل السلام . إلا أننا فى غمرة اهتمامنا بالتطورات الخاصة بكمبوديا ، يجب ألا نهمش مشكلة سكان القوارب الڤيتناميين ، فعلى مدى ١٤ سنة قامت ماليزيا ودول أخرى فى جنوب شرق آسيا بتقديم ملجأ مؤقت لسكان القوارب الڤيتناميين وذلك لاعتبارات إنسانية ، هذه التسهيلات للإيواء يساء استخدامها على نحو متزايد من قبل الڤيتناميين الذين يبحثون عن حياة أفضل فى الدول الغربية . لقد سبب تدفقهم المستمر ضغوطا لا تحتمل على نسيجنا الاجتماعى والسياسى ، وترى ماليزيا أنه بالإمكان التوصل

إلى حل أكيد لهذه المشكلة فى إطار خطة العمل الشاملة ، بشرط تطبيق كل جوانبها وفى الوقت نفسه ، نحن لا نقبل أن نترك وحدنا لمواجهة هذا العبء ، فنحن وقبل كل شىء ، لسنا سبب المشكلة ولا حتى بشكل غير مباشر ، وبالتالى فإن على المجتمع الدولى ، وخاصة أولئك الذين يتبنون مثلا أخلاقية عليا ، عليهم أن يضمنوا التنفيذ الكامل والفورى لخطة العمل الشاملة .

٢٠- الإقليمية والعولمة ومناطق النفوذ: الآسيان وتحدى التغيير فى القرن الواحد والعشرين (*)

أود أن أتقدم بالشكر لمعهد دراسات جنوب شرق آسيا لدعوتى لإلقاء محاضرة سنغافورة وهى التاسعة فى سلسلة محاضراتكم، وإنه فى الواقع لشرف عظيم أن يدعى شخص ليس متخصصا فى الاقتصاد وليس رجل دولة متقاعد لكى يتحدث فى أحد المناسبات بالغة الأهمية فى هذا العهد .

موضوع محاضرة سنغافورة اليوم يتعلق بالمستقبل، وخشيتى هى أن الاقتصاديين والسياسيين سواء المتقاعدون منهم أو غير المتقاعدين، يجيدون التنبؤ بالمستقبل تماما مثل أولئك الذين يعتمدون على النجوم وأوراق الشاى . أما رجال الأعمال الممارسون، فلديهم مساعدة النماذج المتقدمة والنظريات المتقدمة أيضا، وأعضاء هذه المهنة يتميزون بأنهم قادرون على أن يعتمدوا على أدوات مهنتهم : اليدان، هذا فى يد وذلك فى اليد الأخرى، ولكن لسوء الحظ أن يدين لا تكفيان للتنبؤ بالمستقبل . على أننى لا ينبغى أن أكون شديد القسوة بالطبع على الاقتصاديين لأن أبناء مهنتى -وأنا لا أشير هنا إلى مهنة الطب- ليس لديهم سجلات يحسدون عليها أيضا .

والسياسيون مثلهم فى ذلك مثل رجال الاقتصاد، يتحلون ببعض الميزات عندما يتعلق الأمر باستشراف المستقبل . إنهم فى وضع أفضل للتخطيط من أجل المستقبل وتنفيذه، وإذا فشلوا فإن سيل الكلمات الذى يخرج باستمرار من أفواههم من المرجح أن يكون مربكا وأن يحدث خللا فى الذاكرة بين من يستمعون إليهم . على أية حال، السياسيون يمكنهم تعديل تنبؤاتهم وهم ماضون فى طريقهم، وفى النهاية فإنهم بالطبع لن يكونوا مخطئين إلى حد كبير . إلا أن السياسى الحكيم دائما ما يحرص على أن يكون لديه

(*) محاضرة سنغافورة- ١٤ ديسمبر ١٩٨٨ .

خط رجعة لرهاناته ، وهكذا اسمحوا لى بأن أذكركم بأن أحد الأشياء التى يجب أن نتوقعها من المستقبل ، هو أن نتوقع الكثير مما هو غير متوقع .

أود هذه الليلة أن أتأمل قليلا فكرتين غير عاديتين عن المستقبل . الأولى هى أن العالم قد دخل ، مع بعض الضجيج ، فى مرحلة تحول تاريخية مع كل ما يصحب ذلك من غموض والتباس ، وهذا هو التحول الثانى ، حيث كان الأول بعد الحرب عندما كان لابد من أن تتفكك كل الإمبراطوريات . لقد وصلت البشرية إلى نقطة تحول تاريخية غنية بالاحتمالات السياسية ، ولكنها مفعمة كذلك بأخطار اقتصادية عظيمة .

الفكرة الثانية هى أنه فى عالم آخذ فى الانكماش ، لن يكون باستطاعة أحد أن يهرب من نتائج التغيرات التى يمر بها العالم . سيكون هناك رابحون كما سيكون هناك خاسرون ، وسيكون هناك من يجدون أنفسهم بين بين ، ومضغوطين من الجانبين . لن يعرف البعض ما أصابهم ، فما كان حياة بالنسبة للجميع لن يعود كما كان مرة أخرى . وبالتالى ، فإنه من الضرورى بالنسبة لنا أن نستوعب تماما العوامل الحاسمة للاستمرار والتحول وأن نستجيب بسرعة ومرونة وإبداع وقوة للفرص التى ستقدم نفسها وللتحديات التى ستواجهنا . ولكى نفعل ذلك علينا أولا واجب الفهم ، والأمر الثانى هو تحدى الفعل : محاولة القيام بالفعل المناسب فى الوقت المناسب وبالأسلوب المناسب ، وهذا أمر شديد الصعوبة فى أحسن الظروف .

إن واجب الفهم فى عصر يتسم بالالتباس والغموض يتطلب ألا نضع على أعيننا غمامات ، وألا يكون لدينا أية أوهام . ومن المهم أيضا أن نضمن أن يكون لدينا معلومات كافية وأن نكون قادرين على التحليل ، كما يجب أن نكون مستعدين لمواجهة الحقائق الجديدة ومنطقها ، مهما بدت غير مقلقة لمفاهيمنا المسبقة عنها . ولا يعنى ذلك التخلى عن مثلنا الشخصية أو الوطنية ، الإقليمية أو العالمية ، فالأمر بعيد عن ذلك ، لكنه يعنى الحاجة إلى إعادة التقويم السريع والمتواصل لأهدافنا ومثلنا فى استجابة للتغيرات السريعة

والمتواصلة فى بيئتنا الخارجية . ولأن المعرفة قوة ، فهى عنصر أساسى مهم لبقائنا على قيد الحياة .

إن تحدى العمل يواجهنا على جميع المستويات : المستوى الوطنى ، والمستوى الإقليمى ، والمستوى الإقليمى المتبادل ، والمستوى الكونى ، على أن نتيجة الفهم بلا عمل ، هى بالضبط مثل نتيجة العمل بلا فهم .

ملاحظاتى هذا المساء تتركز فى الأساس على البيئة الخارجية للدول ، لكننى أشعر بأننى لا أستطيع أن أدع هذه المناسبة تمر دون التأكيد على الأهمية المركزية للعمل الداخلى ، الأهمية الشديدة للإصلاح المستمر وإعادة البناء داخل الحدود الوطنية لكل منا . إن العامل الحاسم الأول بالنسبة لمصيرنا فى أيام التحدى القادمة كما كان فى الماضى ، هو قدرتنا على التكيف ، والأيدى المساعدة الأكثر أهمية والتى يمكن أن نعتمد عليها هى تلك الأيدى التى فى نهاية أذرعنا .

أما بالنسبة للعمل خارج حدونا ، فهناك حاجة شديدة لأن نكون واقعيين ، فدول الآسيان مهما كانت مؤثرة ، لابد من أن تكون مدركة لمحدودية هذا التأثير . هناك الكثير الذى يمكن أن تتوقعه مع شركائها فى التجارة ، إلا أن عليها أن تعتمد على نفسها فيما هو أبعد من ذلك . فى العالم الجديد الناشئ الآخذ فى التطور ، لا يمكن التعويل كثيرا على الأخلاقيات والصداقات .

فى الوقت نفسه سيكون من الغباء أن نكون سلبيين فى الفكر والعمل فى الميدان العالمى ، وستكون مأساة كبرى لو أننا أغفلنا إمكانياتنا وما يمكن أن نحصل عليه أو نقدمه إذا نحن استحضرنا الإرادة وحسن الإدارة والشجاعة والعزم .

إننا فى الآسيان ، بل وفى كل مكان آخر ، لابد من أن نتذكر أن القرن الحادى والعشرين ليس بعيدا عنا . المسألة لا تزيد عن إحدى عشرة سنة ، والإحساس الصحيح

بالزمن أمر مهم حيث إننا لا يجب أن نضيع وقتنا فى الاحتمالات المبهرة : بروز اليابان لتصبح رقم واحد ، اندفاع الصين كرقم اثنين ، احتمال قيام أوروبا متفوقة تمتد من شمال الأطلنطى إلى جنوب المحيط الهادى ، وأمريكا قوية من القطب الشمالى إلى القطب الجنوبى ، إلى التفكك الفعلى للدولة القومية أو حتى التدمير الكامل لبيئة تصلح لبقاء الجنس البشرى نفسه . ذلك كله قد يأتى ليمر ، ولكنه لن يحدث فى ذلك الحيز المتبقى من الآن إلى مقدم القرن الواحد والعشرين .

ما هى إذن تحديات التغير الفعلية التى يمكن أن تواجه العالم فى الـ١٣٢ شهر القادمة؟ لأن التاريخ لن ينحنى أمام تضرع المهاتما غاندى لأن يكون فى الحياة أكثر من زيادة سرعتها ، فإن التغيرات التى نحتاج إلى التعامل معها سوف تأتى سريعة . ولحسن الحظ ، فإن نسبة كبيرة منها كانت وستكون توجهات بنيوية إيجابية ، واضحة المسار والمحتوى ، وبناءة ، من أجل عالم أكثر رفاهية وأمنا واستقرارا .

من بين هذه التغيرات المأمولة لابد أن يكون ذلك التوجه الكبير نحو اليمين : فى دول اليسار ، التحديث والپريسترويكا ، وفى دول اليمين حيث الخصخصة والتحرر من القيود . وبالمقارنة بما يحدث الآن فى اقتصادات السوق ، يعتبر مالكولم فوربز يساريا .

هذه التطورات –التى تولدت داخليا وتقررت ذاتيا . هى تعبير عن رغبات وإرادة شعوبها ، وقد قللت تماما من شأن أى إيمان بدوام الأيديولوچيات والأنظمة . لم يعد هناك شىء مقدس ، وقد أصبح الأمر بيد الكافرين بالعقائد الاقتصادية فى كل مكان . من الممكن بالطبع أن نتصور ظروفا يمكن أن ينعكس فيها هذا التوجه ، إلا أن ذلك ليس محتملا فى المستقبل المنظور . المؤكد أنه كان هناك تآكل فى الإيمان ممتدا من سيبيريا المتجمدة مرورا بأوروبا الشرقية وأمريكا الوسطى ومعظم آسيا ، فقد تراجعت الأفكار الماركسية الجامدة والنظام الاقتصادى المركزى كوسيلة ، هذه الأفكار انحسرت عن عقول البشر وأفعالهم .

أعتقد أن «روسو» هو الذى قال إنه ليس هناك فكرة أقوى من تلك التى تأتى فى

أوانها ، وربما يحلو للبعض أن يعيد صوغ هذه العبارة لتصبح إن هناك أشياء قليلة أشد ضعفا من فكرة مضى أوانها ، ولقد انقضى زمن التخطيط المركزى الصارم والجامد فى الاقتصاد .

وللتأكيد ، فإنه قد تكون هناك بعض العناصر السلبية فى هذا التوجه وربما تتفاقم . التحول من التجارة فى سلع حقيقية إلى التجارة فى الورق بما فى ذلك النقود غير الموجودة ، هو أحد تلك العناصر السلبية . التجارة فى المؤسسات ، وليس التجارة عن طريق المؤسسات عنصر آخر . لكن صعود البراجماتية على الدوجماتية وانهيار عصر الأيديولوچيا بالمعنى التاريخى التقليدى ، وانخفاض لعبة العواطف وتعقد الدوجما فى العلاقات الدولية . . .تلك كلها مبشرات جيدة بالنسبة للمجتمع العالمى كما هو بالنسبة لدول الآسيان .

إن صعود البرجماتية إلى السلطة فى جمهورية الصين الشعبية قد بدأ عملية تحول فى عدة عناصر رئيسية فى حرب السبعين عاما بين ما يسمى بالشرق والغرب ، تلك الحرب التى بدأت بالثورة الروسية فى عام ١٩١٧ وشكلت معظم تاريخ العالم فى القرن العشرين . صعود البراجماتية إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى والتغيرات المحتملة فى الأولويات القومية للولايات المتحدة وأماكن أخرى ، تهدد بأن تضع نهاية فى آخر الأمر لهذه «الحرب» فى السنوات المتبقية من القرن العشرين .

وكما هو الحال فى كل الصراعات الممتدة فى تاريخ العالم ، تجىء النهاية بإعادة تعريف للأولويات القومية ، وهذا عادة ما يكون مرتبطا بالإنهاك النفسى والمادى (فى جانب واحد على الأقل من الصراع) والتحقق (فى أكثر من جانب) من أن هناك معارك أكثر أهمية جديرة بأن تخلص ، وتنانين مختلفة لابد من أن تقتل ، وقوى وتجمعات للارتباط بها .

وهى حقيقة أنه لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتى استقرا على اقتصاد سلام بعد الحرب العالمية الثانية ، كما فعلت القوى المهزومة : اليابان وألمانيا الغربية . وبسبب القاعدة الاقتصادية الأكثر ضيقا فى الاتحاد السوفيتى . كان مضطرا للإبقاء على اقتصاد شبه عسكرى ، وكانت نتيجة ذلك أن الصواريخ السوفيتية كان يمكن أن تسقط بما يقدر بمليون

طن من «ت .ن .ت» على أى مكان فى الأرض بدقة بالغة ، بينما الزراعة السوفيتية عاجزة عن إنتاج ما يكفى لطاولة طعام «إيفان» ! كذلك دفعت الولايات المتحدة ثمنا باهظا ، كما يوضح ذلك العجز الشديد فى الموازنة ، وتآكل وضعها القيادى فى العالم .

فى إطار الحقائق الجديدة ، سواء العالمية أو المحلية ، وعلى ضوء المشاعر والأولويات ، فإن انهيار حرب السبعين عاما يمكن أن نتوقع له تأثيرات سياسية على حياة الجميع فى كل مكان تقريبا ، ونرى الآن بالفعل آثارا بليغة على كل من إيران والعراق وأفغانستان وكوبا وأنجولا وناميبيا وفلسطين وإسرائيل وكمبوديا وفيتنام وعلى عدد كبير من المجالات والميادين .

إن الطالب العادى الذى يدرس العلاقات الدولية سوف يلاحظ أن كلتا القوتين العسكريتين العظميين كانتا فى انهيار سياسى حتى عندما وصلتا إلى قمة القوة العسكرية . وبسبب زخم الإنتاج العسكرى والعلماء المجانين الذين كانوا يجدون باستمرار وسائل أحدث وأكثر فعالية للقتل والتدمير ، فإن بناء التسليح سوف يستمر ، ولكن ذلك لن يؤدى إلى إبطاء قوة محاولات الإقناع الأخلاقية أو اللاأخلاقية ، كما هو واضح فى جماعات الضغط التى نشأت فى الغرب وانتشرت فى العالم ، وقوى لوى الذراع الاقتصادية بأشكالها المختلفة ، والدور الجامح لوسائل الإعلام ، على سبيل المثال لا الحصر .

لقد أصبحت الحرب التقليدية ، غير شرعية ، كوسيلة من وسائل السياسة ، كما أنها أصبحت مكلفة على نحو متزايد وغير فعالة لتحقيق النتائج المطلوبة . لم تعد الحرب عملا مجيدا يمكن أن تقدم إليه طبقة النبلاء زهرة شبابها ، بل إنها أصبحت عملا سيء السمعة فى نظر الفرد والمجتمع الدولى وحتى فى نظر المجرم نفسه .

فى وقت ما ، كان يمكن كسب الحرب بأثمان معقولة ولكن الأمر لم يعد كذلك ، فأغنى الدول النفطية يمكن أن تفلس بعد أيام قليلة من إطلاق الصواريخ البالستية على بعضها الآخر . وفى نهاية الأمر لا يتبقى هناك شيء ، لا إمبراطوريات جديدة ولا شعوبا تابعة

ولا مصادر جديدة للثروة لكى تنهب . الدول القوية قامت بالغزو والاحتلال لكى ينتهى الأمر بالتفاوض على انسحاب فخر ولا يتبقى لديها ما تقدمه سوى قائمة خسائر طويلة . لقد أصبح الغزو عملا شائنا حيث أصبحت حياة الناس ذات أهمية والجماهير لن تركع ولن تستسلم بسهولة .

لا أقول إننا قد وصلنا إلى تلك الحالة أو أننا سوف نصل إليها عندما تتحول السيوف إلى نصال محاريث ، وأن الناس لن يتحاربوا ، فالإنسان كائن مليء بالتناقضات وبه جنون يقوده إلى أفعال غير عادية . وبالرغم من لا جدوى الحرب الواضحة فى أيامنا وعصرنا ، إلا أنه لا يوجد ضمان ألا يقوم شخص مجنون ويشعل حربا فى نزوة طيش . وهكذا علينا أن نحتفظ بأسلحتنا وأن نكون مثل الكشافة . . . مستعدين دائما .

ربما لم تعد الإمبراطوريات وعمليات الغزو مقبولة كما كانت فى السابق ، ولكن الاستعداد للحرب والدفاع عن النفس وجعل العدوان مكلفا وغير مفيد ، أمور ضرورية للإبقاء على القيم الجديدة أو التصرف اللائق للأمم سواء كانت صغيرة أم كبيرة . المشكلة هى أى مستوى من الاستعداد ، فالأعداء المعروفون فقط هم الذين يستطيعون تقدير ذلك ، هذا إذا كانوا قادرين على أن يتحدثوا معا ، وبعضهم على الأقل يتحدثون معا مؤخرا .

لدى قدر من الشك فى أن يكون تقليص استخدام القوة العسكرية والتوجه إلى الإصلاحات الداخلية وتخفيض الاندفاع الأيديولوجى وربما التعطش والحاجة لفترة سلام وهدوء ، لدى قدر من الشك فى أن يكون ذلك كله قد تكاتف من أجل تحقيق السلام فى عام ١٩٨٨ ، وربما يكون لدى المرء القدر للاعتقاد بأنه لأول مرة منذ وقت طويل والعالم يواجه عدوى السلام !

وكما يقال إن للحرب زخمها الخاص ، فإن السلام أيضا كذلك ، وكلى ثقة من أن زخم السلام سوف يتواصل فى التسعينيات ، بالرغم من احتمال قيام حروب صغيرة جديدة . ولابد من أن نذكر أيضا أنه كما أن للحرب نتائجها الرهيبة ، فسوف يكون للسلام

أيضا مخاطره ومشكلاته الكبيرة ، حيث ستحاول الدول القوية استخدام أسلحة أخرى لصالحها .

إن هجوم البرجماتية على الأيديولوجيات القديمة نتج عنه ما يمكن أن يسمى بـ«عمليات التحديث فى الممالك الخمسة» . لقد بدأت بعمليات التحديث الأربع فى الصين ، ثم جاءت الجلاسناست والبريسترويكا فى الاتحاد السوفيتى . وبسبب قوة بعض العوامل الأخرى ، فنحن نرى الآن الانفتاح الثانى لليابان ، وهى عملية -بمفهوم التغير الداخلى- يمكن أن تكون منافسة لعملية «الإحياء» فى عهد «الميجى» .

والآن ، فإن الاتحاد الأوروبى على وشك إقامة سوق مشتركة مع حرية انتقال للأفراد والسلع والنقود عبر أوروبا بحلول عام ١٩٩٢ ، وسوف تكتمل عملية تحديث الممالك الخمس عندما تبدأ الولايات المتحدة برنامجها للإصلاح الداخلى وإعادة البناء . الأمريكيون الذين كانوا مشغولين تماما بنجاحهم الخاص ولا يستطيعون أن يتخيلوا أن الآخرين أيضا يمكن أن ينجحوا ، استيقظوا مؤخرا على حقائق الحياة . عدم القدرة على المنافسة والعجز الكبير والصعب فى الموازنة قد أسهما فى تحقيق ذلك ، وحتى هذه اللحظة ما زال هناك احتياج للمزيد من الإصلاحات الأيديولوجية والاقتصادية فى الولايات المتحدة عنه فى أى مكان آخر .

ماذا يعنى تحديث الممالك الخمس؟ إنه يتعلق بالرفاهية الاقتصادية والتنمية حيث إن لهما أثرًا على الناس أكثر مما لهما على الدولة . إن الدولة القوية ليست تعويضا للمواطنين عن العيش فى تخلف وفقر ، والدولة يصبح لها معنى اليوم إذا كانت قادرة على أن تقدم لشعبها حياة مرفهة وتقدم له حقوق ، كما أن قوة القيادة وقوة الدولة لم تعد هى سبب تحقيق المجد والاحترام لها .

التغير الصينى بمقدار ١٨٠ درجة فى ظل تحديث «دنج» وجلاسناست وبريسترويكا جورباتشوف ، كان الحافز عليها التنمية والاحتياجات الاقتصادية ، تماما مثل توحيد أوروبا

وكذلك الولايات المتحدة وكندا . وبالطبع فإن توجه اليابان المحدد نحو الرفاهية منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية لا يحتاج إلى تحليل ، وكل هذا التحول فى السياسة المقصود به أن يحقق للشعوب حياة أفضل .

وإذا كان الروس والصينيون على استعداد لتخفيض أسلحتهم كل من جانبه ، فذلك لأنهما يدركان أن دعم الآلة العسكرية الحديثة أمر مربك للاقتصاد حتى فى أغنى الدول . وإذا كانا يريدان أى إقناع ، عليهما فقط أن ينظرا إلى سياسة اليابان التى فرضها الحلفاء للحد الأدنى من الإنفاق على السلاح . إن أى دولة تريد أن تزدهر يجب ألا تنفق سوى القليل على الدفاع ، وبذلك يكون هناك درجة أقل من التوتر فى العالم .

التحديث نفسه قلل التوتر وأوقف الحرب وهذا واضح ، ولكن لابد من أن نتذكر أن السلام ليس مطلوبا لذاته وإنما من أجل النمو الاقتصادى والرفاهية الوطنية . فى الماضى كانت رفاهية القوى الكبرى تتم على حساب الدول الفقيرة إلى حد كبير ، وكانت الدول تحتل لكى يتم نهب ثرواتها . كان أسلوبا سهلا ومقبولا عندما كانت الحروب مجيدة والإمبراطوريات محترمةومحل إعجاب . ولكن هل الرغبة فى النمو الاقتصادى فى مرحلة ما بعد الاستعمار ، ستؤدى إلى اغتصاب جديد للفقراء؟ ربما تكون الإجابة «نعم» ، وربما يكون على الفقراء أن يدفعوا لكى ينتعش الأغنياء . وبالتالى فإن الهدنة بين الممالك الخمس مليئة بالخطر لدول العالم الفقيرة بالفعل .

إن مجموعة الأسلحة الموجودة تحت تصرف الممالك الخمس عديدة ومتنوعة مثل عتادهم العسكرى ، وهى فعالة مثله . المعونة والقروض والأسواق والنظام العام للأولويات والعملات واتحادات العمال والإعلام وجماعات الضغط العابرة للقوميات والمعوقات الجمركية والتعرفة والتكنولوجيا وصناديق الاستثمار والخبرة الفنية والمؤسسات العالمية ، وغيرها الكثير من المؤسسات التى يمكن استخدامها لضمان أن يتحقق نمو الخمسة وعلى حساب الفقراء إن اقتضى الأمر .

نحن نرى كيف يصبح الفقراء أكثر فقرا عن طريق الاقتراض ، صحيح أن البعض أفاد من القروض ولكن معظمهم أجبر على عبودية الدين القديمة . برفع قيمة العملة فى الدول الصناعية الجديدة يمكن أن تحقق الدول الغنية مكاسب اقتصادية هائلة ، وإذا فشل ذلك ، فهناك دائما الإجراءات الحمائية التى يعتمدون عليها . أما إذا تضاعفت ديون بعض الدول الفقيرة كأثر جانبى لرفع قيمة العملة ، يكون الأمر أكثر سوءا . إن تذبذب أسعار عملات العالم الذى تحدثه الحكومات القوية والبنوك التجارية القوية أيضا فى الغرب لابد من أن يكون قد أودى بعدد من وزراء المالية والبنوك المركزية فى الدول الفقيرة إلى الجنون .

فى قرون استغلال الموارد الطبيعية للدول الغنية ، تم القضاء على مساحات كبيرة من الغابات لإفساح المجال لإنشاء مزارع ومدن . الآن . . وفجأة ، يدركون قيمة هذه الغابات فى حماية البيئة ، فهل تعيد الدول الغنية زراعة غاباتها من أجل استعادة طبقة الأوزون؟ بالطبع لا ! يطلبون من الدول الفقيرة ألا تقطع أشجار الغابات حتى وإن كان ذلك هو مصدر العائد الوحيد . أما إذا كان منتجو الأخشاب اللينة فى الدول الغربية يملكون الأسواق ، فلا يأتى ذلك إلا مصادفة .

ولكن الفقراء يمكنهم أن يتشجعوا ، فالممالك الخمسة قد تنافس بعضها بشدة لكى تظل هناك فرصة للدول الفقيرة فتجنى بعض الفائدة فى هذا الخضم ، وبالرغم من ذلك فإن الكثير يتوقف على قراءة الجنوب للموقف وعلى استعدادهم للعمل . يقولون : عندما تتقابل الأفيال ، تطأ الأقدام الثقيلة صغار الأيائل ، ولكن الأيائل الصغيرة الحذرة والفطنة لا ينبغى عليها أن تهرب فقط ، بل وأن تفوز بشىء بالإضافة إلى ذلك .

وبالرغم من أن دول الجنوب فقيرة ، إلا أنها تمثل –معا– سوقا كبيرة ، والكلمة السحرية هى كلمة «معا» ، أما إذا عمل كل منها منفردا ، فسوف تكون السوق صغيرة وغير مؤثرة على توجه الدول الغنية ، ومن المهم إذن أن تكون دول الجنوب جبهة متحدة إن كان من الصعب أن تتحد معا .

وقد اختارت دول جنوب شرق آسيا بالفعل صيغة التجمع الإقليمى ، ولابد من الاعتراف بأنه لم يكن المقصود بالآسيان مواجهة الضغوط التى يمارسها الآخرون ، فقد كان فى الواقع تجمعا سياسيا بهدف حل المشكلات بين الجيران ، وبالرغم من ذلك لابد من أن يثبت صلاحيته لمواجهة ضغوط الشمال ، وقد أثبت الآسيان فعاليته فى المجال السياسى إلى الآن ولكنه لم ينجح بالدرجة نفسها فى مجال التعاون الاقتصادى . عليه الآن أن يواجه تحديات اقتصادية جديدة ناشئة عن عمليات التحديث فى الممالك الخمس وتركيزها على تحسين الأوضاع الاقتصادية لشعوبها .

إن تجربة الجات واجتماعات أوروجواى يمكن أن تكون عينة على ما هو قادم ، وكما يحدث فى السياسة فإن الأغنياء والأقوياء يمكنهم أن يتجاهلوا تماما الرأى العام العالمى حتى وإن كانوا وحدهم فى ذلك ، والمؤكد كذلك أنهم يستطيعون أن يتجاهلوا ، وسوف يتجاهلون العالم إذا لزم الأمر عندما يكون هناك شىء ليس فى صالحهم .

لقد أخذت مجموعة السبع على عاتقها أن تشكل الاقتصاد العالمى ، كما أن اقتصادا أوروبيا متحدا إلى جانب اتحاد اقتصادى بين الولايات المتحدة وكندا ويعمل من خلال مجموعة السبع ، سيكون اقتصادا أكثر قوة . ولربما استطاعت روسيا والصين القويتان اقتصاديا أن تقدما بديلا للآسيان ، إلا أن ذلك سوف يتطلب وقتا طويلا فى المستقبل ، كما أنه ليس هناك ما يؤكد أنهما لن تمارسا ضغوطهما الخاصة لتحقيق المكاسب الاقتصادية التى تريدانها .

إن الأمر الملح الآن هو أن يكون هناك تعاون اقتصادى إقليمى أكثر وثاقة داخل الآسيان ، ولابد أن تعى الدول الأعضاء فى المجموعة كيف تتكامل لا أن تتنافس . لقد اضطررنا بسبب ظروف المناخ وعوامل طبيعية أخرى أن نكون متنافسين فى الزراعة ، ولكن التصنيع يمكن أن يتم تخطيطه بهدف التكامل وبالتالى يظل مفيدا لجميع الأطراف . لا توجد أى دولة فى العالم تستطيع أن تقوم بتصنيع كل ما تحتاجه ، عليها باختيارها أن تشترى

من دول أخرى أو أن تتعرض لإجراءات انتقامية ، ولابد من أن تتقبل دول الآسيان فكرة أن من الأرخص اقتصاديا والأكثر فائدة لها أن تقوم بتزويد سوق الآسيان المشتركة حتى وإن كانت كل دولة تستطيع تصنيع احتياجاتها المحلية . بوجود سوق محلية كبيرة ، تصبح كل دولة فى وضع أفضل يمكنها من تصدير منتجاتها بشكل تنافسى .

ولكن الآسيان ليس هو التجمع الإقليمى الوحيد فى العالم النامى ، هناك فى جنوب آسيا وفى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية منظمات إقليمية ما زالت ذات طبيعة سياسية إلى اليوم . إن عقد صلة بين هذه التجمعات فى المجال الاقتصادى يمكن أن يجعل الجنوب أكثر قدرة على القيام بدور فى الاقتصاد العالمى وربما فى الصراعات الاقتصادية الحتمية بين ممالك الشمال الناشئة .

لقد تم إنشاء لجنة الجنوب لبحث إمكانيات واحتمالات قيام تعامل اقتصادى أكبر بين دول الجنوب . لا مفر من استمرار التجارة مع الشمال ، ولكن نسبة معقولة من التجارة فى السلع والخدمات يمكن أن يعاد توجيهها إلى الجنوب تحقيقا للمنفعة المتبادلة . ستكون هناك ، بلا شك ، عقبات هائلة . الإغراق والمعونات والمنح التى يقدمها الشمال الغنى ، ليست سوى أمثلة قليلة لهذه العقبات فى التجارة بين الجنوب ، ولكن إذا كانت هناك إرادة وعزم على تصحيح التوزيع غير العادل للثروة ، فإننا يمكن أن نصنع الكثير ، وعلى الأقل فإن التهديد بشراء منتجات الجنوب سوف يدفع دول الشمال لبيع بضائعها وخدماتها بأسعار معقولة .

لا أقترح حربا تجارية بين الجنوب والشمال باعتبار ذلك حلا للأخطار الناجمة عن التحول إلى اليمين فى الممالك الخمس ، إن حربا من هذا القبيل لا يمكن أن يخرج الجنوب منها منتصرا . ولكن الحقيقة أن ذهنية القلعة الحصينة فى أمريكا وأوروبا ، ورغبة السوفيت والصين فى المضى فى النمو الاقتصادى ، بالإضافة إلى القوة الاقتصادية الفائقة لليابان ، كل ذلك يتطلب قدرا من توفيق الأوضاع والتكيف من جانب التجمعات الإقليمية فى الجنوب .

لقد أبدى الآسيان حتى الآن وعدا بأشياء عظيمة ، فالمنطقة قد وفقت أوضاعها وباتت مستعدة لضغوط عدة من الخارج ولمواجهة بعض المشكلات الداخلية المرهقة . إلا أن دول الآسيان فى حاجة لأن تقوم بالكثير إذا كانت لا تريد أن تحرم من إمكانية نموها والتنافس مع استراتيجيات التنمية فى الشمال الجديد . وما من شك فى أن آسيان أكثر اتحادا ، يمتلك استرتيجية واحدة مشتركة ، سيكون أكثر أمنا ، من استراتيجيات تضعها وتنفذها كل دولة من الدول الأعضاء بمفردها ، كذلك فإن الآسيان بالتعاون مع غيره من التجمعات الإقليمية فى الجنوب سيكون فى وضع أفضل .

لا ضرورة للمواجهة ، ولابد من أن تكون كل الجهود موجهة من أجل التعايش والإفادة من تحول الأحداث الجديد فى الشمال . هناك أشياء كثيرة يمكن عملها ، لكن أهمها هو أن تتقارب دول الجنوب أكثر وأكثر وأن تقوم التجمعات فى الجنوب بالشىء نفسه .

لابد من أن يعيد العالم كله ترتيب أوضاعه من هنا حتى نهاية القرن ، وقد قامت دول العالم بعمل جيد عندما حدث التحول الأول مع سقوط الإمبراطورية الغربية الكونية . والآن ، على دول العالم أن تقوم بعمل أفضل لكى نرى نهاية حرب السبعين عاما وهى تشكل عالما أفضل وأقل ظلما .

إن الكثير من أفكارنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية أصبحت قديمة ، وهى ليست كذلك لأنها كانت خطأ فى المقام الأول ، هى أفكار قديمة لأنها كانت صحيحة وفعالة وغيرت المجتمع الإنسانى بدرجة كبيرة جدا . عندما كتب ماركس «رأس المال» كان هناك أغنياء يملكون ويسيطرون بشكل شخصى على ما يسميه وسائل الإنتاج ورأس المال والأراضى وقوة العمل . كان عالما ظالما ومجتمعا مجحفا . ولكن حتى عندما اقترح ماركس أن تمتلك الدولة وسائل الإنتاج لمصلحة الشعب ، هرع الرأسماليون لتصحيح الاستغلال الفادح الذى كانوا يمارسونه . لقد نجحوا إلى حد بعيد ، بل إنهم فقدوا السيطرة على

العملية وأصبحت أرباح النظام الرأسمالى موزعة أكثر وأكثر بين الناس ، وقد استغرق الأمر الشيوعيين الروس سبعين عاما لكى يعترفوا بأن أهدافهم المشكورة قد تحققت على يد خصومهم الرأسماليين ، هذا الاعتراف كان مؤلما ، ولكن مع هذا الاعتراف كان لابد من أن تبدأ حقبة جديدة كاملة .

نحن نعيش بداية هذه الحقبة وما زلنا متشككين . هل سيغير النمو جلده الأرقط؟ هل يتخلى الشيوعيون المتطرفون ، الذين تكفلوا بنشر العقيدة فى أرجاء العالم ، عن رسالتهم الأيديولوچية؟ لسنا واثقين تماما . ولكن العملية التى بدأت لا يمكن أن تتوقف أو أن تعكس اتجاهها بسهولة ، ومثل الرأسماليين الذى حرروا ملكيتهم وسيطرتهم لكى يواجهوا انتشار الشيوعية ، فإن الشيوعيين يمكن أن يفقدوا سيطرتهم على عملية التحرير التى بدأها قادتهم .

لا نعرف على وجه اليقين إلى أين سينتهى ذلك ، لكن من المحتمل أن يكون هناك سلام فى السنوات القليلة القادمة قبل نهاية القرن العشرين ، لكى نبنى عالما جديدا بمعنى الكلمة . سيكون عالما يعتمد على بعضه البعض عن حق ولن يكون اتخاذ القرار بشأن إدارة اقتصاد العالم حكرا على قلة من الدول الكبرى .

لابد من أن تحظى القرارات بإسهام أوسع ، وبديمقراطية الدول أكثر منها ديمقراطية الناس ، كما أرى هناك ضرورة لتقوية نظام الأمم المتحدة للقيام بدورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصيانة السلام وعلاج المشكلات الكونية مثل المخدرات والإرهاب وتآكل البيئة واللاجئين ، وبعون الله سيكون لدينا عالم أكثر إدراكا وسيكون قادرا على العمل بإيجابية لمواجهة المشكلات التى يطرحها عصر التحول الأخير .

٢-اجْتِمَاعُ رُؤَسَاءِ حُكُومَاتِ الْكُومَنْوِلْث (*)

لقد كانت ماليزيا التى تقع على مفترق الطرق بين الصين والهند والشرق والغرب ملتقى لشعوب وثقافات مختلفة على مدى قرون عديدة ، واليوم ونحن نستضيف قادة الكومنولث ، فإنما نواصل هذا التقليد .

بالرغم من أننا كنا نتعامل تجاريا مع بقية العالم على مدى ما يزيد عن ألف عام ، إلا أننا لم نسهم كثيرا فى أى وقت فى الشئون العالمية ، ولكن الضغوط الاقتصادية والسياسية العالمية منذ الاستقلال قد أجبرتنا على الخروج من عزلتنا ، لأننا إذا لم نخرج لحماية مصالحنا فلن يحمينا أحد . ومن هنا يجىء إسهامنا المتزايد فى المنظمات العالمية ، كما أن استضافة هذا الاجتماع ، جزء من تلك الحاجة إلى التفاعل وحماية أنفسنا .

إن اجتماع كوالالمبور لدول الكومنولث يجىء فى موعده تماما ، فالتطورات التى نشهدها فى العلاقات بين القوى الكبرى ، تعد ولأول مرة منذ الحرب بجدول أعمال واسع وغير مسبوق من أجل التعاون السياسى والاقتصادى ، ولكن المؤسف هو أننا ندخل العقد القادم بعدد من القضايا الاقتصادية التى لم تحل فى الثمانينيات ، وليس أقل مدعاة للأسف أن سياسة الاضطهاد العنصرى «الأپارتايد» ما زالت موجودة .

هذه التوجهات والظروف تمثل تحديات وفرص تحتاج إلى استجابة من جانبنا ، وإن كان للكومنولث أن تظل معنية بالأمر فلابد من أن تقدم بعض الاستجابة وأتمنى أن يكون اجتماع كوالالمبور فرصة لذلك .

هناك بعض الدفع نحو انفراج بين القوى الكبرى ، ولا نستطيع أن نفترض أن مصالحنا ، وخاصة مصالح الدول النامية لن يتم التضحية بها بينما تقوم تلك القوى الكبرى

(*) حديث بمناسبة اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث . كوالالمبور ، ١٨ أكتوبر ١٩٨٩م .

بتسوية خلافاتها . لابد من أن نكون منتبهين لذلك وأن نكون قادرين على التنبؤ والقيام بالمبادرة . ستكون للسلام تبعاته وهذه التبعات لابد من أن يشترك فيها الجميع بالتساوى .

هناك الآن ترتيبات قائمة فى غرب آسيا لوقف إطلاق النار ، الأمر الذى نتمنى أن يؤدى إلى توقف سفك الدماء ، الفلسطينيون ما زالوا محرومين من وطنهم . إن أمن إسرائيل قد يكون مهما ، لكن المؤكد أننا لابد من أن نضع أمن جيرانها وكذلك مصير الفلسطينيين فى الاعتبار . إن إرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل لهو أمر بغيض مثل أى نوع من الإرهاب ولابد من أن يتوقف ، ولا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن دون عدل .

كما يبدو الوضع فى أفغانستان بعيدا عن الحل ، ما زال الأفغان يعيشون فى معسكرات اللاجئين بالألوف ، وكذلك فشل مؤتمر پاريس الخاص بكمپوديا فى الوصول إلى تسوية سياسية شاملة . لابد من مواصلة جهودنا لحل مشكلة كمپوديا قبل أن تتفاقم وتتحول إلى حرب أهلية دموية أخرى .

إن الموقف فى جنوب أفريقيا يمثل أمرا ذا أهمية خاصة بالنسبة لنا حيث يجب أن نزيد من جهدنا ونحن متفقون على أن الأپارتايد لابد من أن يزول ولابد من إرسال إشارة صحيحة وواضحة إلى النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا . العقوبات مجدية ومؤثرة ، فلا تنخدعوا بالاعتقاد أن التغيرات الطفيفة التى نشهدها هناك قد جاءت نتيجة صحوة مفاجئة للمشاعر الإنسانية . إن القلق بخصوص أثر العقوبات على السود ليس فى محله ، وبالتالى فإن العقوبات لا ينبغى أن تستمر فقط ، بل يجب تصعيدها . لابد من أن تتوقف الاستثمارات والتدفقات المالية على جنوب أفريقيا تماما .

نحن نعرف جميعا أن مشروع استقلال ناميبيا ، هو فى جزء منه على الأقل نتيجة للعقوبات ، كما نعرف كذلك أن السيطرة على ناميبيا سوف يتم التنازل عنها على مضض وأن كافة الفرص سوف يتم استغلالها لإفشال مشروع الاستقلال .

يجب أن نكون منتبهين لكى لا تطغى التطورات الجديدة فى جنوب أفريقيا على القضايا الرئيسية للأبارتايد ، كما ينبغى ألا نسمح لنظام بريتوريا العنصرى أن يضللنا . إن إقامة حكومة ديمقراطية وغير عنصرية وممثلة للجميع بحق فى جنوب أفريقيا يجب أن يظل هو الهدف الرئيسى للكومنولث ، كما يجب ألا نفكر فى أى عمليات ثأرية أو انتقامية ، لابد من أن يعيش البيض والسود والملونون معا فى تآلف .

قد يكون هناك سبب للأمل المشجع فيما يتعلق بالمشهد السياسى العالمى ، إلا أن التوجهات الاقتصادية العالمية ليست مبشرة إلى حد كبير ، إذ بينما ما زالت جميع الدول المتقدمة تقريبا تحقق نموا متواضعا ، نجد أن الكثير من الدول النامية تعيش حالة من الركود إن لم يكن تأخرا . ويبدو أن الدول الغنية قد تكتلت ضد الدول الفقيرة ، فقد أعطت لنفسها حق توجيه التجارة العالمية والتلاعب بالعملات لصالحها . لقد شوهت المساعدات المالية والحصص وقيود التعرفة وغيرها مما تقدمه الدول الغنية ، شوهت التكلفة والإمدادات فى أنحاء العالم . وها هى الآن تستخدم البيئة وحقوق الإنسان لإعاقة النمو الاقتصادى فى الدول النامية .

أما بالنسبة لقضية الفقر وخاصة فى جنوب أفريقيا فإن استجابتنا لا يمكن أن تكون هى مجرد تقديم المساعدة ، إذ لابد من الاعتراف بالعلاقة بين الفقر والديون والتجارة – وكذلك البيئة – ومواجهتها . إن عبء ديون الفقراء يزداد وطأة ، كما أن نسبة كبيرة من إجمالى الناتج القومى يتم إنفاقها لخدمة الديون مما ينتج عنه حركة عكسية فى صافى تدفق الدعم بين الأغنياء والفقراء . أما بالنسبة للأكثر فقرا فإن الموقف ميئوس منه . ومشكلة الديون الأفريقية مستمرة فى التفاقم إلى حد كبير دون أن ينتبه إليها أحد ، وجزء كبير من مشكلة أفريقيا هو أن الدول المعنية ليست مدينة بشكل كبير أو بما يكفى لأن يكون بمثابة تهديد للنظام المالى العالمى ومن هنا نجد اهتماما ضئيلا بمشكلة الديون الأفريقية .

ما نحتاج إليه هو مبادرة مالية جسورة ، وخطة كتلك لابد من أن تعترف بأن الديون

الحالية ، سواء العامة أم الخاصة ، لا تساوى قيمتها الكاملة ، وأن معظم المدينين الأفارقة لا يمكنهم أن يستمروا فى تحمل خدمة الديون . إن تحويل دول بكاملها إلى عبيد ديون لهو أمر أسوأ من الممارسة اللاإنسانية لعبودية الدين فى الماضى ، ولابد من أن يدفع القادرون ، لكن لابد من مراعاة غير القادرين .

إلا أن هناك بعداً آخر للمشكلة وهو المحاولة المتزايدة من قبل دول مجموعة السبع للتدخل بشكل سافر وقوى فى إدارة النظام المالى والتجارى العالمى . إن قراراتهم بإعادة موازاة العملات لم يؤد فقط إلى تفاقم عبء خدمة الديون على الدول النامية ، وإنما أثر كذلك على تدفق الموارد وأفق نموها .

إن مشكلات الديون والفقر لا يمكن التغلب عليها فى وجود ذلك التباين الواضح القائم بين معدلات النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة والدول النامية . الدول النامية فى حاجة إلى إمكانية أفضل للوصول إلى الأسواق وإلى تدفق أكبر فى الاستثمارات الأجنبية ، ليس من أجل النمو الاقتصادى فقط ، وإنما كذلك لتزويدها بالوسائل وبالقدرة التى تمكنها من خدمة ديونها .

ولكى تنمو التجارة العالمية ، لابد من دعم مبادئ التجارة المتبادلة العادلة ونظم الدفع . وبينما نحاول أن نخفض قيود التعرفة وأن نحفز التجارة العالمية ، نجد أنفسنا مهددين بزيادة واضحة فى القيود الأخرى . والأكثر من ذلك أن التركيز قد تحول من «التجارة الحرة» إلى التجارة المناسبة . فالدول الصناعية تطلب التبادل بشكل متزايد حتى وهم ينكرون على الدول النامية امتيازات التعرفة والمعاملة التفضيلية ، وهذا واضح فى اجتماعات أوروجواى الحالية والخاصة بمفاوضات التجارة متعددة الأطراف ، فقد صدرت بيانات وإعلانات ممتازة عن أهمية الاعتماد المتبادل وأهمية التعددية ، ولكن ذلك يتناقض مع أفعال من يصدرونها . لقد سمح للثنائية والإقليمية بأن تكسب على حساب نظام تجارى متعدد الأطراف ومفتوح .

والبيئة الآن موضوع اهتمام خطير للجميع بما فى ذلك الدول النامية ، ونحن لا يمكن

أن نتجاهل تدهور البيئة أكثر من ذلك ولابد من إيجاد حلول عاجلة . ولسوء الحظ فإن الكثير من الدول المتقدمة تبدو مصرة على إلقاء اللوم على الدول النامية فيما يتعلق بمشكلات البيئة . إلا أنه ، وبأى مقياس ، فإن الدول المتقدمة هى التى أغارت على بيئتنا فى معظم الأحوال . التجارب النووية والاستخدام المفرط للوقود الحجرى والنقل الخاص وإطلاق غاز CFC فى الجو والاستهلاك المفرط للورق والتخلص من المواد الكيماوية السامة ، كل ذلك وغيره هو نتاج مباشر لأسلوب معيشة الأغنياء .

وبالطبع فإن الفقر يسهم فى تدهور البيئة ، ولكن ذلك لأن الفقراء لا يستطيعون أن يساعدوا أنفسهم ، وإذا حرموا من الموارد الضئيلة لديهم ، سيصبحون أشد فقرا ولربما سببوا مزيدا من التدهور للبيئة . ومن ناحية أخرى فإن الأغنياء يستطيعون ليس فقط التقليل من سفه حياتهم ، وإنما أيضا يستطيعون التوسع فى إعادة تشجير الأراضى الزراعية التى اغتصبوها من غاباتهم . وبواسطة ما لديهم من تكنولوچيا وثروة ، بإمكانهم أن يجعلوا ملايين الأفدنة من الصحارى تزدهر بالخضرة .

ومن سوء الحظ فإن الخط الذى يسلكه المعنيون بالبيئة هو إلقاء اللوم على الدول الفقيرة والسعى إلى إجبارها على الإبطاء بعملية التنمية من أجل استعادة البيئة التى لوثها الأغنياء ، حتى قروض البنك الدولى أصبحت مشروطة باعتبارات بيئية .

نحن متفقون على أننا فى حاجة إلى جهد عالمى منسق ، ويمكن أن تساعد الكومنولث بإحداث بعض التصحيح والتوازن فى الجدل الدائر . لابد من أن نتشارك جميعا فى عبء المحافظة على بيئتنا صالحة للحياة ، لكن هذه المشاركة ينبغى أن تكون عادلة وحسب الوسائل المتوفرة لكل منا . الفقراء لا ينبغى أن يدفعوا ثمن أخطاء الأغنياء فى الماضى والحاضر .

وهناك مشكلة أخرى تتخطى الحدود الوطنية وتتطلب تناولا عالميا وهى مشكلة المخدرات ، وماليزيا لا تعتذر عن صرامة العقوبة الخاصة بتجار المخدرات . إننا نرى الآن كيف

يمكن أن تصبح المشكلة شديدة الخطورة . حكومات بكاملها مهددة بأن تسقط أو أن تفسد بواسطة تجار المخدرات ، كما أن كثيرا من الدول يمكن أن تتعرض لذلك إذا هى عملت بمفردها . إن حربا منسقة ومشتركة مضادة لتهريب المخدرات من قبل المجتمع الدولى ، هى التى نأمل أن تهزم ذلك الشر وتدعم الحكومات ضد الهجوم العنيف لتجار الموت . لابد من شن حرب كونية باستخدام كل ما فى أيدينا من مال ووسائل . ستكون التكلفة كبيرة ، لكن الثمن الذى يمكن أن ندفعه لو أن خطر المخدرات انتشر ، سيكون أكبر . إننا نرى ذلك الآن . إن تسليم المتهمين ومصادرة كل العائد من تجارة المخدرات والعقاب الصارم للمهربين يجب أن يكون عاما وشاملا ، كما أن تخاذل بعض الدول هو الذى جعل عادة تعاطى المخدرات تنتشر ، ولنتذكروا أنه مع عادة تعاطى المخدرات سوف يأتى الإيدز ، وهكذا يكون المتخاذلون مذنبون أيضا لأنهم يساعدون على انتشار الإيدز . لابد من التحرك الفورى .

وختاما ، اسمحوا لى بأن أقول إن العلاقات التى تربط بين دول الكومنولث يمكن أن تكون عظيمة الفائدة . هناك الكثير الذى يمكن أن يقدمه كل منا للآخر وللعالم ، إذا عقدنا العزم وشرعنا فى العمل . لقد أعادت ماليزيا اكتشاف الكومنولث على نحو ما ، ولنعترف بأننا كنا فى وقت ما متحررين من الوهم ، ولكن فى عالم يتزايد فيه اعتماد كل واحد على الآخرين ، فإن الكومنولث تقدم منتدى مهما للتعايش وربما لتسوية بعض المشكلات العالمية . كما أننا نرى لأنفسنا دورا أيضا فى الكومنولث ، بالرغم من أنه قد يبدو صغيرا . نتمنى أن ترقى الكومنولث فى هذه المرحلة ، مرحلة التغير السريع والجذرى ، إلى مستوى توقعات أعضائها ، كما نتمنى أن يسهم اجتماع الكومنولث فى كوالالمبور فى تحقيق هذه الغاية .

٢٢ - الأزمة الاقتصادية العالمية :
هل يصبح عام ١٩٨٨ صورة أخرى من عام ١٩٢٨؟ (*)

السياسيون يحبون الخطب وإلقاء الأحاديث ، وبمرور السنوات يصبح المرء مفتونا ببعض العبارات المقتبسة ، أما بالنسبة لى فالعبارة المفضلة لدى هى اقتباس من چورچ سنتيانا وهو : «إن الذين لا يستوعبون دروس التاريخ ، سوف يكررون أخطاءهم دائما» . وأنا أريد أن أكرر هذه العبارة فى حديثى لأنه يتناول الموقف الاقتصادى الراهن بالأساس ، أما بالنسبة للذين شهدوا ركود أواخر العشرينيات ، أو قرأوا عنه على الأقل ، فلابد من أن يكون لديهم الانطباع بأنهم «سبق أن رأوا ذلك» عندما يدرسون الوضع الاقتصادى العالمى اليوم ونتائجه السياسية .

من الكتب المهمة الجديرة بالقراءة والتى تذكرنا بالكساد أو الانحسار العظيم فى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات كتاب هـ .ف . هدسون «الهبوط والتعافى» - ١٩٢٧ :١٩٣٧- الذى نشره معهدكم عام ١٩٣٨ ، وربما يساعد اقتباس بعض عبارات من هذا الكتاب على تفسير ماقلته بأننا سبق أن رأينا ذلك كله من قبل :

«الهبوط فى أسعار السلع . . استمر مع تحسن متقطع . الضغط على الدول المدينة لكى تبيع بأسعار قليلة تزايد بسبب الهبوط فى الإقراض» .

«التقلص المفاجئ فى الإقراض الدولى ، بالرغم من أن القروض السابقة كانت متلفة وغير مبررة ، أدى إلى اضطراب التجارة العالمية ، كما أضعف أسعار السلع» .

«وجود مجموعة من المقرضين المختلفين أو المرهقين مع المقترضين الضعفاء وربما المفلسين معا فى وقت واحد ، منع بشكل تلقائى عودة الإقراض الدولى بنفس الحجم الذى

(*) حديث فى المعهد الملكى للشئون الدولية ، لندن ٢١ يوليو ١٩٨٧م .

كان عليه فى السنوات السابقة» .

واسمحوا لى أن أواصل الاقتباس .

«ويشكل عام ، فإن أسعار المنتج الخام قد هبطت بمعدل أسرع من السلع الموجودة فى آخر مراحل التصنيع ، وهى حقيقة ساعدت الدول الصناعية مؤقتا . لكنها لم تستمر كذلك طويلا ، حيث إن أسواقها الخارجية كانت تفقد قوتها فى الوقت نفسه» .

«عدم الاستقرار فى الإقراض الدولى وارتباك الدول المدينة وهبوط الأسعار وظروف الكساد فى الدول الدائنة ، ذلك كله كان له أثره بالطبع على حجم وتوزيع التجارة العالمية» .

«بمجرد أن بدأ الهبوط ، استمر وزاد حجمه مثل كرة الثلج» .

ولعل المرء يكون معذورا عندما يستمع إلى مثل هذه الاقتباسات فيتصور أن كاتبها يتحدث عن الوضع الاقتصادى العالمى الحالى . لقد كتب السيد «هدسون» عن أسباب ومسار الكساد العظيم ولم يكتب كثيرا عن النتائج السياسية . إلا أنه كتب عن التغيرات الاجتماعية والتقلبات السياسية بما فى ذلك نمو ظاهرة التطرف فى ألمانيا . ولأنه كان يكتب فى عام ١٩٣٨ ، فلابد من أن نلتمس له العذر لأنه لم يكن لديه أى تفسير على الإطلاق للغز المغزى العميق لصعود هتلر والنازية فى ألمانيا ، كما يمكن أن نلتمس له العذر لقلة إلمامه بالمؤثرات المباشرة خارج أوروبا .

واسمحوا بأن أوضح الأمر أبعد من ذلك ، إننى لا أتنبأ بأن العالم سوف يدخل مرحلة كساد عظيم مرة أخرى بالرغم من شعورى بأن كسادا عظيما قد نزل على معظم دول الجنوب قبل فترة . وقد رأى البعض تشابها وثيقا بين ازدهار بورصة نيويورك فى ١٩٢٩ والتطورات الأخيرة فى وول ستريت ، فالمؤكد أن العالم لم ير فى العامين الأخيرين مثل تلك المضاربات أو ذلك العدد الكبير من البنوك الأمريكية التى تشهر إفلاسها منذ عام ١٩٢٩ ، وأعرف أن هناك نظرية كوندرا تيف لدورة اقتصادية طويلة الموجة ، تحاول أن تفسر

ذلك الكساد العظيم الذى حدث فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر وتسعينيات القرن نفسه وثلاثينيات القرن العشرين على شكل دورة من ٤٥ إلى ٥٥ سنة ، وبناء على ذلك نكون فى انتظار كساد عظيم يهبط علينا فى أى لحظة .

ولكن اقتصاد العالم لاتحكمه حركة النجوم والكواكب ، الاقتصاد يصنعه ويديره بشر ، وفى أيامنا نحن لانقوم باستشارة المنجمين أو الفلكيين قبل تبنى سياسة اقتصادية . نحن ندرس ونخطط ، المؤكد أن أحدا لن يخطط من أجل الهبوط أو الانهيار . ماحدث هو أننا نسينا دروس التاريخ ونكرر أخطاءنا ، وإذا استمر نفس الأشخاص فى القيادة لفترات أطول فلربما لن تتكرر الأخطاء ، لكن المؤكد أنه ستكون هناك أثمان أخرى ندفعها .

فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى ، أجبر المنتصرون ألمانيا المهزومة على أن تدفع تعويضات هائلة عن الحرب . ومن الواضح أن ألمانيا إذا كان عليها أن تدفع تلك المبالغ الضخمة ، فلابد من تكسب الكثير أو تقترض المبالغ المطلوبة ، وهكذا انطلقت التشوهات الاقتصادية عن طريق القادة أنفسهم ، القادة الذين يبدو أنهم لم يقرأوا التاريخ . وربما تكون ألمانيا هى التى اضطربت صناعيا بعد الحرب أكثر من أى دولة أخرى . وقد أشار «هدسون» إلى أن «التاريخ الاقتصادى لكل الحقبة الأولى بعد الحرب ، هو قصة محاولات لمواجهة أو تحدى الفوضى التى أحدثتها الحرب فى النظام الاقتصادى العالمى» . إن ازدهار عام ١٩١٩ الذى جاء بعده انهيار عام ١٩٢٠ ، كان من أعراض الفوضى الاقتصادية ولابد من أن يكون مؤشرا ونذيرا بالفوضى الاقتصادية التالية له . ولكن قادة المرحلة استمروا فى أسلوبهم العقابى ضد ألمانيا ، وكانت النتيجة هى انهيار وكساد عام ١٩٢٩ وصعود التطرف المتمثل فى النازية .

ونتيجة لهذه التجربة - إلى حدما - كانت هناك رغبة أقل فى عقاب الدول المهزومة بعد الحرب العالمية الثانية ، وبا ستثناء تفكيك التكتلات الصناعية الكبرى التى كان يعتقد أنها وراء استمرارية آلة الحرب ، تبنى الحلفاء توجها أكثر ليبرالية نحو اليابان وألمانيا ، وكانت

النتيجة هى التعافى السريع لهاتين الدولتين النشطتين واللتين تمثلان تهديدا بعد ذلك لاقتصاد الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية .

وحتى الآن ، فكل شىء على ما يرام ، دروس ما بعد الحرب العالمية تم استيعابها وتطبيقها ، لكن الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين بدأوا يشعرون آنذاك أنهم مهددون من قبل القوة الاقتصادية لعدويهما السابقيين ، فبدأ البحث عن حل سهل . فى البداية تم رفع معدلات الفائدة فارتفعت قيمة الدولار الأمريكى . وتدفقت أموال كثيرة على الولايات المتحدة ولكن فى الوقت نفسه أصبحت سلع وخدمات الولايات المتحدة غير تنافسية ، وأدى ذلك بدوره إلى استيراد المزيد من السلع الأجنبية بينما تدهورت الصناعة الأمريكية وبالتالى زادت نسبة البطالة . وبعد ذلك حدث تقلص فى القوة الشرائية للأمريكيين ، الأمر الذى كان لابد من أن يؤثر سلبيا على الاستثمارات الجديدة والإنتاج . زاد انهيار الاقتصاد . وبانهيار الاقتصاد بدأت صادرات المواد الخام . تفقد أسواقها . هبطت الأسعار والمكاسب ، ولكى يزيد منتجو السلع أرباحهم قاموا بزيادة إنتاجهم . . فهبطت الأسعار أكثر وأكثر . .

فى مناطق أخرى ، كان منتجو النفط يتألمون بسبب العائدات الشحيحة التى يحصلون عليها من السلعة الاستراتيجية التى ينتجونها . ظروف الحرب العربية الإسرائيلية أعطتهم العذر والمبرر لرفع أسعار البترول ، وفجأة وجد العالم نفسه تحت فيضان من البترودولارات ، وكان لابد من أن تزعزع هذه المبالغ الضخمة النظام المالى العالمى .

وبالرغم من إسرافهم ، إلا أن منتجى البترول لم يستطيعوا أن ينفقوا كل ما لديهم من أموال ، قيود كثيرة مختلفة منعتهم من شراء الصناعات الرئيسية فى أوروبا وأمريكا ، وكان من المحتم أن تجد البترودولارات طريقها إلى سراديب البنوك الأوروبية والأمريكية ووصل الأمر إلى أن منتجى البترول العرب كان لابد من أن يدفعوا . . لكى تظل أموالهم فى البنوك . الابد من إقراض البتروردولارات ، والدول فقط هى التى يمكن أن تقترض مبالغ ضخمة ، وهكذا أصبحت القروض غير المشروطة هى النشاط التجارى الرئيس للبنوك

الغربية . كما أنه لم يكن مسموحا للعرب بأن يسحبوا ودائعهم لأن ذلك كان من شأنه أن يزعزع الاستقرار المالى للدول الغربية . من جانب آخر ، فإن هبوط أسعار السلع ،قلل من قدرة الدول المقترضة على تسديد القروض . وفى الوقت نفسه ، اكتشفت الولايات المتحدة أن الدولار القوى ومعدلات الفائدة المرتفعة لم تساعد اقتصادها ، كان الميزان التجارى لصالح الأعداء القدامى إلى حد كبير ، وهما ألمانيا واليابان ، ووجدوا أن من الأفضل تخفيض قيمة الدولار فى مقابل الين والمارك الألمانى بغرض تقليل صادرات كل من اليابان وألمانيا إلى أمريكا . ولكن الفكرة لم تفد أمريكا كما تنبأ كثير من رجال الاقتصاد وصناع القرار فى الدولتين . ظلت السع اليابانية والألمانية تتدفق على الولايات المتحدة ، وفى الوقت نفسه فإن منتجى السلع بمن فيهم منتجو البترول الذين يبيعون بالدولار كانوا يعانون لأن الدولار يحقق عائدا أقل من ناحية قدرته الشرائية ، لم يكن منتجو البترول يكسبون أقل فقط ، ولكنهم كانوا يجدون قيمة احتياطياتهم الخارجية تتناقص ، وبالطبع فإن الدول التى تقترض بالين أو المارك الألمانى وجدت نفسها فجأة غارقة فى الديون أكثر من ذى قبل .

وحيث إن الولايات المتحدة لاتحقق فائدة كبيرة من التخفيض الفعلى للدولار ، بدأت الإجراءات الحمائية تبدو جذابة أكثر فأكثر . كان الهدف هو اليابان ، لكن الدول النامية عاجلا أو آجلا سوف تنجر إلى هذا الاضطراب العظيم ، والآن تتحدث الولايات المتحدة عن تجارة متوازنة حتى مع شركائها من الدول الصغيرة النامية .

السياسات الاقتصادية لايمكن أن نتوقع أن تثمر عن نتيجة واحدة مرغوبة فقط . وكما أن ألمانيا كان لايمكن أن تجبر على دفع تعويضات بعد الحرب العالمية الأولى دون أن يزعزع ذلك الاقتصاد العالمى ، فإنه لايمكن أن يكون هناك اليوم علاج واحد لكافة المتاعب الاقتصادية لدول غنية دون أن يكون لذلك نتائج غير مرغوبة لها ولغيرها من الدول . وكلما كان الحل أكثر قوة ، كانت الآثار الجانبية كبيرة عليها وعلى غيرها . ولما كان ذلك كذلك ، يصبح من المهم ألا تقوم الأنظمة الاقتصادية القوية بوضع سياسات اقتصادية فى غيبة

الأنظمة الضعيفة .

لقد أصبحت الجماعية كلمة سيئة السمعة بين الدول الغنية ، كما أن خيبة الأمل فى الأمم المتحدة أدت إلى قيام نادى الدول الغنية المغلق عليها . مجموعة الدول الخمس - G5 - هى تحالف للأغنياء ولابد من أن يعمل ضد مصلحة الفقراء . مجموعة الخمسة أصبحت مجموعة السبع G7 - وكذلك فإن الدول الفقيرة ليست ممثلة فيها .

وبالرغم من أن مجموعة السبع ناقشت فى فينيسيا مشكلات الفقراء ، إلا أن هناك شكا فى أنهم يقدرون تلك المشكلات تماما . هناك حتى شك فى أنهم كانوا يدركون أن فقر الفقراء المتزايد سيكون له آثار غير مواتية على أدائهم الاقتصاد . من الجدير أن نتذكر أن العالم الثالث مستقبل حوالى ٤٠٪ من صادرات أكبر اقتصادات العالم ، وهو كسوق ، فإن العالم الثالث غير الاشتراكى أكبر من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى واستراليا ونيوزيلنده والصين معا ، بالنسبة للولايات المتحدة . والكساد الاقتصادى فى العالم الثالث هو أحد أسباب استمرار مواجهة الولايات المتحدة لصعوبات فى تقليل عجزها التجارى .

وإذا كنا نريد أن نجد حلا أفضل من التلاعب بأسعار العملات ، والذى هو النتيجة الرئيسية لاجتماعات مجموعة السبع إلى الآن ، فلابد من العودة إلى الجماعية . وإذا كان جلوس ١٥٠ دولة مختلفة معا لصوغ حل يعتبر أمرا غير عملى ، فلابد من أن يكون هناك على الأقل وجود لعدد محدود من ممثلى الدول الفقيرة عندما تجتمع مجموعة السبع . يجب ألا يتخذ أى إجراء دون الاستماع إلى كلمة مندوبى أو ممثلى الدول الفقيرة .

لزمن طويل ، والجنوب أو مايسمى بالدول النامية وهى تطالب بوجود نظام اقتصادى عالمى جديد ، ويرى الشمال فى ذلك محاولة للحصول على معونات منه . على هذا الأساس ، كونوا مجموعة السبع وفرضوا نظاما عالميا جديدا كما يريدون . لابد من أن يكون واضحا - وبشكل مؤلم - أنه لايصلح . لقد فشل حتى فى حل المشكلات بين الدول الأعضاء فى داخل المجموعة نفسها ، وإلا لماذا ، إذا لم يكن التلاعب بالعملات وغيره من

الإجراءات التى اتخذتها مجموعة السبع قد فشلت؟

صحيح أنه بعيدا عن حل المشكلات ، فإن تسويات أسعار الصرف قد زادت الموقف سوءا ، فالدول النامية العاجزة عن خدمة الديون ترفض الآن أن تدفع ، وكان هناك كثير من الاحتجاج من قبل البنوك فى الشمال ، ولكنها كانت مضطرة فى النهاية لأن تنهض بأعباء تلك الديون ، وهناك عدد كبير من البنوك الضعيفة التى تشهر إفلاسها .

إن دول الجنوب تدرك بأنها لاتستطيع الاستغناء عن دول الشمال ، ولكنهم أيضا لايتوقعون أن يستمع إليهم أحد عندما يتحدثون بأصوات متعددة ولذلك قررت دول الجنوب تشكيل لجنة تسمى «لجنة الجنوب» يرأسها الدكتور چوليوس نيريرى ، مهمتها تحديد مجالات وأساليب التعاون بين دول الجنوب ، لكى تقلل اعتمادها على الشمال ، ولكن لابد من أن يكون ضمن مجال عمل اللجنة أن تصوغ تمثيلا فعالا للجنوب فى كل منتدى للحوار بين الشمال والجنوب يكون هدفه حل مشكلات العالم الاقتصادية .

ومن المعترف به أن سجل محاولات علاج مشكلات العالم ليس مشجعا ، والمؤكد أن ماتم عمله مؤخرا لم يثمر عن النتائج المرجوة ، وكما نرى فإن تقوية الدولار الأمريكى ورفع معدلات الفائدة لم يكن أكثر تأثيرا من إضعاف الدولار وخفض معدلات الفائدة . لم تفلح الإجراءات الحمائية . ولم تسفر السياسات الاقتصادية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية إلا أن أكوام من الزبد والسكر واللحوم بسبب الأسعار العالية المصطنعة والدعم المكلف . لقد كانت الستينيات والسبعينيات سنوات ازدهار بالنسبة لمعظم دول العالم حتى تلك الدول الأشد فقرا والأقل كفاءة من الناحية الاقتصادية كانت معاناتها قليلة لأن الدول المنتعشة كانت قادرة على مساعدتها . ولابد من أن نتذكر أننا خرجنا من الكساد الكبير بعد الحرب العالمية الأولى ، ولابد من أن نكون قد فعلنا شيئا صحيحا جعلنا نزدهر بعد فترة من الركود الاقتصادى . وإذا درسنا جيدا الوضع قبل وأثناء سنوات الازدهار ، فلابد من أننا سنجد أن شيئا ما قد حدث ، ساعد على التعافى والازدهار الذى تبع ذلك .

لقد تغيرت الأوضاع بالطبع ، وحلول الأمس لايمكن أن تكون حلولا لمشاكل اليوم ، إلا أنه لابد من أن تكون هناك بعض الدروس المستفادة من الماضى التاريخى . إن الإبداع الإنسانى لايجعلنا قدريين ونقبل نظرية دورات الخمس وعشرين سنة .

ولكن كم عدد من يقررون السياسات الاقتصادية التى تؤثر على العالم ، والذين يدرسون بحق كساد العشرينيات وماتبعه من انتعاش؟ هل تكون الحرب هى الحل؟ لكننا نعلم أن اقتصادات جميع الدول المتحاربة قد عانت من جراء الحربين العالميتين الأولى والثانية .

هناك حل فى سنوات الازدهار يجب البحث عنه ، ومن المحتمل أن نجده لو أمكن أن يجلس الجنوب والشمال معا ويستمع كل منهما للآخر . ولو أن مجموعة السبع كانت قد استمعت إلى أفكار وآراء ماليزيا لما رفعت قيمة الين إلى الدرجة التى جعلت ديوننا الخارجية تتضاعف فجأة ، لا أقول إن مجرد الاستماع إلى وجهات نظر الدول النامية سينتج عنه خطة محكمة للانتعاش الاقتصادى ، فبعض دول الجنوب يمكن ألا تكون مقدرة للمسئولية وربما متطرفة ، ولكن تمثيلا محدودا من الجنوب قد يساعد على تأكيد تأثير أى سياسة عليه ، وبالتالى على دول الشمال إذا ازدهر الجنوب أو تم إفقاره .

فى بداية حديثى ذكرت شيئا عن عدم التعلم من التاريخ ، بما يعنى أن الوضع الآن مثله أثناء التدهور فى أواخر العشرينيات ، والواقع أن الوضع ليس مطابقا تماما . الآن ليس هناك ركود كامل ، لدينا مزيج غريب من الازدهار فى وسط الفقر ، أو فقر وسط الازدهار ، وذلك فى داخل الدول وبين الدول وبين الأقاليم ، فنحن نشهد مثلا حدوث نمو اقتصادى بينما تزداد نسبة البطالة ، ونرى دولا ذات فائض تجارى كبير ومستوى معيشة مرتفع ونسبة عمالة عالية .

بعض الدول تراكم احتياطيات ضخمة ، تتاجر مع دول لديها عجز كبير . وبالرغم من أن الرفاهية فى الدول الغنية يكون لها عادة آثار مفيدة على الدول الفقيرة ، إلا أننا نرى

الدول الغنية الآن تزداد غنى على حساب الدول الفقيرة المنتجة للسلع ، أسعار الأسهم فى بورصات الدول المتقدمة تخترق السقف بينما الأرقام فى البنوك تهبط إلى الحضيض ، الشركات تحقق أرباحا قليلة بينما ترتفع قيمة أسهمها بشكل مستقل . بلايين الدولارات تعظم قيمة السندات التافهة بينما الأنشطة التجارية الحقيقية تعانى لأنها لاتعتبر جديرة بالاعتماد .

من الواضح أن هذا ليس هبوطًا أو انهيارا وإنما هو حالة من الفوضى يمر بها الاقتصاد العالمى ، نحن فى مستشفى للأمراض العقلية . هناك حاجة شديدة للعقل . المواجهة والعزلة أو الإجراءات الحمائية مثل ثقب فى الرأس ، لا تساعد على شىء . نحن فى حاجة ، أكثر من أى وقت مضى ، لأن نجلس معا ونتحدث معا حديث الناس العقلاء .

الديمقراطية شئ رائع ، والقيادات لابد أن تكون منتخبة من الناس أو على الأقل من الأغلبية ، لكن الحاجة لتعميم ذلك نتج عنها فقدان بعض الحكومات لإرادتها السياسية القادة الأوروبيون على سبيل المثال لديهم وقت قليل للمبادئ الاقتصادية أو لدروس التاريخ . إنهم مشغولون بالانقياد وراء آراء الفلاحين الأميين فى الاقتصاد والتاريخ ، ولكن أصواتهم هى التى تقرر حصول السياسيين على مقاعد من عدمه ، وبالتالى فإنهم بالرغم من حسن تقديرهم يدعمون الفلاحين ويحمونهم ، وهكذا يزيدون من حجم جبال الزبد واللحوم والسكر .

الديمقراطية شىء عظيم ، ولابد من تبنيها حتى ولو قتلتنا . إننى أتذكر الامريكى الذى قال : «لا أوافق على ما قلت إلا أننى يمكن أن أدفع حياتى دفاعا عن حقك فى أن تقوله» ، هذا شىء نبيل جدا ، ولكن لو أن الكل ماتوا بمن فى ذلك الشخص الذى تختلف معه ، فما الفائدة؟ إن الشخص الميت الذى لديه الحرية فى أن يتكلم لافائدة كبيرة له ، لأنه لايستطيع بأية حال أن يمارس تلك الحرية .

لابد من أن يكون لدينا ديمقراطية ، إلا أننا ينبغى أن نعين حدودها ، لا يمكن أن نترك

الديمقراطية تقتلنا . إذا كانت الديمقراطية تمنع القيادات من أن تقوم بالشيء الصحيح لصالح البشرية ، دعونا إذن نعيد تعريفها . وإذا كنا نريد أن ننقذ هذا العالم من الفوضى التى بها ، فلابد من أن يكون القادة قادرين على تحرير أنفسهم من ضغط الحاجة لأن يكونوا محبوبين وشعبيين وأن يتخذوا الخطوات الضرورية لذلك .

هذه ، بالطبع ، هرطقة ، لكن دعونا نتذكر أن الايديولوجيات المقدسة التى نؤمن بها اليوم هى هرطقات الأمس .

ولأننى قادم من العالم النامى فلابد من أن أكون منحازا للعالم الثالث ، ولكن تبقى حقيقة أننا نعتمد على بعضنا البعض بشكل متبادل ، والآن أكثر من أى وقت مضى . ومثلما أن الأداء الاقتصادى للشمال الغنى سوف يؤثر على أداء الجنوب ، كذلك فإن رفاهية أو فقر الجنوب سيكون لها تأثيرها على الشمال . وإذا كنت أتحدث من أجل الجنوب وعنه ، فإن الاعتماد المتبادل يعنى أننى أتحدث الآن من أجل الشمال وعنه .

كما قال «هدسون» : «وبشكل عام فإن أسعار المنتجات الخام هبطت أسرع من أسعار السلع التى فى آخر مراحل التصنيع ، وهى حقيقة ساعدت الدول الصناعية بشكل مؤقت ، لكنها لم تفعل ذلك طويلا حيث إن أسواقها الخارجية (فى الدول المنتجة للمواد الخام) كان يتم إفقارها فى الوقت نفسه ، ما يعنيه «هدسون» هو أنه إذا كان هناك هبوط فى العالم الثالث ، فإنه سيكون هناك هبوط عاجلا أو آجلا فى الدول المتقدمة .

هناك الآن هبوط فى معظم دول العالم الثالث ، والسؤال هو : هل سيكون هناك هبوط فى الدول المتقدمة فى العام القادم أو فى العام الذى يليه؟ بمعنى آخر . . هل سيكون هناك كساد عالمى عام ١٩٨٨ أو بعده؟ ولو اعتقدنا فى دورة السنوات الخمس والعشرين فلابد من أن يكون هناك كساد قريبا أما إذا كنا لانؤمن بذلك ، فمن الحتمى علينا- وأنا لا أقصد رجال الاقتصاد فقط وإنما قادة العالم أيضا أن نعى دروس الهبوط والازدهار فى الماضى ، وأن نخلق السبل لتجنب الكساد المحدق بنا ، لابد من أن تظهر الإرادة لعمل ذلك ،

ولابد من أن نتحرر من الضغط الذى تمارسه مصالح فئوية ضيقة ، حتى وإن كان ذلك يعنى تجاهل بعض التفسيرات للحقوق الديمقراطية .

إن الوضع الاقتصادى الراهن الذى يتزايد ركوده ، من صنع الإنسان ، ولابد للإنسان من أن يغيره .

٢٣- مُشْكِلَةُ الْمُخَدِّرَاتِ (*)

أشكركم لتشريفكم لى بأن أرأس هذا المؤتمر الخاص بسوء استخدام وتهريب المخدرات ، ولا أستطيع إلا أن أؤكد لكم أننى وسوف أبذل قصارى جهدى من أجل نجاحه . إننى أتحمل هذه المسئولية الكبيرة ببعض الرهبة ، إلا أننى واثق من أننى سوف أسترشد بحكمتكم الجماعية وبوحدة الهدف لديكم بخصوص قضية هى بلاء لا ينجو من مهالكه فرد أو مؤسسة ، وأمامنا عمل شاق بالغ الأهمية ، ولابد من أن نكرس كل عزمنا وخبرتنا فى الأيام القادمة لوضع برنامج واضح ، يخلصنا والمجتمع الذى نعيش فيه من هذا السرطان المنتشر بيننا وهو المخدرات والتجار الذين يربحون من وراء البؤس الإنسانى . فلنعمل من أجل تحقيق هذه المهمة بكل ما نستطيع من قوة لكى يستفيد العالم من ذلك .

إن الوقت والجهد يتحركان بشكل متصل ، وهى حقيقة بدهية أن كل إنجازات الإنسان إنما جاءت نتيجة للعمل الجاد على نحو مستمر ، ونتيجة الاستجابة للتغيرات والتحديات فى مواقف دائمة التغير . ومن الصحيح أيضا وبالدرجة نفسها أن الإنجازات الرئيسية تكون ممكنة عندما نتوقف قليلا على الطريق لتقويم الموقف وإجراء بعض المراجعات النقدية قبل أن نواصل مسيرتنا .

واجتماعنا اليوم له هذه الأهمية ، وهذه الفرصة لإلقاء نظرة نقدية على عملنا وعلى ما أنجزناه فى الماضى ، الأمر الذى سوف يساعدنا على أن نتحسن وأن نتخذ قرارات مناسبة فى المستقبل .

اليوم ، نحن نجنى ثمار أكثر من عامين من الاستعدادات المضنية ، إلا أننا كذلك ننطلق فى بداية جديدة ، بداية مسعى مهم لبحث وتقوية الإرادة السياسية لكل الدول ، لكى

(*) حديث بمناسبة المؤتمر الأول عن سوء استخدام وتهريب المخدرات . فيينا- النمسا ، ١ يونيو ١٩٨٧م .

تعمل معا ضد هذا البلاء الذى أصاب المجتمع الدولى وهو الانتشار الواسع لسوء استخدام المخدرات وتهريبها . وليس صحيحا أن الأمم المتحدة لم يكن لديها برنامج ضد سوء استخدام المخدرات ، بل على العكس من ذلك . فقد واصلت الأمم المتحدة أعمال مكافحة المخدرات التى كانت تقوم بها عصبة الأمم فى السابق ، وكان أن عقدت الاتفاقية المفردة للمواد المخدرة برعاية الأمم المتحدة فى عام ١٩٦١ ، وهو ما يمثل جهدا متميزا من قبل المجتمع الدولى بأن يجمع قرارات واتفاقيات متعددة لكى تصبح كيانا واحدا متماسكا . وفيما بعد تم تعديل اتفاقية ١٩٦١ بواسطة بروتوكول ١٩٧٢ . بالإضافة إلى أنه فى عام ١٩٧١ وبعد تحقق واضح من نقص فى اتفاقية ١٩٦١ ، تم تبنى اتفاقية خاصة بالمواد المخدرة ، وفى عام ١٩٨١ تبنت الجمعية العامة الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات ، والتى تهدف إلى مكافحة سوء استخدام وتهريب المخدرات ، وفى عام ١٩٨١ تم تطوير ذلك إلى برنامج عمل لمدة خمس سنوات . وفى عام ١٩٨٤ فإن الجمعية العامة بإعلانها عن مكافحة سوء استخدام وتهريب المخدرات ، تكون قد أعلنت أن ذلك قد أصبح نشاطا إجراميا دوليا ، ويتطلب الاهتمام العاجل ، وأن يكون الأولوية القصوى من قبل المجتمع الدولى وأن القضاء على تهريب المخدرات وتجارتها هو المسئولية الجماعية لكل الدول .

من الواضح إذن أنه لم يكن هناك غياب للنية أو لبرنامج من قبل الأمم المتحدة ، غاية الأمر أنه لم يكن هناك قدر كاف من الالتزام أو ظهور كاف للإرادة السياسية فى كثير من الدول المنتجة أو التى تمر بها المخدرات أو التى تستهلكها ، لكى تعمل معا بشكل منسق ضد هذه المشكلة العامة التى سمحت بالانتشار السريع لهذه الظاهرة . وفى تقدير غير رسمى وجد أن حجم التجارة فى المخدرات المحظورة يصل إلى ٣٠٠ بليون دولار وهو رقم مخيف للعقل ، ولمواجهة ذلك فإن نظام الأمم المتحدة ككل يستطيع فقط أن يعبئ ميزانية بمئات الملايين من الدولارات ، وهذا مقياس واحد لعدم استجابتنا الكافية .

ربما كانت استجابتنا غير الكافية عرضا من أعراض اختلاف تصوراتنا ، بالنسبة

لبعض الحكومات فى الدول المستهلكة يعتبر سوء استخدام وإدمان المخدرات انحرافا اجتماعيا على نفس مستوى تدخين السجائر وإدمان الكحول ، أما بالنسبة للكثيرين فى الدول المنتجة فإن المأزق أكبر من ذلك بكثير . إعادة البناء الاجتماعى تصبح مشكلة مهمة وحساسة حيث إن للإنتاج جذورا اجتماعية وثقافية ، وإيجاد بديل لما يعتبره كثيرون من رجال القبائل فى التلال ، ومن القرويين مصدرا رئيسيا للدخل يصبح تحديا أمام الحكومات فى الدول المنتجة . أما بالنسبة للدول التى تمر بها التجارة وعمليات التهريب ، فإن الشىء المثبط هو كيفية إيقاف الفيضان الذى تحدثه الأرباح الطائلة من وراء التهريب ، وكذلك كيفية القضاء على إدمان المخدرات وإعادة تأهيل أولئك المدمنين سواء بسبب توفر المخدرات التى لم يتم بيعها بسبب منعها فى الدول المستهلكة أو نتيجة الطلب عليها من المدمنين من المواطنين داخل البلاد .

ومن المظاهر شديدة الخطورة فى عدد كبير من الدول فى أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا ، أن مشكلة المخدرات قد أصبحت مشكلة أمنية ، بما يتضمنه ذلك من آثار على نمو الدولة والحفاظ على سيادتها الوطنية .

وعلى ضوء هذه الخلفية ، أرى أن هذا المؤتمر ليس فقط من أجل أن يضع أو أن يناقش برنامجا محددا من أجل التطبيق ، فذلك سيكون وظيفة الجهات الفنية ذات الكفاءة مثل لجنة المواد المخدرة واللجنة الدولية لمكافحة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ، فى المقام الأول ، وغير ذلك من منظمات وهيئات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو والأقسام الفنية فى المنظمات غير الحكومية .

لقد وضعت الجلستان اللتان عقدتهما اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر خطوطا إرشادية قيمة للسكرتارية تمكنها من عمل المخطط التنظيمى الشامل لأنشطة مكافحة المخدرات ، والذى يدرس الآن ليأخذ شكله النهائى وتبنيه كإرشادات ممكنة لتطوير مشروع محدد

وتطبيقه على مستويات وطنية وإقليمية ودولية . إن ما يجب أن يركز عليه هذا المؤتمر هو إبراز الإرادة السياسية للعمل معا ضد خطر المخدرات ، وأهمية ذلك ليست فى حاجة إلى مزيد من التأكيد .

كما أن هذا المؤتمر سوف يوضح كيفية إبراز هذه الإرادة السياسية ، وتكمن أهميته الرئيسية فى أن الحكومات بدورها سوف يتم تذكيرها بالتزامها الذى عبرت عنه فى هذا المؤتمر لكى تعمل معا من أجل مكافحة سوء استخدام وتهريب المخدرات باعتبارها مشكلة عالمية . ولأن مشكلة المخدرات قد أصبحت بهذا الحجم والاتساع ، فإنه لا يمكن القيام بأى حملة فعالة ضدها دون تعاون دولى .

والتعبير عن الالتزام الذى لابد من أن يتبع من هذا المؤتمر ليس مهما فقط باعتباره مرجعا وتذكرة بالالتزام الأخلاقى لحكومة ما ، بل لابد من أن يكون أيضا رسالة قوية لمهربى المخدرات وهو أن نشاطهم لا يمكن أن يستمر دون عقاب ، وأنه سيكون هناك ثمن كبير يدفعونه .

وعلى نفس الدرجة من الأهمية أيضا ، تلك الرسالة الموجهة إلى المجتمع الدولى وللرأى العام وللرجل العادى فى الشارع ، وهى أن حكوماتهم متفقة الآن على العمل معا ضد المهربين والتجار الذين جلبوا البؤس والدمار لمجتمعاتهم ، فدعونا نبين أننا نفعل ذلك بتأكيد التبنى الباكر للاتفاقية الجديدة ضد تهريب المواد المخدرة .

ولكى تصل هذه الرسائل كلها ، ولكى يتم فهم وتحقيق أهدافها ، من المهم أن يقترب هذا المؤتمر من صياغة قراراته بوضوح لا لبس فيه ، عن أن الإصرار على القضاء على تجارة المخدرات ليس موضع خلاف ، وعن أن العزم على مساعدة أولئك الذين عرفوا طريقهم إلى الإدمان لكى يعودوا أعضاء نافعين فى المجتمع مسألة متفق عليها . لابد من أن يكون ذلك هو بؤرة اهتمامنا .

وفى إطار الجهود الوطنية ، نجد أن كثيرا من الدول مضطرة بالفعل لممارسة الإرادة السياسية المطلوبة للعمل ضد خطر المخدرات بسبب الضرورة الملحة . كما علمتنا ممارسات كثيرة درسا مهما وهو أنه لكى نواجه مشكلة المخدرات لابد من العمل المنسق يوجهه أعلى مستوى سياسى ويعمل فى ترادف مع الجهاز الإدارى والقانونى فى البلاد . لابد من استخدام كافة الوسائل ، والكفاح ضد سوء استخدام وتهريب المخدرات لابد من الاضطلاع به على المستويين الاجتماعى والاقتصادى .

وعلى المستوى الدولى ، فقد تطور التعاون الإقليمى ضد تجارة وتهريب المخدرات بشكل جيد نسبيا ، ويتضح ذلك فى أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط وفى دول الآسيان ، ولكن هناك متسع لزيادة هذه الجهود الدولية وخاصة بين الدول التى أصبحت مراكز تسيير لانتقال شحنات المخدرات . وربما تكون إحدى نقاط الضعف الأساسية التى يمكن أن يعالجها هذا المؤتمر هى التعاون فى داخل الإقليم والذى ما زال فى مراحله الأولى . وبينما أصبح هناك تعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والآسيان ، نجد أيضا إمكانية كبيرة لتنمية مثل هذا التعاون داخل الأقاليم فى آسيا وأفريقيا وأوروبا الغربية ودول أمريكا .

وهناك نقطة اهتمام رئيسية أخرى وهى تقوية دور المؤسسات الدولية لاستكمال الجهود بين الأقاليم وبين دول المنطقة الإقليمية الواحدة ، وهنا لابد من الإشادة بالعمل الذى قامت به منظمة الأمم المتحدة على مدى أربعين عاما من الجهد العالمى لمواجهة مشكلة المخدرات . وبفضل الجهود التى بذلت ، كان هناك أثر كبير لعمل صندوق الأمم المتحدة لمقاومة المخدرات والذى تغطى مشروعاته سلسلة كاملة من أنشطة مقاومة المخدرات والتى تتضمن التطوير الريفى واستبدال المحاصيل وعلاج وإعادة تأهيل مدمنى المخدرات والتربية الوقائية والإعلام والمساعدة فى تطبيق القوانين والتدريب والبحث .

كما نرحب بالدور الذى تقوم به منظمة الصحة العالمية ، والتى تقوم بمهمة صعبة وهى تنفيذ المسئوليات المحددة لها بموجب الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات . كما أن

منظمة الصحة العالمية تقوم بدور رئيسى فى المساعدة على تحديد المصادر التى يجب أن توضع تحت الرقابة الدولية حسب مواد الاتفاقية المفردة للمواد المخدرة فى ١٩٦١ وكذلك اتفاقية ١٩٧١ .

كما أن الإسهام الذى تقوم به منظمة العمل الدولية بالغ الأهمية ، حيث يتركز عملها على تعاطى المخدرات فى أماكن العمل وعلى التأهيل المهنى وإعادة استيعاب الأفراد المعتمدين على المخدرات فى المجتمع .

كذلك فإن مكافحة تعاطى المخدرات من خلال التعليم والتوعية العامة لا تقل أهمية ، ولذلك كان من بين الاهتمامات الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» كما أن دمج التربية الوقائية عن تعاطى المخدرات ضمن برامج الدراسة هو أحد الأساليب الفعالة لتفادى النتائج الخطرة لتعاطى المخدرات بين الشباب والكبار .

وهناك بالطبع مؤسسات ومنظمات أخرى كثيرة ، وتقوية هذه المؤسسات الدولية وبرامج عملها سوف تسهم مع الجهود الوطنية داخل الإقليم الواحد وبين الأقاليم وعلى مستوى العالم ، سوف تسهم فى البرامج المتسارعة لمواجهة خطر المخدرات المتزايد .

لقد تم القيام بأعمال تحضيرية كثيرة لهذا المؤتمر من خلال جلستين للجنه التحضيرية عقدتا هنا فى ڤيينا فى فبراير ١٩٨٦ وفبراير ١٩٨٧ ، وأتمنى أن تكون كل هذه الأعمال التحضيرية والتى هى نتيجة العمل التعاونى والتكاتف بين اللجان المشتركة ، أتمنى أن تتطور إلى برنامج عمل للتسعينيات للأمم المتحدة فى حملتها المستمرة ضد سوء استخدام وتهريب المخدرات .

إن مشكلة المخدرات التى تواجهنا هى من الضخامة والتعقيد لدرجة أن المواجهة الفعالة سوف تتطلب كامل التزامنا وتعاوننا وعملنا المتواصل . لابد من أن تكون الحملة جزءا من جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة فى التسعينيات .

وأنا أتصور -شخصيا- جدوى اجتماعات المتابعة ، وخاصة عقد اللقاءات بين الأقاليم والتى يحضرها الخبراء وواضعو السياسات ، وأن تساعدها الأمم المتحدة من أجل البحث التفصيلى لكافة جوانب مشكلة المخدرات . ولابد من أن يكون هذا المؤتمر ملهما لنا لكى نتابع على المستويين الإقليمى والدولى كل الطرق والوسائل المقترحة لمكافحة المخدرات . لابد من أن نخرج من هذا المؤتمر بعزيمة صلبة لكسب الحرب داخل بلادنا ، وسوف ينجح المؤتمر فقط لو أن الجهود المشتركة والتعاون المشترك التى سوف يسفر عنها ، يمكن أن تترجم إلى عمل حقيقى متواصل داخل دولنا . الحرب الكونية ضد المخدرات لن تكون ناجحة لو استمرت الدول فى مقاومتها السلبية حتى بعد هذا المؤتمر .

إن الكفاح الذى نقوم به اليوم هو كفاح من أجل عقول وقلوب كل فرد ، فى كل دولة ، فى كل مكان من المعمورة . إن سبب التفاقم السريع للمشكلة العالمية للمخدرات كان هو فشلنا فى الوصول إلى عقول شعوبنا وتنبيههم للمخاطر الحقيقية التى يحملها تعاطى المخدرات ، والدمار الذى يمكن أن يحدثه ذلك . مد المعركة لا يمكن أن ينحسر حتى نرفع مستوى الوعى بأن المخدرات تقتل وتدمر . لابد من تصحيح مغالطة أن الإدمان يحدث فقط لأبناء الآخرين وليس لأبنائنا ، وأن منبع المشكلة موجود فى بلاد بعيدة وليس فى بلادنا ، جبهة القتال موجودة فى كل بيت وكل مجتمع وكل دولة .

إن عبقرية إنجازاتنا العلمية تخلق اليوم أخطارا بالغةفى العلاقة بين الإنسان وبيئته ، كما أنها تضع كل القيم والمعايير تحت الاختبار ، والإنسان الواضح المخلص فى التزامه يمكن أن يحقق تقدما كبيرا للكل الإنسانية . نستطيع اليوم أن نلغم المحيطات والقمر ، وأن نقوم بتوجيه إشارات كهربائية وأشعة ليزر عبر الفضاء ، وأن نسافر فى الفضاء الخارجى .

عبقرية الإنسان -بفضل الله- تبدو بلا حدود ، فدعونا لا ندمر هذا الوعد بمستقبل أفضل بالاستسلام لخراب تعاطى المخدرات .

٢٤- مجلس العمل المشترك (*)

إن القرارات المتعلقة بالمصالح الوطنية فى هذه الأيام ، لابد من أن يكون لها تأثير على الجيران والأقاليم ، وعلى العالم بأسره ، وهذا على وجه الخصوص بالنسبة للدول القوية ، كما أنه من المهم والضرورى أن تكون هناك مسئولية أكبر ، وليس فقط أمام الدولة وإنما أمام العالم بشكل عام ، إن زعماء العالم اليوم هم زعماء للعالم بحق ، وليسوا مجرد زعامات معروفة بهذه العفة ، كما أن السمعة العالمية لابد من أن تحمل معها مسئولية عالمية كذلك . هذه المسئولية لايمكن أن تتوقف بعد أن يغادر المرء منصبه ، وينبغى أن يستمر العالم فى الإفادة من الخبرة والمعرفة التى تراكمت لديكم وأنتم فى مناصبكم ، وأعتقد أنكم بسبب شعوركم بالمسئولية قد قمتم بتأسيس مجلس العمل المشترك لزعماء العالم ، وفى عالم يبدو غير متوازن ، لابد من أن تكون آراؤكم الحكيمة مطلوبة بشدة .

إنكم تلتقون اليوم فى جو مشحون ، الخلل فى التجارة أدى إلى توترات وتهديدات بين دول الشمال الغنية ، العملة لم تعد مستقرة تمامًا ، أسعار السلع انهارت ، الدول عاجزة عن تسديد ديونها ، المواجهة بين الشرق والغرب ، وسباق التسلح مستمر وذلك يبدد الكثير من الأموال على أنشطة لاطائل من ورائها . الحروب فى الشرق الأوسط ، لا تلوح فى الأفق أى بادرة لتوقفها . التوترات الدينية والعرقية زادت ويقوم بإذكائها المتعصبون والعنصريون . الحروب بالوكالة قائمة فى أمريكا الوسطى وآسيا الوسطى . شبح الجوع يحدق فى عيون الملايين فى الساحل الأفريقى ، ومما يزيد الطين بلة أن تعاطى المخدرات قد دمر زهرة شبابنا جالبا معه الجريمة والكوارث لشعوب تعانى من الفقر الشديد بالفعل .

فى ظل هذا الواقع ، يأتى لقاؤكم هنا فى كوالالمبور ، والموضوع الذى اخترتموه وهو

(*) كلمة بمناسبة الدورة الخامسة لمجلس العمل المشترك . كوالالمبور - ١٩ أبريل ١٩٨٧م .

«التعاون الدولى فى مناطق الزيادة السكانية والبيئة والتنمية» هو موضوع ملائم تماما ، كما أن النفوذ الكبير الذى ما زلتم تتمتعون به سيعطى معنى - كما نتمنى - لمداولاتكم .

فى حيز زمنى يقدر بإثنى عشر عاما من الآن ، سوف يسجل التاريخ دخولنا ليس فقط فى قرن جديد ، وإنما فى ألفية جديدة أيضًا ، وعلى نحو ملائم ، لابد من أن ندخل إلى القرن الواحد والعشرين شاعرين بالكبرياء والتحقق ، واضعين فى الاعتبار الخطوات الهائلة التى حققتها البشرية فى القرن العشرين . لقد شهدنا عالما يمر بتحولات هائلة وخاصة فى النواحى التكنولوجية . فالإنجازات العلمية التى تحققت هى إنجازات مذهلة وخاصة فى ميادين الاتصالات والنقل والطب والفضاء . كثيرون منا يطيرون حول العالم فى طائرات ٧٤٧ دون أن يفكروا ولو لدقيقة فى أن طول الطائرة هو ضعف طول المسافة التى طارها الأخوان «رايت» فى رحلتهم الأولى قبل ثمانين عاما .

فى غمرة حماستنا من أجل حياة جيدة تحققت بفضل العلم والتكنولوجيا ، فإننا ننسى دائما البؤس الذى يصحب هذا التقدم المزعوم . هناك ثمن لهذا التقدم لابد من دفعه ، إلا أننا غالبا ما نجد أن الفقراء هم الذين يدفعونه . وهكذا فإن معجزة الأجهزة البصرية التى تعتمد على الليزر والألياف الصناعية قد فرضت إغلاق مناجم النحاس ، بما يصحب ذلك من بطالة بين العمال فى الدول النامية . التلوث الناجم عن النفايات الكيماوية قد أصاب حياة كثيرين ولعل «بوبال» هى مجرد مثال دال على ذلك . التقدم فى تكنولوچيا إنتاج الغذاء يجب أن يقلل من حجم مشكلة الجوع ، وهذا يحدث إلا أنه يفقر الفلاحين أيضًا فى الدول النامية بسبب إغراق الأسواق وهبوط الأسعار الناجم عن ذلك .

لقد أصبح فن الحرب هو علم وتكنولوجيا الحرب ، وحيث إن هناك اختراعات لأسلحة جديدة وأسلحة مضادة فإن الخزائن الهزيلة للدول الفقيرة يتم تفريغها فى محاولة للحصول على أنظمة دفاعية غالية الثمن . حتى عندما تقوم دولة ما بشراء سلاح جديد ، يقال لها إنه سيصبح قديما فى غضون عام أو عامين حيث سيكون هناك سلاح أكثر تقدما أو

سلاح مضاد له . العلم أنقذ حياة كثيرين ، ولكن المرء يعجب : من أجل ماذا تم إنقاذ هذه الحياة؟ وبالرغم من ذلك يتزايد عدد السكان ! مالتوس يقول إننا إذا لم نتحكم فى الزيادة السكانية ، فإن مواردنا الغذائية لن تكون كافية ، فهل هذا صحيح؟ ليس الآن على الأقل ، فلدينا الآن طعام أكثر من قدرتنا على الاستهلاك . ولكن هذا هو النظام الذى صنعناه ، وهو أن أولئك الذين يحتاجون الطعام لايستطيعون أن يدفعوا ثمنه ، وهم عاجزون عن ذلك لأن القادرين قد دمروا قدرتهم على أن يكسبوا ما يكفى لشراء الطعام . إن هبوط أسعار السلع والممارسات المقيدة للتجارة التى تقوم بها الدول الغنية والمنافسة غير العادلة من قبل المتقدمين تكنولوجيا ، والسيطرة على وسائل النقل وامتصاص الأغنياء لرأس المال الاستثمارى ، كل ذلك وغيره ساعد على أن يصبح الفقراء أشد فقرا .

وهكذا فإن حياة الناس الذين أنقذهم العلم والزيادة السكانية المضطردة قد عقدت المشكلات التى يواجهها كوكبنا . وعندما تكون المشكلة هى الظلم الاقتصادى فى نظام يحابى الأغنياء والأقوياء ، لن يكون الحل هو أن نقول للناس ألا ينجبوا !

إن فقراء هذا العالم يريدون أن يتنفسوا هواء نقيا منعشا مثل غيرهم . يريدون أن يعيشوا فى بيئة نظيفة وجميلة . أحداث بوبال وتشيرنوبيل ترعبهم ، لكن المشكلة هى فى القدرة على تحقيق مايريدونه . فإذا كانوا يقومون بقطع الأشجار للتدفئة فذلك لأنهم لايستطيعون أن يدفعوا ثمن وقود من نوع آخر وإذا كانوا يتلفون غاباتهم القديمة ، فذلك لأنهم يحتاجون إلى النقود التى يحصلون عليها من بيع الأخشاب ، وإذا كانوا يتعاملون مع بلادهم وكأنها مقلب كبير للنفايات ، فذلك لأنهم لا يستطيعون معالجة النفايات . . . وتكلفة ذلك باهظة .

من الصواب أن تكون هناك رغبة فى المحافظة على جمال الطبيعة النقى ، ولكن إذا كانت الوسيلة الوحيدة للدول الفقيرة لكى تحصل على المال ، هى أن تصدر الأخشاب بأسعار ضئيلة ، فهل يمكن أن نلومهم على إتلاف غاباتهم؟ ادفعوا ثمنا جيدا لأخشابهم ،

وأقيموا المصانع فى بلادهم فإن ذلك بدوره سوف يلغى احتياجهم لإهلاك غاباتهم الجميلة . إن مقاطعة استخدام الأخشاب والاتجاه نحو بدائل مثل البلاستيك سوف يزيدهم فقرا ويضطرهم لقطع المزيد من الأخشاب للحفاظ على العائد القليل .

ونحن فى ماليزيا أيضا قلقون بشأن البيئة ، لكن المحافظة عليها مكلفة . لن ينتج تلوث عن مصانع زيت النخيل لو أن المصانع تستطيع أن تدفع تكلفة أجهزة منع التلوث . ولكن عندما تنخفض أسعار زيت النخيل بسبب الإنتاج المدعوم لزيوت منافسة ، تصبح قضية البيئة والتلوث أمرا ثانويا بسبب الحاجة الضاغطة للحصول على الأرباح الضئيلة ، إن مشكلة البيئة مشكلة أكاديمية أو نظرية فعلا بالنسبة لمعظم الدول النامية . التنمية أهم . المساعدة مهمة . القروض البسيطة مطلوبة . لكن من المهم أيضًا ألا تأخذ باليد اليسرى ما تعطيه اليد اليمنى .

ومساعدات التنمية لن تكون مجدية إذا تم إبطال أثر نتائج التنمية عن طريق الممارسات المقيدة للتجارة .

لا توجد دولة تريد أن تعيش على المعونات إلى الأبد . أى دولة تريد أن تكسب أموالا بنفسها وهذا ممكن فقط فى حالة عدم وجود قيود على التجارة . الحوافز التى تقدمها الدول النامية للصناعات التصديرية يمكن أن تكون ذات قيمة فقط ، لو أن الدول المتقدمة فتحت أسواقها إن حروب التجارة التى تشنها الدول الغنية لايجب أن تسفر عن قيود ثقيلة تؤثر على الدول النامية . الشروط لابد من أن تكون لصالح الدول النامية . الدول الغنية يمكن السماح لها بالإفادة من المعاملة التفضيلية للدول النامية ، إذا كانت تلك نفسها غير قادرة على الإنتاج بمفردها . المهم أن تكون الدول النامية قادرة على جنى بعض الفائدة التى يمكن أن تسهم فى تنميتها .

إن ما نشهده الآن يكاد يكون إهمالا تاما للفقراء . سبع دول غنية تجتمع وتتخذ قرارات لمصلحتها دون أى اعتبار لبقية العالم . ولذلك لكى تعالج الخلل فى ميزانها

التجارى ، قرروا أن يعيدوا تقييم الين والمارك الألمانى وأن يخفضوا قيمة الدولار الأمريكى . وبالنسبة لماليزيا على سبيل المثال ، فقد تسبب ذلك فى رفع قرضها بالين بنسبة ٧٠٪ بينما انخفض عائدها من الصادرات البترولية ، والشيء نفسه تقريبا حدث للدول النامية الأخرى .

يحدث ذلك عندما لاتنظر الدول الغنية إلا لمصلحتها . المشاركة الجماعية مضروبة ومعرضة للموت البطيء بسبب الحرمان من الدعم . والفقراء يدفعون الثمن حتى وهم يزدادون فقرا .

مازال علينا أن نتعلم قبول حقيقة أننا معتمدون على بعضنا البعض ، هناك البعض ممن يتصورون أن بإمكانهم أن يكونوا أغنياء فى وسط الفقر ، لقد تعلمنا القليل من التاريخ ، وكأن هناك من يقول مرة أخرى : إذا كنت لاتجد الخبز فلماذا لا تأكل الكعك؟ إن إغناء الفقراء فى الحقيقة سوف يزيد من غنى الأغنياء . وفى النهاية فإننا لايمكننا الهروب من أن نكون سوقا للأغنياء وكلما زاد إنفاقنا ، ستزيد مشترواتنا من الدول الغنية .

إننا ننظر إلى مضمون دور مجلس العمل المشترك فى هذا الإطار . قد لاتكونون فى السلطة الآن ، لكن المؤكد أن لكم الكثير من التأثير والنفوذ . أنتم ضمير العالم ، ونحن نرحب بكم فى ماليزيا لأننا نعتقد أن العالم فى حاجة إلى ضميره الآن أكثر من أى وقت مضى .

إن أعظم إنجازات سنوات ما بعد الحرب هو تحرر عدد كبير من المستعمرات ، وكم سيكون مأساويا لو أن هذا العمل الجيد الذى حققه زعماء تلك السنوات ممن يتحلون ببعد النظر ، تم إبطاله بالانزلاق نحو شكل جديد من الاستعمار ، ليس أقل إنهاكا من الاستعمار القديم ! لقد بذل الكثير من أجل تشويه الكلمة ، إلا أن الاستعمار الجديد موجود ، والمصطلح ليس مهما ولكن الواقع هو المهم .

إن عـددا قليـلا من الناس مـهـما كـانوا مـشـهـورين وقـادرين ، لن يمكنهم حل جـمـيع المشكلات المحـدقة بكوكبنا اليـوم ، ولكنكم إذا تمكنتم من إيقـاظ ضـمـائر القـوى الكبـرى ، تكونون قد أسديتم ، خدمة جليلة للعالـم بأسره وللدول الفقيرة على وجه الخصوص .

٢٥ - مُحَاضَرَةُ تِرينِتِي كُولِيدْج (*)

حديثى اليوم بعنوان «أكثر منك تقوى . . نقد غير حاد» ، وهو نابع من الحاجة إلى زعيم من العالم الثالث لكى يقول بضع كلمات عن العالم الأول ، ذلك العالم الذى يواصل بعض زعمائه ومعظم المعلقين والمحللين فيه اعتبار أنفسهم أوصياء علينا وينتقدوننا فى العالم النامى . إنهم يقومون بالوعظ من فوق منابرهم العالية ومن على مقاعدهم الوثيرة ، كما يحاضرون ويفسرون ويحتجون على كل ما هو خطأ فى العالم الثالث فى أعمدة صحفهم وعلى صفحات كتبهم .

إن حديثى سوف ينطوى على ما هو أكثر من القول بأن من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر ، ولذا سأقول إن على من يعيشون فى بيوت من زجاج أن يفكروا جيدا فى حالة جدرانهم قبل المضى فى مغامرتهم . كما ينبغى على الذين يلقون بالبذاءات على العالم الثالث أن يتأكدوا أنهم ينطلقون من مقدمات عادلة وافتراضات صحيحة ومعرفة لها أساس من الفهم وليست منزلقة فى الجهل والغطرسة .

فى عام ١٩٦١ كتب چان پول سارتر يقول : قبل وقت قريب كان تعداد كوكب الأرض ألفا مليون ؛ خمسمائة مليون رجل وألف وخمسمائة مليون من السكان الأصليين .

كانت الكلمة للخمسمائة مليون رجل : أما الآخرون فكان عليهم أن يستخدموها . النخبة الأوروبية تكفلت بصنع نخبة محلية . كانوا ينتقون الواعدين من الشباب ويسمونهم ، كما لو كان بالحديد المحمى - بمبادئ الثقافة الغربية ، وبعد قضاء فترة قصيرة فى «الوطن الأم» يعيدونهم إلى بلادهم مغسولين تماما . هذه الأكاذيب التى كانت تسير على قدمين ، لم يكن لديهم مايقولونه لإخوانهم كانوا مجرد صدى . من باريس ، . . . من

(*) محاضرة ألقيت فى ترينتى كوليدج -أوكسفورد- ١٩ أبريل ١٩٨٥م .

لندن . . من أمستردام كنا ننطق بالكلمات لكى تنفرج الشفاة فى أفريقيا أو آسيا كان ذلك هو «العصر الذهبى» .

ويكمل سارتر : «وانتهى ذلك . انفتحت الأفواه من تلقاء نفسها ، كانت الأصوات الصفراء والسوداء مازالت تتكلم عن إنسانيتنا ولكن لكى تؤنبنا بإنسانية . كنا نستمع دون استياء لتلك التعبيرات المهذبة عن الامتصاص ، وكان ذلك بدهشة كبرياء فى البداية . ماذا؟ لقد أصبحوا قادرين على أن ينطقوا من تلقاء أنفسهم ! انظروا ماذا صنعنا منهم؟ لم يكن لدينا شك فى أنهم سيقبلون مثلنا» ، كان سارتر يبالغ ، ولكن إلى أى مدى؟ العالم الذى كان يتكلم عنه كان عالم السيطرة الأجنبية ، ثم عن التحرر من الاستعمار ، من المائة عام السابقة وربع القرن الأول بعد الحرب العالمية الثانية الذى شهد أعظم مراحل التحرر فى تاريخ العالم ، وأعتقد أننا نشهد الآن الموجة العظيمة الثانية من التحرر من الاستعمار ، التحرر الفكرى والنفسى ، عندما بدأ العالم الثالث يفكر فى نفسه ، بل ويتمحور أيضًا حول أنظمته وقيمه الخاصة المستمدة من حكمة الشرق والغرب ، من أعماق روحه الأصيلة ومن الآخرين خارجها .

أتمنى أن تنعكس هذه الموجة الثانية فى هذا الحديث ، الحديث الذى نصحت بألا ألقيه خوفا من الصحافة العالمية ، خوفا من الحركة العمالية العالمية ، خوفا من قوة الأقوياء فى الكومنولث العالمى . أخشى أن يتم تشويه ما أقوله ، أن ينتزع من سياقه وأن يجتزأ لن أسر اليمين ولا اليسار ، ولا الصديق ولا العدو ، لن أسر العالم الأول بكل تأكيد . ولا حتى العالم الثالث .

لماذا إذن أدخل إلى عرين الأسد؟ ولماذا ألقى هذا الحديث البغيض . أعتقد أن ذلك لازم لأن الوقت قد حان لكى يتوصل العالم الأول إلى تفاهم مع العالم الثالث الجديد ، الأمر الذى لا يستطيع أن يصنعه وهو فى عليائه بين السحب ! بالنسبة لى ، هو جزء من كسر السلاسل الحديدية التى تكبل عقول معظم أبناء العالم الثالث والتى تقيد شخصيتنا واعتزازنا

بأنفسنا . وأنا أعتقد أن جامعة أوكسفورد هذه ، هى المكان المناسب لتبادل بعض الحقائق الخاصة .

اسمحوا لى بداية أن أوضح بعض الأمور دعونى أوضح نقطة الإنطلاق والإطار الذى يتضمن ملاحظاتى . دعونى أؤكد على أننى لست مدافعا عن العالم الثالث وبلدى أحد أعضائه ، فأنا لا أدافع عن الأشياء الرديئة التى تحدث فى كثير من الدول النامية وفشل معظم حكوماتها والضعف البالغ فى العديد من مجتمعاتها . كما أننى لست من المعجبين بالعالم الثانى ، فأنا شديد الالتزام بنظام الاقتصاد الحر باعتباره وسيلة لانتشال الجماهير من مهانة الفقر . كما أننى مؤمن تماما بأن الغرب قد أعطى الكثير لهذا الكوكب فى مجال الثقافة السياسية وتقنيات الإنتاج وقيم التحضر التى سوف تتغلب على الكثير من العقبات فى طريقها .

لا ينبغى أن يبدأ أى انتقاد للغرب دون هذا الاعتراف ، لكن الكثير الذى سيحاول الغرب أن يعطيه لنا وهو ليس وثيق الصلة بالأمر تماما . وهناك الكثير أيضًا ، الذى يمكن أن يتعلمه الغرب من الثقافة السياسية للآخرين ، ومن تقنيات الإنتاج فى المجتمعات الأخرى ومن قيم التحضر فى الشرق والعالم الثالث .

فى عام ١٩٧٨ ظهر كتاب بالغ الأهمية من تأليف إدوارد سعيد بعنوان «الاستشراق» ، وهو يحلل الأساليب التى استطاع بها الغرب أن يكتشف الشرق ويخترعه ويحاول السيطرة عليه . والاستشراق كما يقول سعيد ، من بين أشياء أخرى ، هو نموذج للتفكير الغربى وللعقيدة الغربية وللحكمة القديمة والتحيزات التى أسهم فيها عدد كبير من الشعراء والروائيين ورجال الدولة والفلاسفة ورجال الإدارة والسياسة والاقتصاد و الاجتماع والمثقفين الغربيين بشكل عام على مدى عصور وإلى يومنا هذا .

فى القلب من الاستشراق توجد فكرة أن الهوية الأوروبية هى هوية أرقى ومتفوقة ، مقارنة بكل الشعوب والثقافات غير الأوروبية . فاسمحوا لأحد الماليزيين اليوم بأن يشن

هجوما بسيطا على حصن ذلك الافتراض التقليدى ، والافتراض التقليدى أكثر ضررا لأنه الافتراض الذى ما زال سائدا فى كثير من دول العالم الثالث نفسها .

الاستشراق الذى أرخ له الدكتور إدوارد سعيد فى كتابه بدقة يتكون من خطيئة نصف حقيقة ، مضافة إلى نصف حقيقة ، وسوء فهم مكدس فوق سوء فهم آخر لكى تنتج فى النهاية كذبة كاملة وسوء فهم كامل .

وهناك عناصر لذلك فى الاستشراق الجديد فى زماننا بخصوص العالم الثالث . والشك أنكم جميعا تعرفون أن العالم الثالث بشكل عام مكان مكتظ بالملايين وبالفقر المدقع والفساد المفرط والشمولية والاستبداد والسلطوية ، وبالأنظمة المعادية للديمقراطية وبقيادة قلة للأغلبية ، والاستغلال الظالم وعدم الاستقرار الشديد وتدهور القيم والانحلال الأخلاقى .

لكن ، هل تعلمون حضراتكم أن هناك بيض أكثر من السود فى العالم الثالث؟ الأغنياء بالطبع لايطلق عليهم أبدا «الجماهير المكدسة» ، هناك فى الحقيقة أعداد أكبر من البشر فى القدم المربعة فى پارك أڤينيو فى نيويورك أو بعض المناطق المختارة للسكنى فى باريس أعداد أكبر من الموجودة فى أحياء كلكتا الفقيرة . ويبدو أنه ليس هناك «ملايين مكدسة» فى اليابان بالرغم من أن اليابان يوجد بها عدد من الناس فى الميل المربع أكثر مما هو فى الهند بكل ملايينها المكدسة . فى دول كثيرة من دول العالم الثالث متوسط دخل الفرد أعلى مما هو فى بريطانيا أو الولايات المتحدة وهناك أعداد متزايدة من المواطنين فى العالم الثالث يرون أن الكثير من دول العالم الأول مكان لتدهور القيم والانحلال الأخلاقى .

عندما أفكر فى بعض الأحكام الحالية عن العالم الثالث والمبنية على معرفة قديمة ، أتذكر ما قاله اللورد كرومر عن المشرقى وعن الشرق . فى الفصل الرابع والثلاثين من كتابه الكبير المكون من جزءين والذى يصور السجل المهيب لتجربته الرهيبة وإنجازاته المهيبة فى هذا الكتاب الذى يحمل عنوان «مصر الحديثة» يقتبس اللورد كرومر عبارة كان قد قالها له

السير ألفرد ليال ذات مرة ، وهى أن «الدقة أمر مقيت بالنسبة للعقلية الشرقية وعلى كل أنجلو هندى أن يتذكر ذلك دائما» .

كرومر من نفس الرأى . يقول :«عدم الدقة ، الذى يتحول بسهولة إلى كذب هو فى الحقيقة السمة الرئيسية للعقلية الشرقية ، ولذلك لابد أن يكون هذا فى ذهنكم دائما وأنتم تستمعون إلىّ .

وفى تناقض حاد ، يقول اللورد كرومر : «الأوروبى قريب جدا من التفكير العقلانى ، تقاريره عن الحقيقة أو الواقع تخلو من الغموض ، وهو منطقى بطبعه بالرغم من أنه ربما لايكون قد درس المنطق وهو بطبيعته نزاع للشك ويطلب الأدلة قبل أن يقبل حقيقة أى افتراض ذكاؤه المدرب يعمل مثل الآلة» من الواضح أن هذه الكلمات من بقايا الزمن الماضى الجميل ، وأن الغرب يكذبها الآن ، وبالرغم من ذلك فهى مازالت مسيطرة على العقلية الغربية .

دعونى أقول عرضا إننا كنا محظوظين فى العالم المستعمر لأن عددا أكبر من الأوروبيين لم يدرسوا المنطق ، إذ كيف كان من الممكن أن يصبح العالم لو أن كل الأوروبيين قد ذهبوا إلى أوكسفورد ليدرسوا المنطق؟ ودعونا نتذوق المزيد من حكمة اللورد كرومر الذى قال عنه بلفور : «لقد نجح فى كل شىء لمسه بيده أو اقترب منه» كرومر الذى برز كأعظم قنصل عام للإمبراطورية البريطانية فى زمنه يواصل :

«عقلية الشرقى ، من ناحية أخرى ، مثل الشوارع لديهم تحتاج إلى التناسق ، تفكيره يتسم بالإهمال واللامبالاة ، وبالرغم من أن العرب الأوائل بلغوا مستوى ما من التفوق فى علم اللهجات إلا أن سلالتهم شديدو الضعف فى التفكير المنطقى ، وفى معظم الأحوال غير قادرين على استخلاص النتائج الواضحة من أى مقدمة بسيطة يعتقدون أنها صحيحة ، حاول أن تخرج بأى إفادة منطقية من أى مصرى عادى .

سيكون شرحه مسهبا دائما ويفتقر إلى الوضوح ، ومن المحتمل أن يناقض نفسه أكثر من مرة قبل أن ينتهى من قصته . وفى الغالب سوف يتهاوى أمام أى عملية استجواب بسيطة» .

لقد اقتبست عبارات طويلة من كتاب اللورد كرومر لكى تعرفوا لماذا سيكون تفكيرى متسما «بالإهمال واللامبالاة» ولماذا سيكون شرحى «مسهبا ويفتقر إلى الوضوح» ، ولماذا سأناقض نفسى أكثر من مرة قبل أن أكمل حديثى ، وكيف أننى سوف أتهاوى أمام أى عملية استجواب أو تحقيق بسيطة» .

افتراضى البسيط لكم هو أن الصوت الأخلاقى للغرب وشرعية تقديمه للمواعظ ستكون ذات وضع مختلف لو أنها ليست مسئولة عن كثير من الجرائم وكثير من الخطايا التى تجلد بها المجتمعات النامية فى العالم الثالث وتواصل توبيخها بسببها .

بسبب الأنظمة المستبدة وانعدام التوزيع العادل للثروة وطبيعة الدول التى لاتقوم على المساواة ، أنا أسلم بأن الكثيرين مذنبون فى كل ذلك . ولكن هل الغرب برىء تماما من كل هذه الاتهامات كما يود أن يبدو؟ ولنأخذ مثلا الولايات المتحدة ، ذلك البلد المزهو الذى يملك الكثير مما يفاخر به .

هناك تقدير يقول إنه يوجد فى الولايات المتحدة أن الخمس من واحد فى المائة من عدد السكان يمتلك حوالى ٦٠٪ من ثروة البلاد . الأغنياء غنى فاحشا والذين هم أقل من ٢٪ من السكان يملكون ٨٠٪ من جميع الأسهم و ١٠٠٪ من جميع سندات الولاية والبلديةو ٨٨٪ من السندات المتحدة .

ويوجد فى الولايات المتحدة قرابة ٦٠ بليونيرا وأكثر من مائة ألف مليونيرا . مائتا شركة تمتلك حوالى ٨٠٪ من الموارد المستخدمة فى التصنيع . وإذا سمحتم لى بالاقتباس عن مجلة «نيوزويك»- وهى ليست من بين صحفى المفضلة- فإن أعلى ٢٠٪ من

الأمريكيين يمتلكون ٨٠٪ من كل ما يمكن امتلاكه ملكية خاصة فى الولايات المتحدة ، وأقل ٢٥٪ لايملكون شيئا بل إن معظمهم مدين بما يفوق أصوله . صحيح أن الكثيرين من الأمريكيين يملكون أسهما ، إلا أن الكثيرين يملكون القليل جدا ، والقليلون جدا يملكون الكثير جدا !

وإذا كان هناك حديث متكرر عن تكدس الثروة لدى عائلات قليلة فى دول العالم الثالث ، فدعونا لاننسى أن عائلة «ديبو» فى أمريكا تسيطر على ثمانية من أكبر أربعين شركة مقاولات خاصة بالدفاع وأنها حققت أرباحا وصلت إلى أكثر من ١٥ بليون دولار أمريكى من عقود الدفاع أثناء حرب ڤيتنام . كما يقال إن «آل ديبو» يسيطرون على عشر مؤسسات رأس مال كل منها أكثر من بليون دولار من بينها «چنرال موتورز» و «كوكاكولا» و «بوينج» و «يونايتد براندز» ، كما يعمل أكثر من مليون أمريكى فى موسسات «آل ديبو» الذين يقال إنهم أكبر المسهمين فى حملات الدعاية الرئاسية للجمهوريين .

وهناك من هم أقوى من «آل ديبو» وهم «آل روكفلر» والذين يقال إنهم يسيطرون على خمسة من أكبر ١٢ شركة بترول وأربعة من أكبر البنوك فى العالم . وقد احتل آل روكفلر وأقرباؤهم مرة أو أكثر مناصب الرئيس ونائب الرئيس ومناصب وزارية ومراكز مهمة أخرى فى التجارة والدفاع وغيرها ، وهيئة الاحتياطى الفيدرالى وحكم عدد كبير من الولايات ومراكز مهمة فى وكالة المخابرات المركزية ومجلس الشيوخ والنواب .

أنا لست متفقا مع الماركسيين الذين يؤمنون بأن الديمقراطية البرجوازية هى مجرد أنظمة تقدم فيها الأحزاب والبرلمانات تغطية أو تمويها للنظام الرأسمالى . ولكن ، وهذا وليس غريبا ، التجارة تتبع القلم فى الغالب وعليه فلن يكون غريبا إذا كانت القوة السياسية تتبع القوة الاقتصادية .

وماذا عن الفقر والتفاوت فى الدخل كما نسمع كثيرا فى مواعظ أولئك الذين هم «أكثر منكم تقوى»؟ فى عام ١٩٧٥ أكملت جامعة كاليفورنيا دراسة تقول إن هناك مليون

رضيع وطفل أمريكى يعانون من تخلف عقلى بسبب سوء التغذية الناجم عن الفقر المدقع . الأمريكيون السود والذين هم ١٣٪ فقط من سكان الولايات المتحدة . يمثلون ٤٠٪ ممن يعتبرون رسميا تحت خط الفقر وبالاقتباس من «نيوزويك» مرة أخرى نجد أنه فى عام ١٩٧٧ حصلت أغنى ١٠٪ من الأسر الأمريكية على ١ , ٢٦٪ من إجمالى الدخل الأمريكى بينما حصلت أفقر ١٠٪ من الأسر على ٧ , ١٪ منه . ولكى لايقول البريطانيون : نحن مختلفون ، واسمحوا لى بأن أضيف أن فى المملكة المتحدة أفقر ١٠٪ يحصلون على ١ , ٢٪ من إجمالى الدخل بينما أغنى ١٠٪ يحصلون على حوالى ٢٥٪ منه . فى الولايات المتحدة حصل السود بشكل عام على ٦٩٪ بالنسبة للبيض والنساء اللاتى طول الوقت حصلن على ٥٦٪ بالنسبة للرجال . فى أرض الوفرة ، هناك واحد بين كل عشرة من البيض تقريبا ، وواحد بين كل ثلاثة من السود وسكان بورتريكو وشيكاغو يعيشون تحت خط الفقر .

وللتأكيد فإن الفقر والتفاوت فى الدخل فى معظم الدول النامية هى أسوأ من ذلك بكثير ، ولكن أعلى عشرة فى المائة من كل المنازل الأمريكية قد حصلت على ١٥ صنف للدخل الذى حصلت عليه أقل عشرة فى المائة وحتى لاتنظر الدول الأخرى فى العالم الأول شذرا إلى الوضع الأمريكى ، أوقل إن المعدل فى اليابان كان ١٠٪ وفى ألمانيا الغربية ١١٪ أما شرف أعلى نسبة من اللامساواة فى الدول الصناعية فقد حظيت به فرنسا .

والسؤال الذى أود أن أطرحه : ماذا أنتم فاعلون بالنسبة للفقراء لديكم؟ لماذا تنفقون الكثير على مشروعات الهيبة وعلى السلاح؟

واسمحوا لى أن أنتقل الآن إلى المبدأ المثالى المقدس وهو المساواة أمام القانون ، ومبدأ سيادة القانون وهى مبادئ مقدسة عن حق ويتم انتهاكها فى كثير من دول العالم الثالث . ودعونى أسأل عن العالم الأول ، كم مرة تعرف فيها الجريمة عادة ، فى نوبة من نوبات شرود الذهن ، بأنها فعل يرتكبه من لايملك ضد من يملك؟ وفى كم من الدول توجد الخدمة القانونية لمن يستطيعون أن يدفعوا ثمنها؟ من الذى صدر عمليات الاعتقال الوقائى

للعالم الثالث؟ وكم من الدول الغربية يمكن أن تطبقه إذا استدعت الظروف؟ هل هناك اعتقال وقائى فى أيرلندة الشمالية؟ دعونا لاننسى أن البريطانيين قاموا بتعليق الانتخابات العامة مرتين فى حربين عالميتين ، وإن كان لذلك مايبرره فى رأيى .

ماذا حدث لـ«نيكسون» وشلة المرح؟ الاستقالة كانت عقابا كافيا للقائد . هربرت كالمباك و چيب ماجرودر وچون دين صدرت ضدهم أحكام بالسجن تتراوح بين أربعة وستة أشهر . ريتشارد كليندينمست والذى شغل منصب النائب العام ذات يوم ، وهو أعلى منصب قضائى فى البلاد ، والذى أدين لحنثه باليمين أمام لجنة من النواب ، حكم عليه بثلاثين يوما مع إيقاف التنفيذ ومائة دولار غرامة ، كما حصل على مديح من محكمة أمريكية لخدمته الممتازة . الكبار والأغنياء يصفح عنهم دائما !

وبعد هذا القدر الكبير من الإزعاج ، اسمحوا لى الآن بأن أصارع طاحونة الإعلام الغربى العنيفة ، ذات النفوذ الكبير على عقول العالم . وباعتبارى مواطنا من العالم الثالث أتساءل : لماذا يجب النظر إلى هذا الكوكب من المنظور الغربى الاستشراقى فقط؟ لماذا ينبغى الحكم على العالم الثالث كل يوم طبقا لقيم الغرب التى يراها أقوم من قيم الآخرين ووسائل إعلامه؟ لماذا لابد من أن تحدث هذه الغطرسة وهذا الجهل كل هذا الدمار بالعالم الثالث؟ هل حرية الصحافة ، وهى قيمة تعلمت أن أحترمها هى حق فقط لمجموعة قليلة من المحررين وأصحاب الصحف لكى يراقبوا ويقرروا لنا ما ينبغى علينا أن نقرأ ونسمع ونشاهد .

دعونى ألفت انتباهكم إلى معقل حرية الصحافة ، الولايات المتحدة . لقد قرأت فى كتاب صدر فى عام ١٩٧٧ – ولاشك فى أنها مبالغة – أن خمسة من بنوك نيويورك تمتلك أسهما حاكمة فى ثلاث شبكات تليفزيونية وإذاعية قومية وهى NBC وCBS وABC ، وقد قرأت كذلك – ولاشك مبالغة أخرى – أن الخمسة الكبار هم ملاك أسهم قوية فى نيويورك تيمز وتيمز و كولومبيا للسينما وفوكس للقرن العشرين . وفى عام ١٩٧٢ كانت هناك صحف منافسة تحت ملكية مستقلة فى أربعة فى المائة فقط من المدن الأمريكية ، وهناك

هبوط فى هذا التوجه .

وهناك كاتب آخر ، وهو يكتب هذه المرة عام ١٩٨٣ ، يقول إن هناك عشرين مؤسسة أمريكية تتحكم فى أكثر من نصف الـ٦١ مليون صحيفة يومية تباع كل يوم ، وعشرون مؤسسة تتحكم فى أكثر من نصف عائدات ١١ ألف مجلة فى البلاد ، وثلاث موسسات تتحكم فى معظم العائدات وفى جمهور التليفزيون ، وعشر مؤسسات فى الإذاعة و ١١ مؤسسة فى كل أنواع الكتب وأربع مؤسسات فى السينما وحسب هذا الرأى الذى لاشك فى أنه متحامل- نجد أن خمسين أمريكيا يتحكمون فى أكثر من نصف المعلومات والأفكار التى تصل إلى ٢٢٠ مليون مواطن أمريكى . ويقال- وهذا خطأ بلاشك- إن الوظيفة الأولية لوسائل الإعلام هى جلب الأموال لأصحابها .

ولا ينبغى أن ينسى أحدنا آلاف المحترفين الذين يقومون بالعمل التحريرى . إن نسيانهم وإهانتهم ستكون مخاطرة لاتحمد عواقبها ، فهم الذين يقومون بتمحيص واختيار العناوين ويقررون عمليات التشويه ، وهم قادرون على صنع أو تدمير الناس والمؤسسات ، والحقيقة أنهم قادرون على تركيع حكومات بكاملها فهم الذين يقررون الأحداث التى يجب أن تقدمها أجهزة الإعلام والطريقة التى تقدم بها ، والحقيقة أنك إذا أغضبتهم فسوف تدفع الثمن غاليا .

ويتساءل المرء لماذا مر عام ونصف العام قبل أن ترى قصة «مذبحة ماى لاى» النور؟ وهل لذلك علاقة بحقيقة أن شركتى اتصالات وعدداً كبيراً من المجلات الأمريكية ومجلات أسبوعية وشبكة تليفزيونية وعددا كبيرا من الصحف فى بوسطن و نيويورك رفضت ، أو أنها لم تكن مهتمة بتلك القصة المملة عن مئات المسنين والنساء والأطفال الذين لاحول لهم ولاقوة قد تم ذبحهم فى إحدى قرى ڤيتنام؟

لن أخبركم عن الآراء الموضوعية عن العرب فى الصحافة الغربية ، فنحن نعرف جميعا أنهم يعتبرونهم جماعة من الناقمين غير الجديرين بالثقة .

وبعد أن سببت إزعاجا لليمين ، اسمحوا لى أن أنتقل الآن لإزعاج اليسار وأبدى بعض الملاحظات عن الحرية . لاشك فى أن الحرية الشخصية قيمة للناس جميعا ، البنى والأزرق والأبيض . وباعتبارى واحدا من الذين ناضلوا ضد البريطانيين ، وواحدا من الذين قضوا عدة سنوات فى البرية السياسية ، فإننى لست فى حاجة إلى محاضرة عن الحرية . كثير من الشعوب المستعمرة ليست فى حاجة إلى دروس ممن سبق أن ظلمونا واضطهدونا . ولكن المؤكد والذى يجب ألا يكون مفاجئا لكم ، هو أن هناك مئات الملايين ، بل البلايين ، من الذين يؤمنون بأن وثيقة حقوق اقتصادية أهم من وثيقة الحقوق السياسية . ولا ينبغى أن يكون مفاجأة لأحد أن أولئك الذين يسمعون أصوات الجوع فى أمعائهم والذين لايشعرون بالأمان يريدون الرفاهية والتقدم والنظام أولا قبل أن يكونوا قادرين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع كل بضع سنوات ، وكتابة الخطابات لمحررى الصحف ورفع الأصوات فى الهواء للتجمع تحت الأشجار ، وكلها أمور أكثر جاذبية لكى تكون أخبارا فى الصحف بل إن بعضها قد يكون كذلك .

دعونى أقول أيضا إن التحرر من الظلم يعنى أيضا التحرر من استبداد جماعات أو حركات ذات مصالح خاصة وأحيانا من استبداد الأقلية ، أكثر مما هو تحرر من استبداد الحكومة . الحكومة فى حاجة لأن تكون تحت المراقبة وأن تلزم حدودها ، السلطة دائما تميل إلى الفساد ، ولكن الحكومات لا تستطيع أن تقوم بواجبها وهى مهددة أو مروعة . كم عدد الحكومات الغربية المهددة من سلطان التجمع العسكرى الصناعى والمروعة من كبار رجال المال والمصابة بالرهبة أمام قادة النقابات العمالية والمنزعجة و المرتعدة أمام الصحافة والحقيقة أنها مرعوبة لدرجة أنها تنحرف عن عمل ما هو ضرورى وما هو صواب . بعد عام ١٩٣٣ كانت معظم حكومات أوروبا الغربية تعرف أن شبح الحرب يلوح فى الأفق ، فلماذا لم يقوموا بإعادة تسليح أنفسهم فلربما كان بإمكانهم أن يمنعوا شخصا مجنونا من جلب بؤس شديد على البشرية؟ كانت الحكومات مهزومة أمام الرأى العام الذى تقوم بتشكيله وسائل

الإعلام إلى حد كبير وتعرف أن الناخبين لن يوافقوا على الخطوات الضرورية المطلوب اتخاذها .

والآن اسمحوا لى بأن أنتقل إلى النقطة الأهم فى الحقيقة وهى الانتقاد المستمر للعالم الثالث لأنه لا يمارس الديمقراطية ، والضغط المتواصل علينا لكى نتبنى نظام «ديمقراطية المشاركة» . ودعونى أقولها بمنتهى الصراحة إننى مع الديمقراطية ، مع حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب . وفى الوقت نفسه فإننى مؤمن بأن لكل دولة الحق فى أن تجد طريقها الخاص لتطبيق الديمقراطية . فلا النموذج البريطانى ولا النموذج الأمريكى- وهما متباينان- يمكن تصديرهما هكذا كاملين جاهزين للتطبيق فى عدد كبير من الدول . كم سيكون حجم الاحتجاج الصاخب فى بريطانيا لو أن الأمريكيين فرضوا صيغتهم الخاصة على البريطانيين ؟ أى إثارة للمشاعر وأى ترويع فى قمة الخدمة المدنية سيكون هناك فى كل مرة ينتخب فيها رئيس جديد؟ هل يختار الشعب القضاة؟ هل يقوِّم من هم ليسوا أعضاء فى مجلس العموم الوزراء؟ هل يكون هناك فصل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؟ هل هى نهاية للانضباط الحزبى؟ يا إلهى ! !

كتب هارفى ويلر فى كتابه «صعود وسقوط الديمقراطية الليبرالية» الذى أصدره المركز الأمريكى لدراسة المؤسسات الديمقراطية يقول : «فى القرن التاسع عشر ، كانت أمريكا ملتزمة تماما بصيغة من الديمقراطية خاصة وفريدة من الناحية التاريخية . لقد ساندت مغامرتها ببعض المؤسسات الحكومية والسياسية المحلية التى عرفها التاريخ . واليوم فإن هذه الأفكار مثل الشعبية والتدرجية قد تعرت ، وتبدو فى منظورها ڤيكتورية على نحو مربك ، مثل تلك الآثار المتبقية من العمارة الڤيكتورية التى نقوم الآن بتفكيكها .

على أنه قد بات من الأكثر صعوبة أن نتخلص من المعتقدات والأفكار كما نتخلص من المبانى . مازلنا نحمل الالتزام بالمشاركة على نحوين : أولا ، قليل من الترتيبات الفكرية التى اتبعناها لتسهيل عملية المشاركة الديمقراطية مازالت معنا ، بالرغم من أنها غالبا ما

يصيبها الضمور أو يطرأ عليها التعديل . ثانيا ، وهو الأهم حقيقة ، أننا بالرغم من إدراكنا بجزء من تفكيرنا أن تجربتنا فى المشاركة قد فشلت ، وبالرغم من أننا نسخر منها أحيانا ، إلا أننا كدولة مازلنا متمسكين بها بالرغم من كونها خرافة أو أسطورة .

إن ديمقراطية المشاركة هى فى الحقيقة الإسهام المميز الوحيد الذى قدمته أمريكا للسياسة ويبدو أننا نخشى أن نعترف بفشله . وعندما نبسط أساس معارضتنا للشيوعية سيكون هو أنها لا تنهض بأعباء الدّيمقراطية كما فهمناها ، وبالتالى فهى ليست ديمقراطية «حقيقة» .

لكن الديمقراطية التى نوهم الناس بها ليست موجودة لدينا نحن أنفسنا . وبالرغم من معرفتنا التامة أن صيغنا فى المشاركة لم تعد صالحة . إلا أننا نواصل تأسيس حربنا الباردة على زعم أن العالم غير الغربى لابد من أن يتبنى تلك الصيغ على الفور . وعندما ننظر إلى الأنظمة السياسية فى الديمقراطيات الأحدث فى المناطق المتخلفة من العلم ، يكون أحد انتقاداتنا الأساسية هو أنها ليست مشاركة بما يكفى ، حسب المعنى الڤيكتورى الذى نفهمه .

ربما يدهشكم ذلك ، إلا أننى أعتقد أن «ويلر» يبالغ . لكن دعونا ننظر إلى عملية التصويت فى الانتخابات التمهيدية فى الولايات المتحدة ، وهى إحدى بقايا مانسميه بديمقراطية المشاركة . من غير العادى بالتأكيد أن نجد أن أقل من ٢٠٪ من المسجلين هم الذين يذهبون للإدلاء بأصواتهم . ولنتناول مثلا انتخابات الرئاسة الأمريكية : هذه المرة ذهب حوالى ٨٩ مليون أمريكى من إجمالى عدد الناخبين البالغ ١٧٤ مليون ، إلى صناديق الاقتراع ، أى حوالى ٥١٪ وهو هبوط عن نسبة ٥٣٪ التى كانت فى الثمانينيات .

ومن ٨٩ مليون صوت ، حصل الرئيس ريجان على ٥٢,٦ مليون صوت . وحيث إن تعداد الولايات المتحدة كان ٢٣٥مليون نسمة ، فمعنى ذلك أن ٢٦٪ من الشعب الأمريكى هم الذين اختاروا «مستر ريجان» . وإذا كانت هذه الأرقام تبدو ضئيلة إلى حد بعيد ، فيجب أن نلاحظ أن عدد الذين يدلون بأصواتهم للكونجرس أقل بكثير ، وأن عدد

الذين يدلون بأصواتهم لمستويات تمثيلية أدنى هو أقل من ذلك أيضا .

فإلى أى مدى يمكن القول عن حكومة ما إنها منتخبة من قبل الشعب ، إذا كان عدد قليل كهذا هم الذين يذهبون إلى صناديق الانتخاب؟ وماذا نجد عندما نفصل نوعية الناخبين؟ فى الانتخابات الرئاسية فى الثمانينيات كان هناك ٣٣ فرقا بين نسبة الناخبين الحاصلين على شهادات متوسطة والحاصلين على شهادات جامعية . فى كل الديمقراطيات الغربية ، الممتنعون الرئيسيون عن التصويت هم الطبقة العاملة ، وهو الأسلوب الذين يفضله معظم المعلقين الغربيين ، بالرغم من حبهم الشديد لديمقراطية المشاركة .

و إلى أى مدى يمكن القول عن أى حكومة إنها حكومة من الشعب ، عندما تكون تكلفة الترشح للرئاسة عالية وليست فى متناول الشخص العادى؟ ١٩٦٨ كانت التكلفة الشاملة لانتخاب رئيس تقدر بمائة مليون دولا . ترى ما الذى كان يمكن أن يفعله لينكولن لو أنه حى الآن؟

إلى أى مدى يمكن القول عن أى حكومة إنها حكومة من أجل الشعب عندما تكون الثروة والمال مهمين ، وعندما تلعب جماعات الضغط- وهى التى تتكلف أموالا طائلة- دورا مهما كهذا فى إدارة النظام السياسى الديمقراطى الغربى الحديث؟ إن أحد العيوب الرئيسية فى جنة التعددية الديمقراطية فى الغرب هو أن «الكورس» السماوى ينشد من طبقة صوتية عالية وقوية ! نظام الضغط هو الذى يقرر معظم النتائج السياسية ، و الأغلبية الساحقة من شعوب الديمقراطيات الغربية ليس لديهم المال لكى يدخلوا إلى نظام الضغط هذا . إن غير المنظمين والمبعثرين لهم رأى فقط كل أربع أو خمس سنوات ، وكما أوضحنا ، فإن الغالبية فى كثير من الدول الغربية تختار ألا يكون لها رأى ، وفى جزء كبير من تلك الدول تكون هناك المساومات بين لجنة رئاسية من النخبة .

والآن اسمحوا لى بأن أنهى حديثى بأن أوجز لكم فكرة أو فكرتين عن الحكم

الرشيد ، وعن القيادة الجيدة وعن النظم السياسية الجيدة ، أنا متفق على أن الفضيلة الحقيقية للديمقراطية هى أنها ، بالرغم من كل عيوبها المخيفة ، أفضل من النظم الأخرى بشكل عام ، والتى عيوبها أكثر فداحة إن ريمون آرون على حق عندما يقول إن من المستحيل أن تفكر بنظام ليس أوليجاركيا ، بمعنى أن القرارات لا يمكن أن تتخذ بواسطة الجميع وإنما بواسطة قلة . الذى يجعل الديمقراطية مختلفة عن نظم الحكم الأخرى هو أن الأوليجاركية الحاكمة فى النظام الديمقراطى تعتبر المحكومين من ممتلكاتها ، وهذا فارق بالغ الأهمية .

إن نوع الديمقراطية الملائم لدولة ، يعتمد بالطبع على الظروف الخاصة القائمة . ولو أن الجمهوريين والديمقراطيين فى الولايات المتحدة عملوا على أساس من انضباط حزبى دقيق كما تفعل الأحزاب فى بريطانيا ، فإن الحكومة يمكن أن تعمل بكفاءة فقط إذا كان الجالس فى البيت الأبيض من الحزب نفسه مثل ذلك صاحب الأغلبية فى الكونجرس . النظام الأمريكى ناجح فى حدوده ، لأن الجمهوريين والديمقراطيين ليسا أحزابا منظمة بالمفهوم البريطانى . الناحية الأخرى هى لو أن حكومة بريطانيا كانت تعمل فى إطار أحزاب غير منضبطة مثل السلطة التنفيذية الأمريكية ، لأمكنكم أن تتصوروا قدر الاهتمام الذى سوف يكرس لمغازلة كل عضو من أعضاء البرلمان ، وأن قدرا قليلا من الاهتمام فقط سوف يكرس لواجب الحكم . ستكون هناك فرص أكبر للطامحين للتقدم لمنصب رئيس الوزراء ، حيث إن الحكومات تجىء وتذهب ، بالرغم من أنه سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن عدد المتقدمين للوظيفة سوف ينخفض .

إن نظام الحزبين الذى يمتدح كثيرا ، يمكن أن يعمل بنجاح فقط لو أن الخصمين متفقان على الأسس وليسا قطبين متنافرين . لكم أن تتخيلوا حجم الفوضى التى يمكن أن تنجم عن التذبذب بين حزب اشتراكى متشدد وحزب رأسمالى متشدد والعكس . تخيلوا حجم الاضطراب الذى يمكن أن يحدث عندما يكون على دولة ما أن تغير ، كل خمس سنوات مثلا ، توجهها من دولة ديمقراطية تماما إلى دولة علمانية تماما . كذلك لابد من أن

أوضح لكم أن الديمقراطية والشمولية يمكن أن توجدا فى حالة تعايش سلمى . والحقيقة أن الكثير من الأنظمة الشمولية كانت تعبيرا عن إرادة ديمقراطية تمارس بحرية . كثير من الحكومات الشمولية تم انتخابها بإرادة الشعوب التى تريد إدارة قوية وجادة .

إن التحدى الحقيقى أمام كل من يؤمنون بالديمقراطية هو كيفية الموازنة بين أساليب الديمقراطية ومضمونها ، بين الرغبات المختلفة المتنافسة للناس ، بين مايريده الناس وما ينبغى عمله . التحدى الحقيقى أيضا هو منع استبداد الأغلبية واستبداد الأقلية . كيف يمكن موازنة الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية؟ كيف لحق مثل حق الحرية الشخصية أن ينسجم مع حقوق مجتمعية مثل النظام والأمن؟ إن الأسلوب الأخلاقى والعادل والفعال الذى يمكن أن تواجه به هذه التحديات ، لابد من أن يكون مختلفا باختلاف معطيات الأنظمة المعنية .

فى عالم اليوم هناك مجتمعات استقرت فى كثير من الدول ولكنها تحمل إمكانيات عدم الاستقرار . وبمعيار الواجب أو المهمة ، هناك ثلاثة أنواع من المجتمعات ، مجتمعات لاتحتاج إلا إلى المحافظة على سير العمل بها وصيانته ، ومجتمعات تحتاج إلى إصلاح يتم على جبهة عريضة ، ومجتمعات فى حاجة إلى ثورة ، إلى تحول جوهرى كامل وشامل . والإصرار على أن متطلبات القيادة فى المجتمعات شديدة الاستقرار والمجتمعات التى لاتعرف الاستقرار هى نفس المتطلبات ، الإصرار على ذلك شىء أشبه بالجنون . كما أن الإصرار على أن نمط القيادة وأساليبها ومضامينها فى الدول التى تحتاج إلى ثورة بالضبط مثلها فى الدول التى تحتاج إلى إصلاح ، أو حتى متشابهة ، هذا الإصرار أمر يدعو للسخرية .

لايمكن أن ننكر أن هناك أشرار وقوى شريرة فى كثير من الدول اليوم ، إلا أن هناك أيضا من يصارعون مشكلات صعبة فى ظروف بالغة الصعوبة . ولايليق أن يقوم المستريح بإيذاء المتعب ، أو أن يحتقر جهود الكثيرين فى بلاد كثيرة ممن يحاولون تحسين مستواهم بأفضل ما يملكون من وسائل ، وأن يرتفعوا بمستوى شعوبهم بكل الطرق .

لقد استمعتم بصبر لهذا الاستعراض الطويل ، والملتبس والمتناقض لأفكارى ، والآن أنا جاهز للاستجواب !

فهرس

- الأعلام

- الأماكن

- الأحداث الكبرى

- موضوعات مهمة

فهرس الفهارس

المُجَلَّدُ الأَوَّلُ

الإِسْلَامُ وَالأُمَّةُ الإِسْلَامِيَّةُ

- الأعلام

-الأماكن

- المنظمات والهيئات والمؤتمرات

- الأحداث الكبرى

- مصطلحات وعبارات أساسية

المُجَلَّدُ الثَّانِي

التَّحَدِّي

-الأعلام

- الأماكن

- الأحداث الكبرى

- مصطلحات وعبارات مهمة

المجلد الثالث

آسيا

الْجُزْءُ الأَوَّلُ: تَأَمُّلاتٌ فِي أَوْضَاعِ آسْيَا

- الأعلام

- الأماكن

- المنظمات والهيئات والمؤتمرات

- الأحداث الكبرى

- مصطلحات وعبارات أساسية

الجزء الثانى: خطة جديدة لآسيا

- الأعلام

- الأماكن

- المنظمات والهيئات والمؤتمرات

– الأحداث الكبرى

– مصطلحات وعبارات أساسية

المجلد الرابع

العولمة والشراكة الذكية والحكم

- الأعلام

- الأماكن

- منظمات وهيئات وتجمعات ومؤتمرات

- مصطلحات وعبارات أساسية

المجلد الخامس

ماليزيا

الْجُزْءُ الأَوَّلُ: نِظَامُ الْحُكْمِ

- الأعلام

- الأماكن

الْجُزْءُ الثَّانِي: أَزْمَةُ الْعُمْلَةِ

- الأعلام

- الأماكن

- منظمات وهيئات واتفاقيات

- كلمات ومصطلحات أساسية

الْجُزْءُ الثَّالِثُ : إِدَارَةُ الاِقْتِصَادِ الْمَالِيزِيِّ

- الأعلام

- الأماكن

- المنظمات والهيئات

- الأحداث الكبرى

- مصطلحات وتعبيرات مهمة

المجلد السادس

العولمة والواقع الجديد

- الأعلام

- الأماكن

- المنظمات والهيئات والمؤسسات

- الأحداث الكبرى

- مصطلحات وعبارات مهمة

المجلد السابع

العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ : الْعِلْمُ وَالتِّكْنُولُوجِيَا وَالْإِبْدَاعُ

الأماكن

المؤسسات والهيئات

مصطلحات وعبارات أساسية

– الأعلام

- الأماكن

- المنظمات والهيئات والمؤتمرات

– الأحداث الكبرى

– مصطلحات وعبارات أساسية

المجلد الثامن

السياسة والديمقراطية وآسيا الجديدة

- الأعلام

-الأماكن

- المنظمات والهيئات والمؤتمرات والمعاهدات . إلخ

- الأحداث الكبرى

- مصطلحات وعبارات أساسية

- رؤية ٢٠٢٠ ص ، ٧٩ .
- المعجزة الآسيوية ص ، ١٥٣ .
- النازية ص ، ٦٠ .
- النظام العالم الجديد ص ، ١٥٧ ، ١٥٨ .
- وسائل الإعلام ص ، ١٩١ ، ١٩٢ .

المجلد التاسع

التنمية والتعاون الإقليمي

الجزء الأول: التنمية الإقليمية والمجتمع الباسيفيكي

– الأعلام

– الأماكن

- المؤتمرات والمنظمات والتجمعات والاتفاقيات

- مصطلحات وعبارات أساسية

الجزء الثاني: التعاون الإقليمي والاقتصاد الرقمي

- الأعلام

-الأماكن

- الأحداث الكبرى

- المنظمات والهيئات والمؤسسات

- مصطلحات وعبارات مهمة

المجلد العاشر

قضايا معاصرة

- الأعلام

- الأماكن

- المنظمات والهيئات والمؤتمرات